



الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يكتب لكل القوى الثورية العربية التي تخلفت عن أداء وإجبها في دفع مفاعيل الحراك

الشعبي العربي في الاتجاه المحيح

الخرق المدشي

شيعار هر الجريدة المطلبة»؛ «شيعار هر الجريدة المطلبة»؛

الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

حسين العباسي

تصدر « الجريدة المدنية» بدعم من



Euro-Mediterranean Human Rights Network Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme الشبكة الأوروبية-المنوسطية لحقوق الإنسان

بالتعاون مع



الافتتاحية

جانفي شهر البدايات وموعد الأحرار

جانفي شهر البدايات، فيه نجدد الخُطوة ونُعدّ الطريق. لنا فيه مواعيدُ كثيرة لم نُخلفها ولم نتأخّرعن الواجب. ولّينَا وُجوهنا شطر الساحات ولم تسقُط لنا ذراع.

ملتزمون بقضايا شعبنا. منتصرون للحرية والعدالة والكرامة. متفقون على عدم الخنوع والسكون والسكوت والتسليم. لا الدكتاتوريّة أخرستنا، ولا الضعف سكنَ

نقابيون وملتزمون وواثقون على طريق رسمته أجيال من المناضلين في كلّ أرجاء البلاد، قاوموا الاستعمار والظلم والقهر وسياسات التفقير والتهميش والهيمنة والتسلّط.

الاتحاد منظمة ضمانة، قاومت التشتت بالوحدة والتنوّع، وكرّست الاختلاف فاحتوت كلّ صوت وطنيّ يؤمن مبادئها ويلتزم بأهدافها الرئيسية. هو المدرسة النضاليّة الأولى التي تعلّم الالتزام والروح الوطنيّة والانتصار

للقضايا العادلة وأسس التضامن ومبادئ المواطنة والدفاع عن الحقوق.

وإذ نفتتح اليوم مؤمرنا الثالث والعشرين فإننا نضرب موعدا جديدا للتأكيد على حضور الاتحاد قوّة حيّة تحفظ للتونسيات والتونسيين الأمل في تحقيق أهداف الثورة، وتعلن لهنّ/مْ أنّ البيت الجامع مازالت أركانه ثابتة وأنّ محاولات إضعافه قد فشلت.

وفي ذكري التأسيس نجمع كلّ تاريخنا الحافل ليكون قاعدة صلبة نحو آفاق جديدة نعدّ لها بالتقييم الموضوعي والتخطيط العقلاني والإرادة الجماعيّة، واضعين مصلحة تونس وشعبها فوق كل اعتبار، ومستشرفين المستقبل بتفاؤل كبير ويقظة، عاقدين العزم على التصدّي لكلّ ما م كن أن يهدّد تونس من مخاطر.

إنّها لحظة الإعداد والاستعداد للحضور الفاعل والمُؤثّر

في كلّ الاستحقاقات القادمة التي ستُرسى من خلالها الجمهورية المدنية الدعقراطية الاجتماعية بتشريعاتها

بقلم سامي الطاهري

ومؤسساتها. وسنحرص على الاضطلاع بدورنا لبناء مجتمع الحرية والتقدّم والعدالة. لم يخذل النقابيون يوما شهداء الحركة النقابية

والوطنيّة وكانوا مؤتمنين على دمهم الذي ضحوا به حتى تبقى تونس حرّة ومنيعة. ولم يخذل الاتحاد كلّ حركات التحرّر والانعتاق في العالم فكان سندا ونصيرا ومعينا وشريكا، يدعم نضالات صُناع الحريّة وأصحاب الحقّ.

لجانفي أهميّة في التقويم النضالي، فيه البدايات الفاعلة، وموعدنا معه ألاّ ننكسر.

فهرس

حـذار.. من جوعهم وغضبهم

بقلم: محسن الخوني

جانفي التونسي شهرُ الثورات في زمن الانكسارات

بقلم عبد اللطيف حداد

جانفي والثورة والشباب

بقلم صابر لوحيشي

الحركات الثقافية بعد خمس سنوات: بوادر التمرّد وسياسة الاحتواء...

بقلم: ناجي الخشناوي

خطاب الرفض وتحولات المجال العام في تونس كيف يعبرُ التونسي نحو آخَره

نصر الدين اللواتي

ليبيا: بين آلام الماضي وواجب الحفاظ على الذاكرة

بقلم: رولا بدران

الحراك الثوري في جندوبة فجر اندلاع ثورة الحرية والكرامة

بقلم توفيق الذهبي

جانفي: ذاكرة احتجاج وأزمنة غضب

بقلم محمد هادى عمرى

ملف العدد القادم

المدير المسؤول

حسين العباسي

بدعم من

التنظيمات والحركات الشبابية ودورها في التغيير

البريد الالكتروني : journal.civic@gmail.com



الجريدة المدنية



فريق العمل

سمير أحمد، عبد اللطيف حداد، الأمجد الجملي، ضياء تقتق، محمد كريم السعدى





Euro-Mediterranean Human Rights Network Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان

المقر : 41 شارع على درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 -

العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

فاص بالمريدة المدنية «الشعب»

أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يكتب لكل القوى الثورية العربية التي تخلفت عن أداء واجبها في دفع مفاعيل الحراك الشعبي العربي في الاتجاه الصعيع

يُسرني ويُشرفني أن يكلفني الرفاق في صحيفة «الشعب» بكتابة افتتاحية دورتها السنوية في الذكرى السنوية الخامسة لانطلاقة الثورة التونسية المجيدة، والثورات العربية بشكلٍ عام.

وأولى الكلمات في هذه المناسبة العطرة، هي نقل تحيات شعب فلسطين لروح الشهيد بوعزيزي الطاهرة... بوعزيزي الرمز، والصاعق الذي فجر بركان الغضب المتراكم في وجه الظلم والاستبداد، والذي أسس للثورة. وتحيات للشهيدين شكري بلعيد والابراهيمي شهداء معركة حماية الثورة في مواجهة قوى التطرف والإرهاب والثورة المضادة.

وتحية لكل شهداء الثورة التي لا زالت مستمرة، وللحوامل الثورية التي كانت في مستوى التقاط شرارة الثورة والنضج والحكمة لدفعها، ووضع عربتها في المسار الصحيح، وأخص بالذكر الاتحاد العام التونسي للشغل، كنموذج تاريخي للدفاع عن حقوق الشعب التونسي المطلبية والسياسية والديمقراطية، ولدوره في دفع الثورة وحمايتها وقطع الطريق أمام قوى الثورة المضادة والقوى التكفيرية، التي خرقت الثورة وحقوق الشعب وأهدافه، ومحاولتها تصفية الثورة والعودة بالأوضاع إلى الوراء.

كما يقال بأن الثورة بمعناها الشامل تبدأ فعلياً لدى إنجاز الثورة السياسية، وإني على ثقة بأن ثورة الشعب التونسي الشقيق الذي احتضن ثوار شعبنا في أحلك الظروف وأكثرها سواداً قادراً من خلال ثورته المستمرة ونضج قيادته الثورية على تحقيق الانتصار، وكسر كل حلقات التبعية السياسية والاقتصادية لنظام العولمة الإمبريالية، وتكريس الديمقراطية قيماً وممارسة، وتعبيد الطريق لتحقيق العدالة الاجتماعية بآفاق اشتراكية تقدمية كخيار وحيد لتحقيق التقدم والازدهار، وتقديم النموذج الحي لبناء النظام السياسي العربي الديمقراطي، المؤهل للنهوض بأمتنا وتحقيق التقدم التقدمها وازدهارها ووحدتها.

ورغم الألم الكبير لما آل إليه الحراك الشعبي العربي في مصر وسوريا واليمن وليبيا، وتمكن الإمبريالية وعملائها من حرف مسار الحراك وتوظيفه بالاتجاه الذي يحقق مشروعها الشرق الأوسط الجديد كمشروع للنهب وتقسيم أجزاء الأمة وشعوبها، وإنتاج سايكس بيكو جديد يمكّنها من إطباق هيمنتها الشاملة على المنطقة، وتفكيك محور مقاومة مشاريعها، وعلى الرغم من هذه النكسة - إن جاز التعبير أو الارتداد - فإن الزخم الشعبي الذي ميز الحراك الشعبي في مصر والمغرب والبحرين واليمن والعديد من الأرتداد المؤقت لا يمكن وقف تقدمها الكامن أو احتوائها وهزيمتها، فمهما بلغت قوة الأدوات الرجعية وحواملها فلن تستطيع العودة إلى الوراء، أو أن تقهر منطق الحراك التاريخي الصاعد؛ فالقوة الهائلة التي سطرتها الجماهير الشعبية في ميادين العواصم العربية قابلة للتجديد وبعنفوان أشد حين تتوفر الحوامل الثورية الصلبة التي تنسجم مع تطلعات وأهداف الشعب تتوفر الحوامل الثورية الصلبة التي تنسجم مع تطلعات وأهداف الشعب

وهذه دعوة لكل القوى الثورية العربية التي تخلفت عن أداء واجبها في دفع مفاعيل الحراك الشعبي العربي في الاتجاه الصحيح، كي تستلهم العبر من التجربة التونسية والبناء عليها، وهي أيضاً دعوة لكل القوى

الثورية العربية التي تنشد التقدم على امتداد وجود أمتنا للخروج من دائرة الانكفاء القطري، وتوفير السياج الشعبي القومي القادر على حماية الثورة القومية الديمقراطية العربية، والسير بها إلى الأمام، والمبادرة لتعميق حواراتها لبناء أوسع جبهة شعبية عربية تقدمية، تحقق من خلالها وحدة الإرادة والأهداف والبرنامج، يكون ضمن أولوياتها مواجهة الوجود والخطر الصهيوني الذي يرزح على صدر الأمة العربية منذ مطلع القرن العشرين، كما تجسد تشابكها مع معسكر الثورة الأممية في مواجهة الإمبريالية والعولمة، وأشكال قهرها واستعبادها للطبقات الفقيرة وآلام الشعوب على امتداد الكون؛ فحلقات الثورة مترابطة؛ فالعولمة والإمبريالية تحتاجان لمواجهتها، عولمة ثورة مضادة تتعزز بانتصارات وتستلهم الخبرات وتعممها، وتستخلص العبر من أي اخفاق هنا أو هناك.

وفي محصلة حراكها توفر رصيد خبرة ثورية أممية تشكل مرشداً ودليلاً لقيادة الشعوب نحو انتصار ناجز، وبناء النظام الدولي الإنساني الجديد على أسس التكافؤ بين الشعوب والتوزيع العادل للثروة، ونبذ كل أشكال القهر والاستبداد على أساس العرق والدين واللون أو الجنس، وإعادة الإنسانية المسلوبة للإنسان المعذب.

وإذ تخصص «الشعب» دورتها السنوية لدراسة تجارب الحراك الشعبي العربي، آمل أن يشكّل هذا العدد منبراً لتعميم وتعميق تجربة الثورة التونسية، واستخلاصات أسباب الإخفاق للعديد من الثورات العربية، وتعميم قيم الديمقراطية والتسامح والتداول السلمي للسلطة، كروافع لبناء مكونات الشخصية الحضارية لأمتنا، وتوفر البيئة الاجتماعية التي تحفز وتستنفر الشعب للعمل والبناء، والمشاركة الفاعلة في ارتقاء مجتمعاتنا، وتخلصها من رواسب المجتمع الاستهلاكي وثقافة القمع والتسلط.

كما آمل أن تستنفر هذه النشرة مفكرى الأمة والمثقفين الثوريين للمساهمة في ترسيخ قيم الثورة والشراكة والنضال الديمقراطي لتحقيق أهداف الثورة العربية الدمقراطية؛ ففي المنعطفات الحادة المجافية لنضال الشعوب على وجه الخصوص تتضاعف أهمية ودور الفكر والأيديولوجيا لإنارة الطريق أمام الشعوب والأمم المكافحة، وتحويل عامل التنوير الذي يحّول مجتمعاتنا العربية إلى مصدر للاستقرار والتطور، وكشف القناع عن أشكال الثقافة الليبرالية التي تسوقها الإمبريالية المعولمة، عبر مؤسساتها الممولة لترسيخ تبعية والحاق شعوب الأمة العربية بقواعد السوق الرأسمالية الإمبريالية المتوحشة، وارتهان واحتجاز تطورها وتقدمها الحضاري، والتأسيس لبناء الرؤية التنموية العربية، وطريقة توفر القرار المستقل غير المرتهن لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد، وتعزيز دور القطاع العام في التنمية والبناء الاقتصادي، مع إحداث التوازن الضروري مع دور القطاع الخاص في اطار خطة ممنهجة مّكّن من مواجهة التحديات التي تعترض تطورها الاقتصادي، وتؤسس لتحقيق العدالة الاجتماعية وأفق البناء الاشتراكي وتحرير الاقتصاد والثروات العربية من كل أشكال الهيمنة والتوظيف لترسيخ وإعادة انتاج وتعميق التخلف في مجتمعاتنا العربية.

(انتهی) رفیقکم أحمد سعدات



أحمد سعدات

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تحية لكل شهداء الثورة التي لا زالت مستمرة، وللحوامل الثورية التي كانت في مستوى التقاط شرارة الثورة والنضج والحكمة لدفعها، ووضع عربتها في المسار الصحيح، وأخص بالذكر الاتحاد العام التونسي للشغل، كنموذج تاريخي للدفاع عن حقوق الشعب التونسي المطلبية والسياسية والديمقراطية، ولدوره في دفع الثورة وحمايتها وقطع الطريق أمام قوى الثورة المضادة والقوى التكفيرية

الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في حوار حصري لـ «الجريدة المدنية»:

في الاتحاد قدرات وقيادات قادرة على المواصلة وستنجز ما لم نستطعه نحن ومن سبقنا

- أقول للتونسيين توحدوا لمقاومة ظاهرة الإرهاب لأنه في غياب
 الاستقرار الأمني كل المنظومات السياسية والاجتماعية تتفكّك
- الحوار الوطني مبادرات، ليس بالضرورة أن تكون من الاتحاد، ولا يجب مأسسته لأنّه سيؤثر سلبا على الأداء الحكومي

حاوره سمير أحمد - صور محمد كريم السعدي

سيرتبط اسم حسين العباسي مرحلة هامّة في تاريخ النضال النقابي والوطني للإتحاد العام التونسي للشغل لما عرفته فترة توليه الأمانة العامة للمنظمة الشغيلة من صعوبات استثنائية ونجاحات تاريخية في آن. ولأنّها كانت في مرحلة مفصليّة من تاريخ تونس الحديث التي تعرف الانتقال التدريجي نحو إرساء جمهورية ثانية مدنية وديمقراطيّة واجتماعية.

يُنشر هذا الحوار الشامل مع الأمين العام في هذا يوم استثنائي أيضا ومنظمة حشاد تفتتح مؤتمرها الثالث والعشرين الذي سيرسم نوابه من نقابيين ونقابيات خطة عملهم للفترة القادمة بما يضمن ما تحقق من مكاسب وما يجب توفيره من فرص وما يُفترض تحقيقه من انجازات لفائدة الشغالين وعموم التونسيات والتونسيين.

حدثنا حسين العباسي عن سيرة المرحلة بعلاماتها الكبرى، مشيرا إلى مواضع الخلل وحدود المسؤوليات وتراتب الأولويات والمهام المركزيّة. وحدثنا عن السياسة والاقتصاد والمجتمع ومكافحة الإرهاب والتهريب والتهريب.

قدّم لنا محدّثنا كلّ المسافات التي يجب أن يكون عليها الاتحاد، من عدم التماثل مع الأحزاب وأجنداتها واعتبارها شريكا في كلّ حوار، إلى الالتصاق بالشعب وهمومه ومشاغله، مرورا بتجنب التماهي مع أيّ دور حكوميّ لا نيابة أو تعطيلا بل دعما للجهود الوطنيّة وتنبيها لكل انحراف عسّ بحقوق الناس.

أعلن العباسي هنا في «الجريدة المدنيّة» رسالته إلى الشغالين فكانت حكيمة ومؤثرة، ونادى في التونسيين أن توحدوا.



كيف لكم أن تقيموا الوضع العام في تونس سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟

شهدت تونس بعد ثورة 17 ديسمبر- 14 جانفي سبع حكومات في فترة 6 سنوات مما يدلّ على غياب الاستقرار السياسي. ولقد تخلّلت هذه الفترة الكثير من الأحداث واختلط الحابل بالنابل.

وعرفنا في الفترة الأولى حكومة انتقالية مهمتها إيصال البلاد إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وقد دامت أقل من سنة وترأسها السيد الباجي قائد السبسي. وشهدت هذه الفترة الكثير من الانفلاتات والاحتجاجات والاعتصامات ومع هذا استطاعت الحكومة أن تنجز المهمة الأساسية التي جاءت من أجلها وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وجاءت ما اتفق على تسميته بحكومة الترويكا.

إلا أنه أمام الفراغ الموجود وجد نفسه مضطرًا ليقوم بواجبه التشريعي وكتابة الدستور، وهي المهمّة الأساسية التي انتخب من أجلها، وفي نفس الوقت يدير الحكم. لذلك لم يستطع كتابة الدستور في الظرف المحدد مسبقا. والتزمت الكثير من الأحزاب بذلك قبل الدخول في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وتميزت هذه الفترة أيضا بحكومتين بالرغم من أنه تم الإبقاء على تحالف الثلاث أحزاب الرئيسية لتلك الفترة. ولم تستطع حكومة الترويكا انجاز المهام المطروحة عليها بالسرعة وبالشكل المطلوبين. وقد أطلقنا عليها اسم حكومة مؤقتة وشهدت

فترة توليها الأولى الكثير من الاضطرابات والاحتجاجات. وبدأت ظواهر

العنف تبرز، ووصلت إلى درجة أن تشكلت لجان أطلقت على نفسها

«لجان حماية الثورة» والحال أن الثورة ليست محتاجة إلى لجان باعتبار

أننا خرجنا من انتخابات وهناك حكومة انبثقت عن المجلس الوطني التأسيسي وبالتالي هي التي تدير شأن البلاد وهي التي تحمي الثورة من الانزلاقات ولا يجب أن توجد آليات موازية لعمل الحكومة.

ولكن يبدو انه أعطي إلى هذه اللجان الضوء الأخضر للتأسيس بتعلة الاندفاع الشعبي للمحافظة على الثورة وأهدافها، ولكن لمسنا على الأرض عكس ذلك فكانت بوادر العنف تتجلى وتتعاظم. وانتقلت من العنف اللفظي إلى العنف المادي بالاعتداء على اجتماعات الأحزاب غير المعنية بالائتلاف الحاكم وعلى المهرجانات والمبدعين والمثقفين وحتى على أولياء الله الصالحين الذين لم يسلموا. ويعرف الجميع أن الوضع وصل إلى حد لا يطاق، وقررت يوم 4 ديسمبر 2012 استهداف الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث جاءت ميليشيات مدججة بالعصي في ذكرى 5 ديسمبر.

ففي اليوم الذي نحيي فيه ذكرى اغتيال حشاد أرادوا هم أن يغتالوا الاتحاد وكانت لهم يد مطلوقة. ولم يكن الأمن يتابعهم، ولم يكن ثمة من يردعهم فكانوا يرتعون في البلاد بالشكل الذي يريدون وبالتخطيطات التي يرسمون.

فبعد أن ظنوا انه وقع إخماد كل الأصوات الأخرى اعتقدوا أنه آن الأوان للقضاء على الاتحاد المنظمة الجماهرية القوية ذات العمق الشعبي، وأنه بالقضاء على الاتحاد العام التونسي للشغل ستُخمد كل الأصوات الأخرى وستدخل البلاد في حالة الفوضى العارمة، وبالتأكيد ستسفيد منها الأطراف التي تدعمهم. ولكنهم لم يستطيعوا إخضاع الاتحاد أو الاستيلاء على مقرّه، ودافع النقابيون على أنفسهم. وإلى حد الآن مازالت قضايا ضد هؤلاء الذين اقترفوا جرما في حق الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقد كناً أمضينا اتفاقا مع حكومة الجبالي، في نفس اليوم، يقضي بالزيادة في أجور القطاع الخاص وكنا نعتقد أنه سيكون يوم احتفال باعتبار أننا انهينا مهمتين اجتماعيتين هي رفع أجور القطاع العام والوظيفة العمومية وكذلك القطاع الخاص.

بعد هذا الحدث بفترة بدأ العنف المادي واللفظي يأخذ أشكالا أخرى حتى سقط الشهيد الأستاذ شكري بالعيد الأمر الذي دفع حكومة الترويكا الأولى التي ترأسها السيد حمادي الجبالي إلى الاستقالة، وتشكلت الحكومة الثانية التي شهدت بدورها منعرجات خطيرة وتواصلت الاغتيالات في صفوف جيشنا وقوى أمننا وسقط ضحايا من المواطنين العزل الأبرياء، إلى أن جاء الاغتيال الثاني في 25 جويلية باستهداف الشهيد الحاج محمد البراهمي. فارتفع منسوب الغضب وانقسم مجتمعنا، الذي تعودنا أن يكون متماسكا، وبدأت الاعتصامات. ولا شك أنكم لاحظتم أنه عندما اتخذ الدكتور مصطفى بن جعفر قرار تعليق أشغال المجلس الوطني التأسيسي وضعت قوات الأمن أسلاكا شائكة أشغال المجلس الوطني التأسيسي وضعت قوات الأمن أسلاكا شائكة اللاجرام والاغتيالات بدأت تأخذ شكلا من الخطر تصاعديا، وآخرين لهم نظرة للمجتمع مختلفة.

وجاءت المجموعة الأولى للتنديد بالعنف ولكي تطرح على المجلس الوطني التأسيسي ضرورة أن يكون الدستور مدنيا وديمقراطيا واجتماعيا يليق بالثورة التي أنجزها شباب تونس.

و تعطل كل شيء تقريبا، وبدأت الأنفاس تنحبس فارتأينا في الاتحاد العام التونسي للشغل القيام بالجولة الأولى من الحوار، ثم الجولة الثانية منه، لأننا كنا معتقدين أنه إن تركنا الأمور على تلك الشاكلة سيكون مصير بلادنا كالدول العربية الأخرى التي شهدت ثورات، وعلينا أن ننقذ بلادنا من هذه المخاطر القادمة بحوار بين كل الأطراف المتنافسة، بل وكانت الأحزاب متعادية في بعض الأحيان. فتتالت الاجتماعات بعد تقديم المبادرة التي على أساسها جمعنا الأطراف واختزلناها في ورقة عمل أطلقنا عليها تسمية «خارطة طريق». وقلنا أنه يجب أن ينجح على أللهذن وخارطة الطريق تطبق. وفعلا توصلنا أولا إلى إعادة التوازن للبلاد من خلال القضاء التدريجي على الانفلاتات. ولكن الأهم من ذلك أننا استطعنا، عبر الحوار الوطني، أن نساعد المجلس الوطني التأسيسي على انجاز مهمة كتابة الدستور، والتي طالت كثيرا، حتى تكون فيه نظرة إلى مجتمع مدني ديمقراطي ويمثل نهوذجا لتعايش تكون فيه نظرة إلى مجتمع مدني ديمقراطي ويمثل فهوذجا لتعايش التونسيين فكان مختلفا عن النسخة الأولى.

لقد نجح الحوار الوطني واستقالت حكومة الترويكا وكتب الدستور وصودق عليه، وجاءت حكومة أخرى مؤقتة وهي حكومة مهدي جمعه التي كانت لها مهمتان رئيسيتان، أولاهما أن توصل البلاد إلى انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية، وقد أنجزت هذه المهمة في التوقيت الذي كان محددا لها. وثانيهما، السهر على أمن التونسيين وإدارة شؤون البلاد فيما يخص المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

انبثقت عن الانتخابات حكومة الحبيب الصيد بفريق كان فيه



وصيتي للنقابيين أن التفوا حول منظمتكم وكونوا صادقين فيما بينكم وموحدين ومنحازين لقضايا العمال وقضايا شعبكم وثبتوا عمقكم الشعبي وعمقكم الاجتماعي

متحزبين ولكن كان فيها أيضا خبراء وتكنوقراط وشخصيات وطنية لها قدرة على الأداء بها تتطلبه تلك الفترة. وقد شهدت بعد أشهر تغييرا نصفيا يمكن أن نعتبره جذريا فكأننا مع حكومة جديدة لم تعمّر بدورها طويلا وسحبت منها الثقة. ولكن نظرا للخلافات السياسية التي كانت موجودة في البلاد تقدم الرئيس الباجي قائد السبسي بمبادرة بوثيقة عمل طرحها على العديد من الأحزاب السياسية وعلى البعض من مكونات المجتمع المدني وأطلقت عليها تسمية «وثيقة قرطاج» والتي تشكلت بموجبها حكومة فيها مشاركات حزبية ولكنها مطعمة بالعديد من الشخصيات الوطنية وهي مازالت إلى حد الآن قائمة. فهذا هو الوضع السياسي في هذا السياق التاريخي.

ونعتقد أنه لو كان ثمة استقرار سياسي ما كان يمكن أن نعرف كل هذه الحكومات. ولا يزال الاستقرار السياسي هشا والرؤية فيه غير واضحة ومنفتحة على العديد من الاحتمالات. وقد أثر هذا الوضع على الشعب التونسي بشكل عام، فلم يعد له استعداد لسماع السياسيين لأنه سمعهم كثيرا وسمع «كلاما معسولا» وسمع عن العديد من الانجازات والوعود ولكن جلها لم تطبق، ممّا خلق نفورا من العمل السياسي في المرحلة الحالية باعتبار هذا التذبذب وانعدام الاستقرار و الوعود الزائفة.

فعندما يخطب مسؤول حتى وإن كان لديه أمور جدية وعنده استعداد لتنفيذها لا تلقى لدى الجمهورتقبلا بالشكل المطلوب، وهذا يدل على انعدام الثقة الذي كبر منسوبه شيئا فشيئا وعلى انعدام الوضوح في الرؤية السياسية، وانعدام الاهتمام بالقضايا الحقيقية للشعب. كما يبين لنا أيضا أنّه أصبح من الصعب أن تأتي بفريق حكومي يعيد الثقة للمواطنين ويقدم برامج ليست فقط كلام. بل يجب أن يكون فيها الصراحة والوعود التي من الممكن أن تنجزها. ويجب أن يكون هنالك ثمة تخطيط وبرنامج اقتصادية واجتماعية واضحة وتضع في محتواه ما سيُنجز حينيا وما سينجز على المراحل الأجلة.

إذا بكل هذا أنت تعتقد أنّنا لازلنا نعيش وضع عدم الاستقرار؟

هذا ما أعتقد والوضع في طور التشكل. فمثلا أفرزت الانتخابات حزبين أو قوتين كبيرتين هما النهضة ونداء تونس الذي شهد الكثير من التحولات في داخله والكثير من الخلافات وانشطر على نفسه وبدأت تتشكل مجموعات، حتى أننا لم نعد نفهم من يملك منها الشرعية، ومن يمثل ومن لا يَمثّل.

من ناحية أخرى ثمة جبهات تتشكل، فالجبهة الشعبية تشكلت منذ مددة وهي قائمة وبدأ الحديث عن تشكيل جبهات أخرى بغاية إعادة التوازن داخل البلاد على المستوى السياسي حتى لا ينفرد حزب بإدارة شأن البلاد. ومازال الوضع يحتاج إلى الكثير من العمل والمهام المطروحة على الأحزاب كثيرة ومتعددة، وهي أدرى بحلول لمشاكلها ولكن يجب أن الوضع السياسي ليس في أبهى مظاهره بل إنه ليس في وضع متدني، ونتمنى أن يتحسن.

الاتحاد كقوّة اقتراح ما هي الحلول التي يمكن أن يقترحها؟

لا نعوّل على الاتحاد في كل الأمور. لقد تدخلنا من أجل انجاز الحوار الوطني في إطار الرباعي لأننا قدّرنا أن الخطر آت لا ريب فيه، ووقفنا على انعدام التوازن وكثرة الاخلالات، وعرفنا أن ثورتنا وأهدافها أصبحت مهددة بالزوال. فتدخلنا لرأب الصدع بين الأطراف المختلفة في اتجاه جمع الشتات، ووحدناهم في الأدنى الذي أنقذنا به ثورتنا، وهي الوحيدة التي وقع إنقاذها وقد تم هذا بأيادي تونسيّة لا أجنبية. لأنه لو سمحنا بتدخل الأجنبي لكانت عناصر الفشل تفوق عناصر النجاح. لقد اضطلعنا بدورنا، والآن ليس من مسؤوليتنا فتح حوار مع الأحزاب أو داخل الأحزاب فهذا شأنها وهي أدرى به، ونحن نتدخّل متى نرى أن الخطر قادم لا ريب فيه وأنّ التوازنات بدأت تضعف مما سينعكس سلبا على البلاد، حينها نبادر أما الآن فعلى الأحزاب أن تكون المُبادِرة بإعادة التوازن والثقة بينهم والشعب.

ومن الممكن أن نتدخّل اليوم في علاقة بمسألة الإرهاب، فرغم أن أمننا وجيشنا، وكل قواتنا المسلحة تقدم التضحيات وتحقق النجاحات التي تستوجب تحية خاصة، ولكن الإرهاب لم يقع القضاء عليه. هذا إضافة إلى الحديث الآن عن عودة الإرهابين إلى تونس، وهذا سيؤثر على المستوى الأمني في البلاد. ومن المفروض أن هذه مسؤولية الحكومة في المرحلة الحالية التي يجب أن تكون مدعومة من الأحزاب السياسية وبكل مكونات المجتمع المدني.

وفي صورة ما إذا رأينا أن المستوى الأمني يسير إلى الأسوأ، ونحن لا نتمنى ذلك، ونجد أن وجهات النظر مختلفة للقضاء على هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها، حينها يمكن أن يطرح الاتحاد مبادرة آخرى ويجمّع كل القوى من جديد حول هذا الموضوع المحدّد، ولن يكون ذلك لتقييم عمل السياسيين ولكن للنظر في كيفية مقاومة الظاهرة.

أنجز الاتحاد مع عدد من شركائه مؤتمرا وطنيا لمناهضة العنف والإرهاب وصدرت عليه توصيات هامة، لماذا لم تعرف نتائج المؤتمر متابعة؟

لما كنا ننجز الحوار الوطني، أطلقنا مبادرة بخصوص مقاومة الإرهاب. ولم تشهد البلاد حينها مخاطر كبيرة كالاغتيالات السياسية، ولكن مظاهر العنف بدأت تظهر. فبادرنا بانجاز مؤتمر لمقاومة ظاهرة العنف الذي لم يتحوّل بعد إلى دم.

ولم تتابع لأننا انشغلنا بالحوار الوطني واعتبرنا أن ملف مقاومة الإرهاب من مهام الحكومة. ونحن نتدخل حينما تكون ثقة خلافات كبيرة للقول بأنه آن الأوان لمعالجة هذه الظاهرة في إطار تشاركي وفي إطار توحيد الرؤية الابتعاد عن التجاذبات السياسية.

وهل تعتقد أن مؤسسات الدولة تقوم بدورها كما يجب

الجريدة المدنية

في علاقة بمقاومة الإرهاب خاصة في مستوى التوقي منه؟

إلى حد الآن المؤسسات الأمنية تقوم بتفكيك خلايا وتتابع ملفات العائدين المتسللين ومنهم من وقع القبض عليه أو تحت المراقبة. فالحكومة تقوم بهذا الدور والحاجة إلى تدخلنا تكون عندما تغيب الرؤية الموحدة لمعالجة هذه القضايا، لأنه مع الخلافات ينتعش الإرهاب، وحينها يجلس الجميع للنظر في سبل المقاومة، والآليات التي يمكن أن تصدر عن الحوار يقع تفعيلها ويكون للجميع صوت واحد. والمشكل اليوم أن الأحزاب لها آراء مختلفة ويصل ببعضها الأمر إلى التخوين أو الخروج بالموضوع عن أصله فيصل الأمر بالبعض إلى تبييض الإرهاب، عن قصد أو عن غير قصد، وهذا ما لا نحتاجه لأننا نطلب وحدة التعاطي ووحدة المجابهة، وبن قردان كانت أكبر دليل حيث بينت ألا حاضنة له، وهذا أمر يبقى نسبيا طالما نسمع آراء تدعم الإرهاب.

والحوار حول الإرهاب قد يطرح بعد مدّة، لأن المسألة الأمنية من المواضيع الحارقة ودون استقرار أمني لا يمكن الحديث عن معجزة اقتصادية أو تطور اقتصادي أو حتى سياسي فعندما يبدأ صوت الرصاص لن تكون المجابهة إلا بوحدة.

في ظلٌ عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنيّة، ما هي قراءتكم للوضع الاقتصادي؟

الوضّع الاقتصادي في أسوء حالاته رغم عديد المحاولات لإعادة الاعتبار للعمل والنهوض بالاقتصاد ودعم الاستثمار. وربما أعطى مؤمّر الاستثمار

الأخير فرصة لأنه مع الوعود كان ثمة أمور ثابتة ويجب النظر إلى كيفية تحويلها إلى حقيقة وتُنفذ على أرض الواقع. وقد زارني مستثمرون قالوا أنهم جاهزون لكن المشكل في التعاطي الإداري وتعطّل الإجراءات حتى أنهم لا يجدون أحيانا مع من يتفقون. فأن تتوفّر فرص الآن ولا نعرف كيف نستغلها بالشكل المطلوب وبالسرعة المطلوبة يمكن أن تضيع. وهنالك وعود تحتاج لجنة متابعة حتى تتحول فعلا إلى مشاريع.

نتمنى أن تكون 2017 سنة الانطلاقة الاقتصادية، ونتمنى أن يتوجه المستثمرون إلى الجهات الداخلية لأن نسب البطالة فيها مرتفعة جدا. كما أتهنى أن يكون ثمة إيمان قطعي من أرباب العمل. وإن التردّد لن يفتح أجنحة الاقتصاد للتطوّر فالأمر يستوجب شجاعة وإقداما، وهذا مطروح على رأس المال الوطني قبل الأجنبي. فإذا كان رأس المال الوطني متردّدا ومتخوّفا ولا يراهن كيف للأجنبي أن يتشجّع. فنتمنى أن تكون للمبادرات بعد مؤتمر الاستثمار أفق. وأعتقد أن انطلاقة السنة الفلاحية طيبة وستساعد وتطوّر نسبة النمو. ومن جانبنا يدعو الاتحاد إلى العمل وتحسن الإنتاجية لتطوير نسبة النمو المتوقفة، وهذا الاتحاد إلى العمل وتحسن الإنتاجية لتطوير نسبة النمو المتوقفة، وهذا

من حق الناس أن تتظاهر وتحتج وترفع أصواتها وموكول على الدولة أن تتفاعل معهم وتبحث عن الحلول

أمر لن مكننا من مقاومة البطالة وتحقيق انعكاسات اجتماعية طيبة. وإذا لم نتدارك كل هذه السلبيات سيرتفع مخزون الغضب والاحتقان، ومكن أن تخلط كل الأوراق.

وبلادنا لم تغير من منوال التنمية، بل ليس لنا منوال تنمية واضح، رغم الحديث عن تصور يشترك فيه القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاوني. لكن على الأرض لم توضع له التشريعات المتطورة التي يمكن أن تستوعبه، ويجب أن يكون منوال التنمية واضحا للتونسين.

ورغم هذه النواقص، عندي أمل لأن الجميع بدأ يشعر بمسؤوليته ويفهم خطورة وصعوبة الوضع الاقتصادي والمالي الذي تمر به البلاد. وهذا الوعي المشترك قد يعطي شحنة ودفع حتى يتقدّم العمل اقتصاديا ونسبة النمو تتطور. ويمكن أن نحقق نسبة 2.5 أو 3 بالمائة إذا عرفنا كيف ندير شأننا.

كما بدأ إنتاج الفسفاط يعود إلى نشاطه، ونتائج السلم الاجتماعية بدأت تبرز للعيان، فهذه عوامل كلها ستساعد على أن تكون سنة 2017 بداية النهوض الاقتصادي في تونس. ولو توصلنا إلى النسبة المأمولة 2.5 بالمائة ويلمس الناس ثمارها ويتغير مستوى العيش يمكن أن تتحسن الأمور لأنه إن لم يقع كسب معركة النمو لا يمكن التفكير في أن يكون هنالك استقرار في البلاد وستكون الأمور في الاتجاه الذي لا نرتضيه التونيد.

هذه نتائج اقتصادية مأمولة، وحيث أنّها لم تتحقّق بعد كيف لك أن تقرأ الوضع الاجتماعي الراهن؟

بلغت نسبة البطالة وطنيا 15 بالمائة وتصل في الجهات الداخلية إلى 30 بالمائة و34 بالمائة، وتفوق الـ 60 بالمائة لدى النساء في بعض الجهات، لنا أن نسأل: من أين يعيش هؤلاء؟

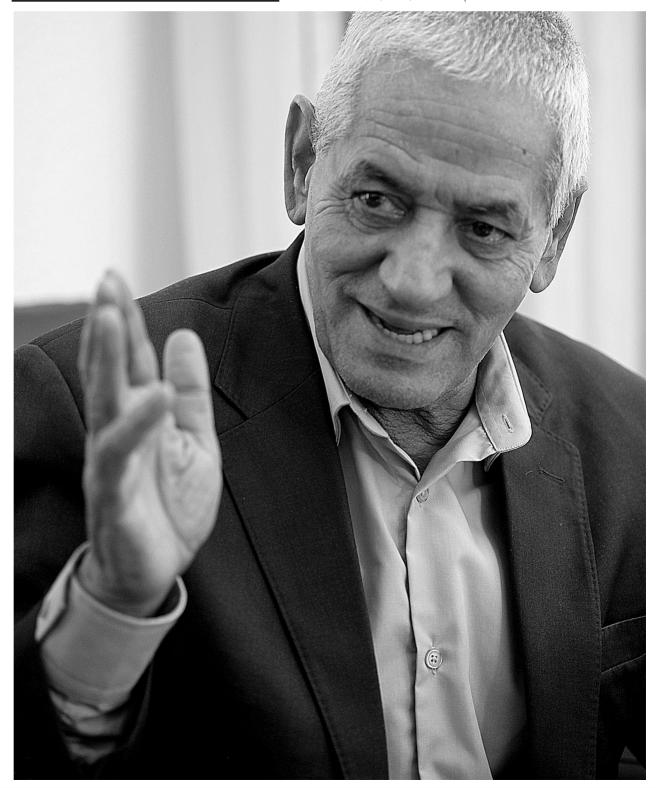
إنهم يعيشون على مداخيل عائلاتهم فعندما تجد زوجان يشتغلان فإنهما ينفقان على 6 أو 7 من أفراد العائلة. فلا أعتقد أنهما قادران على الإنفاق عليهم خاصة إذا أصبحوا قادرين على العمل وفيهم حملة شهائد فإنهم يحتاجون مصاريف إضافية. فمهما قمنا بتحسينات في الأجور في القطاع الخاص والقطاع العام والوظيفة العمومية ستكون دامًا غير كافية لأن العبء الموكول على الشغّال في تونس كبير ومصاريفه تتوسع وتبقى مقدرته الشرائية متدهورة ومستوى عيشه لم يرتقى حتى للأمور الوسطية. وبالتالي حققنا بعض المكاسب في إطار المحافظة على أجور العاملين ولكن هذه كلها تذهب سدى نظرا لارتفاع نسبة البطالين الذين كان من المفترض أن يخرجوا من دائرة العائلة ويعيلون عائلات. ويجب إعادة التنبيه أنه إذا لم يتحقق الاستقرار الأمنى فإن الاستقرار الاجتماعي يصعب، وكذلك إذا توفر الاستقرار الاجتماعي فإنه يساعد كثيرا على الاستقرار الأمني. لذلك قلت أنه إذا اتسم عمل الحكومة بالصدق في الخطاب وبالشفافية وبالشعور بالمسؤولية وانجاز البرامج للتقليص من العاطلين، يشعر الناس أن الكلام الذي وقع الإعلان عنه بدأ يطبّق ويمكن أن ينتظروا حتى المستوى الآجل.

ولكن المسألة الاجتماعية مازالت معقدة طالما أن منسوب الفقر والبطالة مرتفع. ولا يجب أن نأخذ الاستقرار الاجتماعي في علاقة بالعاملين وبالمؤسسات لأنه في هذه الحالة تكون كما لو كنت تدافع على فئة وأهملت الفئات الأخرى التي من حقها علينا أن نعرف كيف نتعامل معها وكيف نحقق أهدافها تدريجيا ونعيد اطمئنان الناس وثقتهم فينا. وإذا تحقق هذا الأمر يصبح الاستقرار الاجتماعي مساعدا على الاستقرار الأمني وتأخذ الأوضاع الاقتصادية نسقا متطورا.

رغم أهميّة نص الدستور الجديد فإنّ الكثير من أحكامه لم تنفذ إلى حد الآن. هل تعتقد أنٌ هنالك قوى تتعمّد التعطيل؟

بعد انجاز الدستور كان من المفروض أن ننتقل إلى وضع المؤسسات التي نص عليها وضاعت سنتان علينا. وهذا أمر مرتبط بالوضع السياسي، الذي كنت أتحدث عنه، والذي يتميز بالتجاذبات وبعدم الوضوح. بعد سنتين من إقرار الدستور، لم ننجز أي انتخابات بلدية أو انتخابات المجالس الجهوية التي ستسرع التنمية في الجهات وتخرجنا من الوضع القديم الممركز إلى اللاممركز، فمازلنا نتعامل بآليات قديمة.

ولم ننجز هذه الانتخابات رغم أن رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يعلن في أكثر من مناسبة أن الأمر ممكن في ستة أشهر لو يقع إصدار القانون الانتخابي، والذي هو الآن في إطار التجاذب السياسي. وقد كان موعد الانتخابات البلدية بداية 2016 ثم راهنا على جويلية 2016 ضمن المهام الموكولة لحكومة الحبيب الصيد. والمجالس الحالية كانت بالمحاصصات الحزبية في فترة الترويكا والكثير من أعضائها لا يباشرون مهامهم حاليا. وتم اقتراح أن يتولى المعتمدون تسيير البلديات





في انتظار الانتخابات. وإن كان القانون يراوح مكانه فذلك لأنه كلما كان حزب غير جاهز يؤخّر، ففي الأمر مصلحة ذاتية قبل أن تكون مصلحة بلاد ومصلحة شعب.

هل تعتقد في مقولة الدولة العميقة والإدارة العميقة؟

الدولة العميقة مرتبطة بالدكتاتوريات وجاءت الثورة لتقطع مع هذا. وطبعا هنالك مخلفات لكل ثورة. وتعمل عناصر الردة على الجذب إلى الخلف والعرقلة، وهذا موجود في كل الثورات ولكن يجب الانتباه طالما أنه مازال هنالك من يحن إلى الدولة العميقة لأنه يفقد فيها مصالحه ويحن إلى البيروقراطية التقليدية. ومازال يتلاعب بالقوانين والإجراءات بل وهة من لايؤمن بها.

وأخشى ما أخشاه أن تنتهي المدة النيابة ونذهب إلى انتخابات 2019 وجزء من المهام الأساسية لم تنفّذ والمؤسسات الدستورية لم تركّز، وللكثيرين مصالح ويجذبون إلى الخلف.

نحن إذا في مواجهة منظومة فساد ولسنا في مواجهة أشخاص؟

نعم هي منظومة فساد ولكنها مبنية على أشخاص، ويجب أن يكون ثمة إمان قطعي بالقطع مع هؤلاء والقضاء على هذه المنظومة وهذه فيها جوانب كثيرة ترتيبية وتشريعية وإجرائية وبالتأكيد إرادة سياسية. على مجلس النواب أن يصدر قوانين ويراقب عمل الحكومة التي من دورها القضاء على هذه المنظومة وتفكيكها وحينها سيكون الأشخاص أسهل لأنه ليس من السهل على أحد بتلك العقلية التي كانت تحكمه وبالآليات والتمشي القديم أن ينجح.

رفعت الحكومة الحالية شعار مقاومة الفساد، هل تعتقد أنّها وضعت برنامجا فعليا؟

أعتقد أنّها اتخذت بعض الإجراءات، ولكننا لا نعتبرها كافية ولم نلاحظ الإجراءات الردعية الكبيرة. وعندما تقول الحكومة أنها ستقاوم الفساد

المسألة الاجتماعية مازالت معقدة طالما أن منسوب الفقر والبطالة مرتفع القانون الانتخابي لا يزال رهين التجاذبات الحزبية

الإداري والمالي، ماذا نسمي التهريب؟ إنه نوع من الفساد أيضا ولم نلاحظ إلى حد الآن إجراءات عملية. فالاقتصاد الموازي ينتعش عبر التهريب ولم نلاحظ اليوم أن الحكومة قد التفتت إلى بارونات الفساد الموجودين والمعروفين. كما أنّ أموالا عمومية متخلدة بذمة أشخاص بعينهم، إضافة إلى أموال البنوك الخاصة، ولكن غابت الإجراءات الصارمة. فكلّ ما تم اتخاذه غير كاف على الإطلاق.

يتوجهون إلى نهج سالين ومن تم استهدافه عثل الحلقة الثالثة أو الرابعة والحال أنها شبكة كبيرة، ولا نعلم كيف دخلت السلع وكيف وزعت؟ يجب التوجه إلى المهربين فهم لا فقط يدافعون على مصالحهم ولكنهم يوترون الأوضاع الاجتماعية كلما التفتت إليهم الدولة بتحريك الباعة الصغار، وهم الحلقة الأخيرة، فيدعونهم إلى التظاهر أو الاعتصام أما الولاية أو المعتمدية أو جهة في جهة حدودية.

وأقدّم إليكم مثالا آخر، فنحن متفقون أن السكك الحديدية هي التي تنقل الفسفاط فما معنى أن يقع قطع السكة على قطارات الفسفاط بداعي ألا ينقل من موقع الإنتاج إلى المجمعات الكيميائية لماذا لا يُقطع الطريق على الشاحنات التي تنقل الفسفاط؟ لأن جزء منهم مدعومين من أرباب الشاحنات. أين الإجراءات؟ هذه الظواهر واللوبيات يجب أن تبدأ مقاومتها ويقع إيقاف أفرادها ويحاكمون. إنّنا نحتاج إجراءات قوية.

هل تعتقد في ضرورة مأسسة الحوار الوطني حتى يكون

ألية دائمة لفض الأزمات ووضع الحلول المشتركة؟

شخصيا غير موافق على هذا ولا أرى أن هذا الأمر سيأتي بنتائج أو أن انعكاساته ستكون ايجابية على الحكومة، بل بالعكس أعتقد أنه عندما يُمأسس الحوار سيكون آلية ثانية تعرقل عمل الحكومة وأنا شخصيا لا أقبل به لأن هذا يضعف الحكومة، أي حكومة.

والحكومة الجيدة ندعمها ونساندها أما الحكومة التي عندها اخلالات أو عيوب نشير إليها. أما أن تجعل آلية أخرى في الظاهر وكأنها ستطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وهي في حقيقة الأمر تضعف عمل الحكومة ويصبح عملها موازيا.

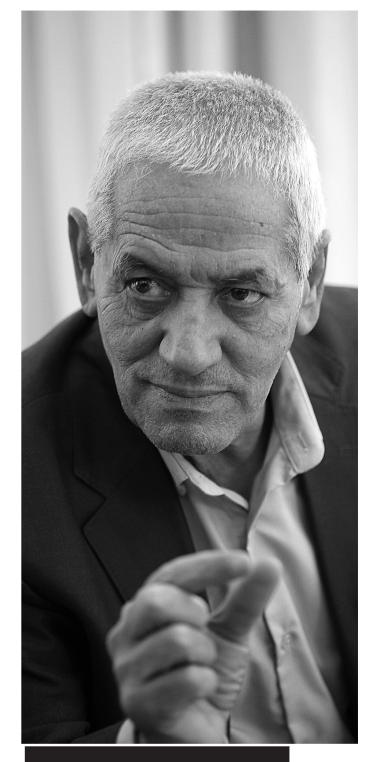
ويجب أن يبقى الحوار الوطني مبادرات ليس بالضرورة أن تكون من الاتحاد ففي كل مجال ثقة من يمكن أن يعني به، وكما أنه ليس بالضرورة أن تكون في الرباعي، حيث يمكن أن تكون ثنائية أو ثلاثية أو خماسية في المواضيع التي تعجز الدولة على حلها وأنه دون مقاومتها نعرف أن الخطر قادم على البلاد.

أما أن نقوم بحوار للقضايا الاقتصادية فالمصالح والرؤى وتختلف وليس ثقة من أمر ثابت وكل عليه أن يعمل من الجانب الذي يعنيه دون التدخل في عمل الحكومة.

وقد أقترح علينا أن نمأسس الحوار ويبقى هذا الرباعي ويتدخل في جملة من الشؤون ورأينا أن هذا عمل موازي يؤثّر في العمل الحكومي فكأنّنا مع حكومة وحكومة ضل وهذا لا يجوز ولا يجب أن يوكل لا للرباعي ولا لغيره فهي ليست من مهامه ولنترك الأمر بالمبادرات وعند الحاجة حيث توجد خلافات يكون التدخّل. فلا تعلن هذه المبادرات في كل شأن ولكن فقط في المسائل الكبرى وفي حالات العجز خاصة بسبب تجاذبات سياسية من أجل توحيد الرؤى في علاقة بقضية مخصوصة.

ما هو مدى تأثير الوضع الإقليمي، خاصة مع استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا وما يحف الوضع الجزائري من غموض؟

العالم أصبح قرية صغيرة مع التطور التكنولوجي الذي لم يترك أمرا خافيا وأي حدث في أي بلد أو أي مكان يقع التعاطي معه في نفس اللحظة. كما أن العالم تكتلات وأقاليم، ولما تكون في منطقة مهتزة ولدى جيرانك الجريدة المدنية



الاتحاد كما يريده منخرطوه في مسافة مع الأحزاب والحكومات، مستقل في قراره لا يعادي أحدا أو يخضع لإملاءات أي طرف.

مشاكل لا يمكن أن تكون في موقع مريح، حتى لو كنت في وضع جيد لأنّ حالهم سينعكس عليك بفعل التأثير والتأثر. ومثال إعلان إمارة في بن قردان كان تأثرا بالوضع في ليبيا، وحالة جبل الشعانبي عندنا تؤثر على الجزائر. كما أنّ الإرهابيين من كل الملل و النحل. وأنظر على صفحات التواصل الاجتماعي تجد المبايعات من فرنسا وأستراليا وغيرها ومن أجناس مختلفة ومن رجال ونساء.

فالإرهاب ليس ظاهرة محلية بإمكان دولة مقاومته لوحدها، فالمقاومة يجب أن تكون دولية فليس له جغرافيا خاصة به. ولمقاومة الظاهرة دوليا يجب البدء بتجفيف منابع الدعم والشبكات والدول التي تسهّل وتساعد و تتبنى والدول التي لها مصالح لأن ثمة من يتاجر بدماء الناس من أجل مصالح اقتصادية ومن أجل بسط نفوذ حتى وإن كانت بعيدة آلاف الكلومترات فإنها تدعم ظاهرة الإرهاب.

وعندما يبدأ تفكيك الظاهرة على المستوى الدولي حينها تتجفف الينابيع والدول التي لا تريد أن تكف على دعم الظاهرة يجب أن تحاكم على المستوى الدولي.

تسارع نسف الحراك الاجتماعي في الأونة الأخيرة، هل تعتقد أنّ انتفاضة شعبية جديدة ممكنة؟ وإن حدثت، ما هي النتائج التي تتوقعها؟

تساءلنا منذ البداية عن كيفية التعاطى مع منسوب الاحتقان العالي لدى الناس؟ فعندما لا توجد سياسة إعلامية واضحة ولا تتنقل الأحزاب وتتحاور مع الشباب ومع سكان الجهات الداخلية، وإذا لم توجد برامج تعطي الأمل الحيني والمتوسط والآجل فمعقول أن منسوب الاحتقان يرتفع ويكون كقنابل موقوتة لا نعلم متى تنفجر.

وأعتقد أنّ بلادنا ليست في حاجة إلى هذا. وإذا اندلعت انتفاضة هل يعنى هذا أننا جئنا بالحل؟ والحال أنه يمكن أن يتأخّر.

وإن اندلعت انتفاضة بشكل غير مدروس فإنك ذاهب إلى المجهول وعكن أن يكون الدمار على الجميع. فمن حق الناس أن تتظاهر وتحتج وترفع أصواتها وموكول على الدولة أن تتفاعل معهم وتبحث عن الحلول. ونلاحظ أنه في بعض الأحيان إجراءات لا يفسرها المسؤولون ولا الشعب فهمها وبالتالي تبقى في الغموض. فالمطلوب اليوم الحوار ولا شيء غير الحوار مع الشباب ولا يجب أن يكون بوعود زائفة للتخلص من اجتماع أو إنهائه. يجب على المسؤول أن يدافع ويقول: هذا هو الموجود وكيف سنتقاسمه وكيف سنوزعه وكيف سنعمل على تحقيق ما نبدأ به من مشاريع. والناس يقتنعون ولكن عندما يهتف وأنت تتقدم إليه وتعطيه وعودا زائفة، ماذا تنتظر؟

وتذكرون كيف قيل سابقا أن كليات طب ومستشفيات جامعية ستشيّد في جندوبة وقابس ومدنين وفي نهاية الأمر كان كلاما.

ومنسوب هذه الوعود الزائفة يرتفع خاصة في الحملات الانتخابية فالجمهور يلتفت أحيانا للأكثر وعودا ظنا أنه سيحقق له أحلامه وهو في الحقيقة «يدجّل عليه». وقد سئلت مرة على هامش انتخابات على وعود الأحزاب فأجبت بأنه إما أن هذه الأحزاب ليست تونسية أو أنهم لا يسكنون تونس، وإما لا يعرفون قدرات بلدهم.

وهذا يجعل عملنا الاجتماعي في الاتحاد صعبا، لأنه عندما يأتيهم أحد ويقول أنني سأجعل الأجر الأدنى 600 دينار ويصل إلى الحكم ولا يحقق هذا الوعد فإنه يخلق توترا ويقال لنا أن هذا الحزب وعد ووصل إلى الحكم لماذا لا تطالبه بذلك؟ والحال أننا في الاتحاد نعرف الإمكانيات ونعرف ما نطلبه.

وهذا الأمر ينطبق على كل الأحزاب تقريبا، فكلها تعطي منسوبا عاليا من الأمل وكأن الخمس سنوات تلك ستغيّر البلاد وليس تلك هي الحقيقة وهذا ما يجعل منسوب الاحتقان يرتفع دائما. وهنا يكمن

تقول انتفاضة ثانية كأنك تقول ثورة ثانية، طيب لنقل أنها نجحت أسأل إن كانت ثورة غير مؤطرة ولا تعرف أهدافها، أعتقد أنها ستكون «تخميرة» وتكون نتائجها كالتي شهدتها بلدان أخرى. ولا يعني هذا أنني أبث ما يعيق إرادة آخرين، على العكس أنا مع أن ترفع الناس أصواتها عاليا وتتظاهر وتعتصم، ولكن في نفس الوقت تعمل على تغيير الواقع الحالي. فعندما يكون «هيجان» غير مدروس وغير منظم يمكن أن نخسر ما تم تداركه في الحوار الوطني الأوّل ونرجع إلى نفس المربّع، وهذا الرجوع سيصعب الخلاص منه.

لذلك أقول أن على الدولة والأحزاب مسؤولية كبيرة في صناعة الخطاب العقلاني ومصارحة الناس بكل شفافية في الممكن وغير الممكن، هذه مسألة ضرورية وخاصة إعادة الثقة بين الأحزاب والناس الذين وكأنهم يقولون لها: إننا لا نؤمن بكم وببرامجكم والوعود التي تطلقونها من حين إلى آخر.

هل يدلٌ غياب العدالة الاجتماعية والعجز على تجسير الغوارق بين الغئات والجهات على أننا لم ندخل الجمهورية الثانية الديمقراطية بعدُ؟

لنكن موضوعين دون قسوة أو شطط فثمة أجزاء من أهداف الثورة تحقّقت كحرية الصحافة وحرية التعبير وحرية التنظّم وحرية التظاهر وهذه مسائل واقعيّة. وهي مهمّة وتساعد على كشف الحقائق وعلى التنبيه وتحذير المسؤولين ومن يكون صوته عال وناقد ويثبته بحقائق وحجج لا يمكن إلا أن يحدّ من التصرّف الأرعن والفردي وهذا مكسب تحقّق في تونس لا يمكن إنكاره ويجب أن نعرف كيف يمكن المحافظة عليه وتكون لدينا الحيطة لكي لا يُسرق منا بأشكال جزئية ثم بشكل

وما لم يتحقّق هو التوازن الاقتصادي ودونه لا يمكن الحديث لا على توازن بين الجهات ولا بين الفئات. إننا نحتاج انطلاقة جديدة بإقبال المستثمرين واستراتيجيا واضحة ومنوال تنمية جديد والحد من

الاقتصاد الموازي ولو تدريجيا والضرب على أيادي المهربين، وهذه أمور لم تتحقق بعد.

كما يجب إعادة النظر في مسألة العدالة الجبائية، لأنّ الجباية لازالت موكولة على الأجراء والمؤسسات المنظمة في حين أن الاقتصاد غير المنظم تجاوز الخمسين في المائة وهؤلاء لا يطبقون تشريعات ولا قوانين ويزاحمون اقتصادا منظما.

لكن حتى في الاقتصاد المنظم نجد من لا يقوم بواجبه الضريبى؟

هذا أسهل لأن له معرفا جبائيا ويمكن أن تجد سبلا للرقابة، أما من لا تعرفه وينافس من تعرفه ولا علاقة له بالقوانين ولا يلتزم بمواصفات البضاعة فهذا مختلف عن المنظم بقطع النظر إن كان يقوم بواجباته أو تخلف فذلك متخلّد بذمته وتستطيع الدولة استرجاع أموالها. كما أننا نجد مهنا لها مداخيل كبيرة ولم يقع اخضاعُها بشكل ثابت للقيام بالواجب الجبائي الذي ينص عليه القانون. فبعض المهن لا تبدو هامة ولكن أصحابها يربحون عشرات الملايين من المليمات شهريا ويدفعون بالمقابل ثلاثمائة دينار سنويا وترفيعها إلى خمسمائة غير كاف. واعتقد أن هذا هو دور الشرطة الجبائية التي سيقع إحداثها. وبعض التعديلات والتنقيحات التي أحدثت في النظام الجبائي مازالت كل البعد عن العدالة الجبائية.

وعندما نظرنا في الاتحاد في الأداء الموظف على الأجراء توخينا اللين وقلنا أنه يجب متابعته كل سنة مالية. ولمناقشة ميزانية 2018 على الحكومة أن تحاور الأطراف الاجتماعية والأطراف السياسية ويكون النظر في كيفية تحقيق العدالة الجبائية وحتى نبتعد عن نوايا التملص أو التهرب أو عدم الرضى لأنه في 2019 ستنتهي الفترة النيابية بانتخابات جديدة، وإذا لم ترسى العدالة الجبائية في هذه الفترة فإنه يصعب إرساؤها بعد ذلك.

تنطلق اليوم أشغال المؤتمر الوطني الثالث والعشرون للاتحاد، ما هي الأهداف التي لم تتمكنوا من تحقيقها فى المدة النيابية الفارطة؟

نحن نأخذ برنامج العمل من المؤتمر، وصدرت عن مؤتمر طبرقة لوائح فيها العديد من المطالب الخاصة والعامة وفي التوجهات العامة للبلاد وتلك كانت مرجعيتنا. وفي العمل النقابي الكثير من الطموح وأحيانا توضع في اللوائح كثير من المطالب والناس تعرف أن جزءا منها سيتحقق وجزء لن يتحقق، وبالتالي تعمل خلال فترة نيابية على تحقيق أكثر ما يحكن من مطالب سواء جاءت في اللائحة العامة أو اللائحة المهنية أو في اللائحة الداخلية. وككل عمل بشري لن نستطيع تحقيق كل ما نصت عليه اللوائح، كما أنه توجد أمور تبقى للاجتهاد والمثابرة والعمل ويمكن أن تعترضنا صعوبات وعراقيل تقنية أو فنية أو قانونية وتبقى لمن سيخلفنا ليحققها، وبالتالي هنالك العديد من المطالب التي لم نتوصل إلى تحقيقها.

ما أهمها؟

أعتقد أننا حققنا ثلاثة أرباع المطالب وما تبقى منها ستكتمل. وكان هنالك تحدي بإمضاء العقد الاجتماعي الذي فيه خمس محاور، ولقد أنجزنا محور الحوار الاجتماعي الذي سيتمأسس لأوّل مرة في تونس وتوافقنا كأطراف إنتاج ثلاث. ولكن مضت عليه أشهر في رفوف مجلس نواب الشعب ولم يقع عرضه للمصادقة، على أهميته، وفي الاتفاق الأخير مع الحكومة طالبنا بالتسريع بعرض المشروع والمصادقة عليه. كما أنه من المهمّ أن اللجان اشتغلت، وأغلبها أكمل عمله، وبقية اللجان تعمل على آخر التعديلات وكنت أتمنى لو أن عمل اللجان اكتمل وأن مؤسسة الحوار الاجتماعي بعثت. وأنا متأكد أنه في خلال الأشهر الأولى من هذه السنة سيكتمل الانجاز.

بالمقابل ما هي العلامات البارزة للمدة النيابية المنتهرة؟

لقد حافظنا على مؤسسات القطاع العام ولم نسمح بتفكيك أي مؤسسة لا جزئيا ولا كليا وهذا استجابة لتوصية جاءت في المؤتمر الفارط واعتقد أن هذا المطلب سيبقى متجددا في كل مرة وأن هذا المؤتمر سيصدر ذات التوصية ونحن مع إصلاحها وتحسينها ولكن التفويت فيها للقطاع الخاص أمر مرفوض.

كما حافظنا على دورية المفاوضات الاجتماعيّة مما مكّننا من تحقيق عديد المكاسب المادية للأجراء من خلال المفاوضات العامة والقطاعيّة، وللمؤتمر الحالي أن يقيّم هذا. وعندما تتطلعون على التقرير الأدبي

ستلاحظون أين كنا وأين أصبحنا، فلا أريد أن أكون كمن يشكر نفسه. وأمكننا، على المستوى الداخلي، الترفيع في عدد المنخرطين وهذا أمر هام استجبنا فيه لتوصية في اللوائح الداخليّة.

كما أوصانا مؤتمر طبرقة بضرورة أن يحافظ الاتحاد على موقعه واستقلاليته وعلى لعب الأدوار السياسية والوطنيّة، وفي هذا أيضا حاولنا أن تكون المنظمة كما يريدها منخرطوها في مسافة مع الأحزاب والحكومات، مستقلة في قرارها لا تعادي أحدا أو تخضع لإملاءات أي طرف.

وعمّق الاتحاد امتداده الشعبي من خلال كل مبادراتنا وفي مقدمتها الحوار الوطني، ولنا الشرف أن نكون أحد أطرافه، وهو مبادرة أعادت للمنظمة إشعاعها الوطني والدولى.

وتطورت علاقاتنا الدولية بشكل أكبر مما كنا نتوقع بتتويج الحوار بجائزة نوبل للسلام الذي لا نعتبره تتويجا لتونس فقط بل ولعمال العالم وللحركة النقابية العالمية. وفي كل المؤتمرات العالمية تقع الإشارة في التقارير إلى الدور الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل وإلى إعادة الاعتبار للمنظمات القُطرية وأن دورها لا ينحصر في الاجتماعي فقط. وما حدث في تونس أصبح مثالا يحتذى به وأينما ذهبنا، وفي كل وسائل الإعلام العالمية، وجدنا إشادة بالدور الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل.

وفي سياق ما أكدته عن الاستقلالية والمسافة مع الأحزاب فإنّ تقاطعات قد تجمعنا ببعضها أحيانا، ولكن هذا ليس بمبرر أن نقترب منها أكثر من غيرها. ولو لم نلتزم بهذا لما كنا نجحنا في الحوار الوطني بتجميع المختلفين على قاعدة المصلحة الوطنية، وعندما تكون منظمة منحازة لطرف على آخر لن يكون بإمكانها لعب الأدوار المتقدمة.

وأعتقد أن ما لم نتمكن من تحقيقه سيتكفل به من سيخلفنا مع المحافظة على المكتسبات التي تحققت وعلى إشعاع المنظمة وإيجاد إضافات، وأنا متأكد أنَّ هذا سيتم لأنّه كما أنَّ تونس ولادة فإنَّ الاتحاد ولاد، وعندنا من المسؤولين النقابيين من لهم القدرة على تطوير المكتسب إلى ما هو أفضل.

ما هي المهام الأساسية المطروحة على الاتحاد في الخمس سنوات القادمة وقد أجبت على جزء منه بالتأكيد على ضرورة المحافظة على المكتسبات والمراكمة ماليناء؟

أنا لا أريد أن أستبق وأقوم بعملية سطو وأفكّر نيابة عن المؤتمرين الذين يصدرون قراراتهم في لوائحهم. ولكن باعتباري نقابيا أعتقد أن السنوات القادمة ستكون صعبة على المستوى الاقتصادي وهنالك ملفات كبرى ستقع معالجتها وفي مقدّمتها واقع الصناديق الاجتماعية التي فيها عجز مالي وتوازناتها منخرمة، وستكون سنة 2017 بداية المفاوضات حولها حتى توجد لها الحلول التي تقيها الهزات. وكان من المفروض أن تكون مراجعتها قد تمّت منذ سنوات والتراكم الذي حصل جعل وضعها محرجا جدا، وإن أنهينا التفاوض حولها سنة 2017 ستبقى عملية المتابعة متواصلة. ومستقبلا لا يجب أن تقع المعالجة عندما يقع المحضور ولكن في الإبان. وفي التجارب الناجحة تبدأ المعالجة حال ظهور بوادر الخطر بها يُعرف بسياسة التوقي.

كما يعتبر واقع مؤسساتنا العمومية من أهم المسائل المطروحة، ويحتاج مراجعات والبحث عن سبل المحافظة على القطاع العام، ولكن نبحث أيضا في عناصر الضعف والنواقص في مؤسساتنا حتى تواصل الاضطلاع بدورها الوطني، وتكون قادرة على المنافسة وتقديم الخدمات إلى كل المواطنين التونسيين.

كما أنّ المرحلة القادمة ستعرف محطات وطنية على غرار الانتخابات المبالس الجهوية وهذه تعني حياة المواطنين ويجب أن يكون للاتحاد رأي.

يكون له رأي أو دور؟

يجب أن يكون له رأي ودور.

ما هو الدور؟

هذا موكول لمن سيعالج الأمر، ولو كنت أنا من سيفعل لكنت أجبتك ولكن أقول أن يكون لنا رأي ودور ذلك أن عملها ملتصق بحياة المواطن. كما أننا سنعرف خلال المدة النيابية القادمة، التي تنتهي سنة 2022، الانتخابات التشريعية والرئاسية ستكون سنة 2019 فستكون أمام القيادة الجديدة العديد من المحطات السياسية.

هذا إضافة إلى أنَّ المنوال التنموي لم يحدّد بعد و يجب أن يكون للاتحاد فيه رأي ودور. وأعتقد أنَّ لكل مرحلة خصوصياتها ومهامها، وتأتيك



إن لم يقع كسب معركة النمو لا يمكن التفكير في أن يكون هنالك استقرار في البلاد وستكون الأمور في الاتجاه الذي لا نرتضيه لتونس

أحداث لم تكن متوقعة ويجب أن نعرف كيف نتصرف إزاءها. فلكل محطة ثوابتها ومتغيراتها ويجب أن تنص لوائحنا على الاستحقاقات التي ستعمل القيادة القادمة على انجازها وفي نفس الوقت يجب نتعامل مع كلّ ما هو غير متوقع. وفي الاتحاد قدرات وقيادات قادرة على المواصلة وستنجز ما لم نستطعه نحن ومن سبقنا، وأنا متأكّد أن القادم سيكون أفضل من الماضي ومن الحاضر.

ما هي رسالتك إلى النقابيين والشغالين وعموم التونسيين في نهاية العهدة كأمين عام للاتحاد العام التونسي للشغل؟

وصيتي للنقابيين أن التفوا حول منظمتكم وكونوا صادقين فيما بينكم وموحدين ومنحازين لقضايا العمال وقضايا شعبكم وثبتوا عمقكم الشعبي وعمقكم الاجتماعي. وقدرُكم أن تعالجوا المشاكل الاجتماعية و أن تعالجوا كل مشاكل شعبكم.

أقول لهم تجنبوا المشكّكين الذين يريدون إرباك منظمتكم وحافظوا

عليها وعلى هياكلكم وكونوا على مبادئ الشهداء والمؤسسين وحافظوا على استقلاليتكم وابتعدوا على عداوة الناس حتى من يعاديكم جابهوه دون أن تحملوا مثله عداء.

أريد أن أقول لهم كما أنّ جيلا أسّس الاتحاد وفي مقدمته فرحات حشاد اعملوا على تحقيق الأهداف ولا تنسوا تاريخكم فانتم لم تولدوا بعد الثورة ودمكم في كل أرجاء الوطن.

أقول لهم ابتعدوا عن كل ما يفرقكم وتوجهوا إلى كل ما يوحدكم. وأنا متاكد أن مسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل ستتدعّم يوما بعد آخر وستبقى هذه المنظمة ثابتة وقادرة على الدفاع على منظوريها وعلى الوطن وتضمن التوازن كلما اختل فهذا دورها وهذا من الأهداف التي تأسس عليها ويجب أن تتشبثوا بها وتدافعوا على كل القضايا العادلة على المستوى الوطني والدولي. وأن تدافعوا على الفقراء وضعاف الحال وعلى المعطلين على العمل والتنمية في الجهات.

لشعبنا أقول أقمنى أن تكون سنة 2017 سنة الخير والانطلاق والنجاحات الاقتصادية. أقول لهم أيضا التفوا حول تونس وابتعدوا على التجاذبات الحزبية. ولتكونوا دائما البوصلة التي تعدّل والتي تكذب كل من يحاول أو يخطر بباله أن يغير من مجتمعكم وعاداته وتقاليده، أو يفرض عليكم مجتمعا غير الذي تعودةوه فكونوا متيقظين ومنتبهين. وكونوا حماة ما تحقق في بلادكم من انجازات وحماة ثورتكم وخدمة أهدافها. وأقول لهم توحدوا لمقاومة ظاهرة الإرهاب لأنه في غياب الاستقرار وأمني كل المنظومات السياسية والاجتماعية تتفكّك، ومثلما كنتم الشعب الأول الذي أنجز ثورة في المنطقة العربية. وانتم الشعب الوحيد الذي نجّح ثورته ولم يجعلها ترتد ولكنها لا تزال مهدّدة فالانتباه والحذر واجب.

مقدمة

جانفي شهر الثورات نعتبر ونُفكر ونبنى ألية المقاومة السلمية

جانفي شهر الثورات، فيه الشوارع أكثر من مكان للعبور إنّها تفكّر وتعبّر وتقترح وتغيّر وتكتب التاريخ. ولكلّ شعب في عامه موعد وهكذا كان لنا الموعد مع برد الطقس تكون حرارة الروح والدم والإرادة ورفض الخضوع والخنوع والاستكانة. التونسيون الرافضون للمستعمر والمستبد والدكتاتور، والرافضون لمستنسخى الطغاة جميعهم يعودون مع المطر والثلوج وصوت الرعد ولميع البرق، هكذا نحن كأنصاف آلة نعد الطقسَ الميثيولوجي مع الطقس الطبيعي ونزاوج في مسرحة اللحظات الحاسمة.

شعب تونس مسالمٌ ولكنه لا يخنع مطلقا ويصنع اللحظات الفارقة، وأيامه التي يُبدع تتجاوز دامًا كثافة خارطة بلده الصغير لتكون عنوانا في كلّ مكان.

مازال الحُكمُ يهاب جانفي، إذا مازال في الحكم قمع وإرادة تسلّط ورغبة في الهيمنة والسيطرة. ومازال المحرومون يطالبون مالم يتحقّق.

في كلّ مدن وقرى تونس يستمرّ الحراك المطالب بالعدالة والكرامة، حراك سلميّ كما كان دائما، يدافع عن سلميّته بالعناد لأنّ المستأثرين بالثروة الوطنيّة يعاندون أيضا في الحفاظ على مصالحهم باستزادة ما يملكون مقابل تجويع

رغم النضالات التي تثمَّنُ، وما أمكن للمنظمة الشغيلة فرضه لاسترجاع حقوق المفقرين إلا أنّ «الفجوة» الاجتماعيّة لا تزال عميقة، وفي كلّ الجهات يأكل الفقر أحلاما كثيرة وسنين من عمر الشباب الذي يُنسب إليه حدث 17 ديسمبر - 14

إنّنا نحتاج مناسبة هذا الشهر الكريم بنضالاته أن نفتح الباب للتفكير والتمعّن في ارثه وأثره ومآثره ودروسه وعبره ونجاحاته والفرص الضائعة والأفعال الناقصة. وأن نؤسس له معارف منها تنظّم آليات الرقابة والمقاومة الاجتماعيّة السلميّة الدائمة حتى لا تذهب الجهودُ بحيل اللوبيات وتكتيك المافيات و»تتفيه» المُرتزقة وتسطيح الإدارة وصور الزيارات التفاوضيّة للبليه الشعبى والتسويق العمومي والالتفاف الوزاري.

اليوم، يضرب على الطعام عدد من الشباب من قدماء الاتحاد العام لطلبة تونس ومن مناضلى اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل باعتراف «بوليسي» أنّه تمّ فرزهم أمنيا وحرمانهم من حقّ الشغل. ويناصرهم كلّ الأحرار ويزورهم وزير برتبة مفاوض فوق الرتبة ويبقى ملفهم معلقا وآمالهم معلّقة وأجسادهم إلى الألم.

اليوم، يعتصم شباب من الشمال إلى الجنوب لأنّهم ملّوا الوعود وضاقت بهم السبل وأعيتهم الحيل، ولا نعرف أيّ مصير لكلّ جهدهم/ن، وغيرهم مكث أشهرا فاقت بالعدّ السنتين أمام أبواب الوزارات منهم من افترش بوابتها وجعلها

لا يجب أن نتعوّد هذا التجاهل ونقبل به حتميّا وعاديًا. يجب أن نعيد طرح الأسئلة ونعمل على أجوبة مشتركة من وحي كل جانفي مواطنيّ ثوري حتى لا «تاكل» الحقوق ويتيه أصحاب الحقّ.

«جانفي شهر الثورات، الحراك الاجتماع الخلاق والمقاومة السلميّة» عنوان ملف العدد الخامس للجريدة المدنيّة، والدعوة مفتوحة للنقابيين والنشطاء والباحثين لجعل المبحث

نعتبر ونفكّر ونتدبّر.

سمير أحمد

حــذار.. من جوعهم وغضبهم

قرأتُ الثورة، في مقال كتبتُه خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي*، الثورةَ التونسيّة مثابة أسطورة مؤسّسة لمعقولية جديدة سنطلق عليها الجمهوريّة الثانية. ومن بين ما أكدتُ عليه أنّنا سنذكر اللحظات الثوريّة ونفسّر بها واقع المؤسّسات ومبادئها، فالأحداث الثوريّة تكون نواة الذاكرة الاجتماعيّة الحيّة. وها نحن قد أحيينا الذكرى السادسة للثورة في ظلّ جمهوريّة ومؤسّسات جديدة وعلى رأسها دستور، فهاذا عسانا نقول وفي حسباننا الأحداث التي فتحت الباب أمام الواقع الراهن اجتماعيًا وسياسيًا؟

تؤسّس الثّورة الناجحة لحالة مختلفة عنها ولاغية لها. ومن ثمّة فهي تقضى على ذاتها عن طريق تحقّقها في شكل نظام سياسيّ يعكس روحها الأصليّة. ثمّة إذن نهايةٌ شرعيةٌ وحيدة

> للثورة وهى ترجمتها في دستور وترجمة الدستور في المؤسسات الفعليّة للدولة. وما عدا ذلك فهو إجهازٌ عليها سواء حصل ذلك بطرق عنيفة مثل النكوص وسيطرة القوى الرّجعية على مفاصل الدولة والمجتمع، أو بطرق ليّنة مثل إلهاء الوعى الاجتماعي مسائل هامشية وإغراق المواطنين في متاهات

> ما نلحظه اليومَ على الصعيد السياسي هو عدم تعافى الدولة ومؤسساتها بل تدهورها في الكثير من الأحيان وفقدان القانون لهيبته

ورداءة الأداء السياسي للكثير من المسؤولين. وعموما لم يحدث التغيّر الذي وقع بعد الثورة وفقًا لروحها والأدلة على ذلك عديدة. ونذكر

من بينها عدم الجزم في استصدار قوانين ملحّة أو إصلاح أخرى لم تعد صالحةً وفي تطبيق أخرى. يُضاف إلى ذلك تلكُّؤُ السلطة القضائية في التحقيق وإصدار الأحكام ووقوعها في مطبّات لا حصر لها. ونلاحظ أيضا استشراء ظاهرة التهريب والتهرُّب الضريبي والتباطؤ المشبوه في إرساء المؤسسات التي شرّعها الدستورُ. وباختصار لا تزال الكرامة شعارا لم يتحقّق بعدُ في ثورة أسْمت

ونلاحظ اليوم أيضا أن الأوضاع الاجتماعية قد زادت تدهورا وازدادت الفجوةُ بين الأغنياء والفقراء الذين تكاثروا بشكل محيّر. وظهر أثرياءٌ جدد، البعضُ منهم يلعب دورَ الوساطة بين التهريب

نفسها ثورة الكرامة.

الكرامة والعدالة والحقيقة

مبادئ لم تجد بعد طريقها

إلى التُّجسُّد في واقع

الدولة التونسيّة ومجتمعها

والمسؤولية الأولى ملقاة

على عاتق السياسيين الذين

بأيديهم السلطة.

والإرهاب. ومن ثمّة لم تجد المساواةُ الاجتماعية بعد طريقها إلى الواقع الوطنى والجهوي. وتضاعف حرمان الجهات المهمّشة في الدّاخل والأطراف في ظل سياسة ترفع شعارات لا تصحبها رؤيةٌ واضحةٌ ولا أعمالٌ جريئة وعادلة. أمّا الحقائق عمّا جرى أثناء الثورة وقبلها وبعدها فهي في مهب التجاذبات الحزبية وتقوم عليها مؤسسات عرجاء أو مستضعفة وتتلاعب بها وسائل اتصال وإعلام أكثرها تحركه لوبيات لا تُولى المصلحةَ الوطنيّة حسابًا إلاّ على

سبيل التّعمية والمراوغة السياسيّة. الكرامة والعدالة والحقيقة مبادئ لم تجد بعد طريقها إلى التَّجسّد





في واقع الدولة التونسيّة ومجتمعها والمسؤولية الأولى ملقاة على عاتق السياسين الذين بأيديهم السلطة. والخطأ لا يلقى على عاتق المحتجّين والمنادين بضرورة التغيير الجذريّ، فالاحتجاجات والرفض والعصيان المدني هي التي أزاحت غيرهم وجاءت بهم إلى كراسي الحكْم. وهي قاعدةٌ قارةٌ لا يجب إدانتها وتجريهها بل

لا بدّ من التعامل معها إيجابيا لأنّ ذلك من أبجديات الممارسة الديمقراطيّة.

لقد اندلعت الثورة بفعل حراك اجتماعي مدني ومقاومة سلمية ولم لا تنتفي أسباب الثورة يبقى الحراك قامًا. ولا يمكن لأي كان وهو يأكلُ أن يُطاع لمَّا يأمرُ الجائعَ بالصّبر. ولا يمكن للميسور أن



بقلم: محسن الخوني

لو كان السياسيون يتنافسون على السلطة من باب التطوع وخدمة الصالح العام دون أجر لوجدت أوامرُهم وقعًا طيباعلى نفوس المظلومين والمحرومين أو على أكثرهم. ولكن السياسيين الذين يظهرون متهافتين على الاستئثار بالسلطة وما تدره عليهم وعلى أتباعهم من منافع وخيرات لا يجدون القدرة الروحية والمعنوية لحمل الجماهير على طاعتهم.

لقد جلبت الثورة التونسية إعجاب وتقدير شعوب عديدة للتونسيين ولم يكن العنف إلاّ سلاح النظام المتسلّط. وما تفاقم الجريمة المنظمة والفردية وتنامي الارهاب بعد الثورة إلاّ دخيلان على الثورة وفي هذا يتحمّل السياسيون الذين أساؤوا التسيير والتقدير كامل مسؤولياتهم على ذلك وإن لم تكن هذه المسؤولية أمام الشعب فهي أمام التاريخ.

وأخيرا ليدرك السياسيون جيّدا أن ليسَ للشعوب طبيعةٌ ثابتة لذلك عليهم أن لا يعوّلوا تعويلا أعمى على سلمية أبديّة للمقاومة الاجتماعية والممانعة السياسيّة في تونس. وليس هذا من باب التحريض وإنها من باب التبصير. ولتفادي الأسوإ عليهم أن يسرعوا بانتهاج سياسة عادلة تبدأ بتسوية أوضاع الفقراء والمحرومين والمظلومين وبردم بعض أكثر ما يُحكنُ من الفجوة بين الطبقات والجهات، على السياسيين أن يحذروا من الجوع والغضب لأنّ الحريات تبقى جوفاء دون عدالة اجتماعيّة.

* محسن الخوني «الثورة التونسية بين الأسطورة والعقل» البديل العدد1.

2016 سنة التوتر الاجتماعي بامتياز..

82 ٪ من الشباب يعتبرون ان وضعيتهم بقيت على حالها أو ساءت

فشلت حكومة الوفاق الوطني بنسختيها الاولى و الثانية في تقديم البديل الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تنتظره عديد الفئات الاجتماعية التي تعاني التهميش والتفقير والاقصاء.. كما لم تقدم خطاب رسمي او رؤية بديلة قادرة على اعادة ثقة المواطن فيها وحلحلة الوضع في الجهات الداخلية التي تواصل التحرك والمطالبة بالشغل والتنمية منذ ثورة 17 ديسمبر 14- جانفي 2011.

وعلى عكس ما كان متوقعا سجل منسوب الاحتجاجات غير المؤطرة خلال 2016 ارتفاعا غير مسبوق حتى ان نتائج تقارير الرصد الشهري للمرصد الاجتماعي التونسي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تكشف ان الحصيلة السنوية (2016) قد تتجاوز ضعف ما سجلته السنة التي سبقتها، فحصيلة ال 11 شهر ـ من جانفى الى نوفمبر ـ قد بلغت 8661

تحركا اجتماعيا في الوقت الذي كانت فيه حصيلة التحركات الاجتماعية في سنة 2015 في حدود ال 4960 تحركا (12 شهرا).. وتلك المقاربة المغلوطة للطرف الحكومي هي التي جعلت وفقا للمتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر، من سنة 2016 سنة التوتر الاجتماعي بامتياز.. تجاوز خلال معدلات الاحتجاجات الشهرية غير المنظمة ال 800 تحركا اجتماعيا كما ان الدراسة التي قدمها المنتدى موفى شهر ديسمبر 2016 حول «الشباب والهجرة غير النظامية» تبرز بالأرقام حجم الإحباط لدى الفئات الشابة حيث يعتبر %82 من الشباب ان وضعيتهم بقيت على حالها أو أسوأ مما كانت قبل سنة 2011 إضافة مؤشر الرغبة في الهجرة حيث كان في حدود %36 قبل الثورة لينخفض اثناءها الى %30 و

لترتفع هذه الرغبة حاليا الى %55. كل هذه المعطيات تؤشر لحجم الفشل الحكومي في التعاطي مع المطالب المشروع للجهات المحرومة فحكومة يوسف الشاهد تعمل دون برنامج اقتصادي واجتماعي واضح باعتبار ان المخطط الخماسي 2016 للسخته الحالية فالاحتجاجات الاجتماعية ليست ظرفية بل نتيجة سنوات من الفشل بل ستتواصل و تتعدد نتيجة السياسة الحكومية في التعامل معها برفض الحوار او عدم الالتزام بالاتفاقات و خاصة بالملاحقات الأمنية والقضائية التي طالت نشطاء الحراك الاجتماعي في عديد الجهات وهي أساليب اثبتت قصورها وفشلها.

ميساء تليلي

جانفي التونسي

شهرُ الثورات في زمن الانكسارات



بقلم عبد اللطيف <u>حداد</u>



الناظرُ في مَسار الانتفاضات والانفجارات السياسية والاجتماعية التي شَهدتْها بلادُنا في أزمنتها الحديثة، لا يَجدُ أيَّ صُعوبةٍ في تمييز زَمنيّةٍ فارقةٍ ومخصوصةٍ تبدو وكأنَّها مُنفصِلَةٌ عمَّا تَبَقَّى من أشهر السنة، زَمنيَّةٍ مَفصليّةِ شتويّةٍ ضِدِّيّةٍ يَلتقى فيها زمهريرُ الليالي البيضاء والسوداء بسعير الأيام الغَضْبَى وحِمَم نيرانِها الحمراء: إنه جانفي الثورات.. جانفي «الشعب الذي يُريد إسقاطَ النظام»!

فمنذ الفترة التي سبقت الاستقلال وبُعيْدَه، كان لتونس جانفيها المُمَيِّزُ: 20 جانفي 1946 تاريخ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، فـ 18 جانفي 1952 تاريخ اندلاع الثورة المُسلَّحَة ضدّ المستعمر، فـ 17 جانفي 1963 تاريخ المُحاكمة العسكرية للأزهر الشرايطي ورفاقه التي أفضت إلى إقرار حُكم الإعدام بحق ثلاثة

بعد الاستقلال، تعمّقت فرادةُ هذا الشهر حتى باتَ العلامةَ الأميزَ للثورة والغضب: من جانفي 1978 تاريخ المُواجهة الدامية بين النظام البورقيبى والاتحاد العام التونسى للشغل حيث وُوجهَ الإضرابُ العامُّ بالحديد والنار وسقط المئاتُ بين شهيد وجريح وأطلَقَتْ مليشياتُ الحزب الحاكم أيديها ناشرة أجواء الفوضي والرعب، مواجهة غالبا ما تمَّ اختزالُها وتَكثيفُها في الخميس الأسود الموافق ليوم 26 من ذلك الشهر، إلى جانفي 1980 في الليلة الفاصلة بين 26 و27 تاريخ ما يُعرَف ب»عملية قفصة» التي هاجِمَ فيها كومندوسٌ يتكون من مئات المسلَّحين ثكنة الجيش ومراكز الأمن وحاولوا السيطرة على أهمّ المراكز الحيوية بالمدينة لكن العملية باءت بالفشل لأسباب يطول شرحُها لكن أهمّها كان رفضَ المواطنين الانخراط فيها وتقديمَ الدعم والمساندة للمُهاجمين، إلى جانفي 1984 تاريخ ثورة أو انتفاضة الخبز التي

اندلعت إثر رفع الدّعم وإقرار زيادات مُجحفة في ثمن الخبز وعدد من المواد الأساسية، إلى جانفي 2008 تاريخ انتفاضة الحوض المنجمى التي اندلعت إثر إعلان قائمة انتدابات شركة فوسفاط قفصة احتجاجا على ما فيها من محسوبية وفساد وعلى تفشّى البطالة في صفوف مختلف الشرائح وفي مقدّمتها أصحاب الشهائد العليا وعلى تدهور الظروف المعيشية لمتساكني المنطقة والتعاطى الأمنى العنيف مع المطالب المشروعة للأهالي، إلى جانفي 2011 تاريخ الثورة التي مازالت قصّتُها من اندلاع شرارتها إلى انطفاء جمرتها حيّة في أذهان الجميع.

ورغم أنّ هذه الجانفيات لا يُحكن وضعُها على خطّ مستقيم يُظهرها كالمتماثلة المتساوية ما دامت مُختلِفةً في المسارات

***الثورةُ من حيث المالات،**

لا تبدو بعد طنّ ستٌ

سنوات، أنها قد أمنت

من الانتكاسة ونجتُ من

الانكسار

والمآلات، فإنّ فيها ما يستحق التدبّر والنظرَ، من القواسم والمُشتركات:

كلّ جانفي، كانت هناك مُواجهاتٌ ورصاصٌ ودماء وشهداء.. وكانت هناك واعتقالاتٌ ومُداهماتٌ مُلاحقاتٌ وانتهاكاتٌ ومُحاكماتٌ وفواجعُ ونوائبُ وعذاباتٌ.. وكان هناك القهرُ والحظرُ والعسكرةُ. كلُّ جانفي، كُنّا إزاء لحظة

للقطع والهدم وإعادة البناء التي تعلّقت بثالوث ثابت الأضلاع: البنية الأساسية الصلبة والقويّة التي اندلعت الثورة التونسيةُ سياساتِ الحُكم، ومنوال التنمية، ومَهام الدولة. تلك الدولة التي طالما بحثت عن الانسحاب من ميادينَ كانت ومازالت هي مُبرّر وُجودها وإذعان المُواطنين لها: الصحة والتعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية والمطالب الديمقراطية.

> كلُّ جانفي، هو إثباتٌ حارُّ لقُدرة الطبقة العاملة على التعبئة والتأثير في مَوازين القُوى، ولكفاءة تنظيمِها النقابي في إدارة

الصراع وتوجيه الدفَّة. ففي كل شوارع جانفي الثائرة دَوَّى «نشيد الجبّار» و»إرادة الحياة».. وخَطُّ الشعبُ المُنتفِضُ على جحافل العسكر والبوليس ملاحِمَ نضالية حَفِظَها التاريخُ رغما عن كلّ الذين كانوا يُنكرونَها ويَحتقرون صانعيها من «الغوغاء والدهماء» كما كان يحلو لهم تَعْييرُهم .. وهم الذين واجَهوا بصدور عارية مُثقَلَةِ بالآلام والآمال الجماعيةِ الواسعةِ، آلةَ القتل والبطش فماتوا هم لنعيش نحن حياة تستحقُّ أنْ تُحيا ما استطعنا إليها سبيلا.

كلّ جانفي، هو تأكيدٌ ساطعٌ لقوّة المُقاومة المدنيّة والتصدّي لمشروع الدولة المُستبدّة وخياراتها اللاديمقراطية واللاشعبية: تحرير الاقتصاد وتسريح العمّال والتفويتِ في المؤسسة العمومية والاعتماد على التداين وتحجيم الخدمات الاجتماعية وتوسع نطاق الممارسة المافيوية في ظلّ النظام النوفمبري خاصة. وبقدر ما كان مشروعُ الدولة في مُواجَهته للمجتمع يَتَغيَّرُ ويَتَكيَّفُ مع التحوّلات التى شَهدَها مسارُ التحديث والعولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد ليَنخرط كلّيا في التوجّهات الجديدة للرأسمالية العالمية في الثمانينات وإمضاء الاتفاقيات اللامتكافئة في التسعينات، كانت القُوى المدنيةُ المُقاومةُ تتطوّرُ بدورها وتَتَكيّف مع السياقات المُتحوِّلة وتبحث عن بناء قُدراتِها وتجديد طاقاتها لتكون أكثر مَناعة وقدرةً على الفعل والتأثير.

رأسُ هذه القوّة كان ومازال هو الاتحاد العام التونسي للشغل. ورَغْمَ كل محاولات تدجينه والهيمنة عليه ورَهْن قراره على مرّ السنوات وتَعَاقُب الحكومات، فإنّ قُوّى نقابية خاصة تقدمية ويسارية ومنذ زمن بعيدٍ، عَمِلَّت وُسْعَها على تجذير خطِّ الاستقلالية والديمقراطية داخل المنظمة الشغيلة وحَمَلتْها على فَتَح آفاق واسعة أمام فاعلين كُثر ونوعيّين مثل الحركة النسوية والطلابية والحقوقية والمجموعات السياسية المحرومة من

حقها في النشاط السياسي. كما حَمَلتْها على أنْ تعملَ معهم وتُشيعَ من قوى ذاتها في ذواتهم وبالمِثل هم قد فعلوا معها، لفرض خيار الديمقراطية في البلاد وتوسيع هوامشه ومُربّعاته ما أمكن. ما مِن أحَدِ بوسْعِهِ اليومَ أنْ يُنكرَ ما رَاكَمَهُ الاتحادُ من إرثِ نضالي اجتماعي وسياسي وحقوقي هو عثابة

فوقَ أرضِها سنة 2011، ونُصِبَت بعد سنتين فوق الأرض نفسِها الخيمةُ التونسيةُ الجامعةُ حيثُ جَرَى الحوارُ الوطني بين الفُرقاء، وصيغَتْ التسوياتُ والتوافقاتُ التي أخرجتْ الانتقالَ الديمقراطيَّ من النفق الطويل الذي دخلَ فيه، وتَمَّ تأمينُ الشروط الأساسية الدّنيا للإنقاذِ وإطلاق الحرب فعليا على الإرهاب.

كلُّ جانفي، كانت هناك مساحةٌ للمكاسب السياسية والمدنية

والاجتماعية صَنَعها الشعبُ بدمائه وآلامه وما اكتوى به وتلظّى، مساحةٌ كانت بالكاد تتشكّلُ لتنطمس سريعا فينكسرُ المدُّ المُقاومُ وتنكفئُ الانتفاضةُ على نفسها:

فبعد مواجهة جانفي 1978 تقوّضت الأركانُ الغضّةُ للمجتمع المدني الناشئ، وضاق هامشُ الحريات إلى أقصى حَدٍّ، وتعسكرَ الفضاءُ العامُّ وبات تحت رحمة قبضةِ بوليسيةٍ مُنتشيةٍ بتمزيق أوصال الاتحاد ووَهْم تصفيته أو هكذا شُبِّهَ لها. وشُبِّهَ لها أيضا أنَّ الظرفَ مُواتِ لإدَّخال تعديل حاسم على بنية الدولة الحديثة ورؤيتها الاجتماعية الديمقراطية التي كانت الحركة النقابية والقوى المناصرةُ لها ضمانتَها الأبرزَ. فبَدَا الظرفُ مُهيَّأً لتيّار دينيّ شَقَّ طريقَه وسَط رُكام الشهداء وضحايا القمع الذين نَدَّدَ بهم واعتبرَهم صُنّاعَ «فوضى مُفتعلَة»! وظلّ ذلك التيارُ في السنوات اللاحقة يَستفيدُ من إسناد النظام في طبع مجلة ناطقة باسمه

* الثورةُ من حيث

المُقدمات، كانت ذات

خلفية احتماعية صارخة

تُعيدنا إلى ما سلف من

جانفيات تونس الغاضبة

على الخيارات الاقتصادية

وفشلها، الساخطة

على السُباسات التنموية

وخللها

هى «المعرفة» ونشرها وتوزيعها. كما فُتِحَتْ له أبوابُ المساجد على مصاريعها في خطّة كان القصدُ منها ضرب المُعارضة اليسارية في الوسطين النقابي والطلابي.

أمّا انتفاضة الخُبز جانفي 1983، فقد إنتهت إلى إنسداد كامل في الآفاق السياسية تَلاشت معه الآمالُ في الانفتاح الديمقراطي المزعوم. وقد تجسّمَ ذلك في الهجمة الشرسة على الاتحاد سنة 1985 وسَطْو البوليس وميليشيات الحزب الحاكم على مَقرّاتِ المنظمة والزجِّ بقياداتها وهياكلها الشرعية في السجون

واستهداف الجسم النقابي من الشمال إلى الجنوب بعملية قمع و»تطهير سياسي» واسعة وغير مسبوقة والإجهاز على كلّ نَفَس مُعارض لِتَدخلَ بذلك البلادُ طورَ الانغلاق الكامل والانطباق التامِّ. ولإعادة ترتيب بيتِه المتصدّع، لم يَجدْ النظامُ بُدّاً من القيام بعملية قيصرية ذهبت برأسه القديم وجاءت بجنرال كانت الأرض مُمَهَّدَة أمامَه لتوطيدِ أركان حُكمِه الدكتاتوري وتنفيذِ برنامج «الإصلاح الهيكلي» ورهن البلاد إلى المؤسسات المالية العالمية، مُستفيداً من انكفاء القُوى السياسية والاجتماعية بعد الضربات التى تلقّتها ومن ضُعف اليسار وتَشتُّتِه وهو الذي سَكَنَ إلى النُّخَب و»رْكِشْ» في النقابات تاركا الأحياء الشعبية وجماهير الشعب المطحونة تُجابِهُ في عُزلةِ تامةِ الإقصاءَ والتهميشَ والفقرَ والانحرافَ والجرهِةَ والزطلةَ وتعشيشَ الفكر السلفى الجهادي حتّى باتت تلك الأحياء بُؤرتَه الأولى ومَجالَه الحيويُّ غيرَ القابل للتفاوض.

ولئن كانت ثورةُ جانفي 2011 فعلاً لا يُقاس مِا سبق بكلّ المعايير الكمية والنوعية، فإنّ ذلك لا يَحجبُ علينا قَدْرا من هَاأَثُل المُقدّمات

ومن إمكانية مَّاثُل المآلات. فالثورةُ من حيث المُقدمات، كانت ذات خلفية اجتماعية صارخة تُعيدنا إلى ما سلَفَ من جانفيات تونس الغاضبة على الخيارات الاقتصادية وفشلها، الساخطة على السياسات التنموية وخَلَلها، الحانقة على التوزيع اللامتكافئ للثروة. والثورةُ من حيث المآلات، لا تبدو بعد طيّ ستّ سنواتٍ، أنها قد أمِنَت من الانتكاسة ونَجَت من الانكسار. وما يَحملُني على هذا التخوّف، عواملُ ثلاثةٌ على الأقل:

أمّا الأوّلُ فهو تَواصُلُ فشل الحكومات المتعاقبة لا في إيجاد حلول للمعضلات والمشكلات القائمة، بل فشلها في إقناع مُواطنيها بقدرتها الدنيا على امتلاك رؤية إستراتيجية للوضع القائم وخطط لمُعالجته في أيّ مَدِّي قريب أو بعيد. خُذْ لك مَثلاً التعاطى المتخاذل مع المسألة الجبائية في مشروع قانون المالية لسنة 2017 أو التعاطى المتخبّط مع عودة الإرهابيين إلى البلاد، فإنّ كليهما يُغْنيكَ عن

المزيد. إنّ هذا الفشلَ المستدامَ والمقترنَ ممارسة سياسية واتصالية ترتدُّ في كثير من المواقف إلى مستويات هابطة، من شأنه أنْ يُغذَّى يأسا عامًا بإمكانية التغيير. والتغييرُ نحو الأفضل إنما هو في الأصل رهانُ الثورة الأولُ.

وأمّا الثاني فهو هذه الحربُ التي فُرِضَ على الثورة مِن يوم إسقاطِها النظامَ، أنْ تكون معها وجهاً لُوجهِ. إنها الحربُ على الإرهاب بِكُلفِها البواهظ البشرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. إنّ هذه الحربَ إذا لمْ تُدَرْ بأقصى درجات الحنكة واليقظة وتُحتَرَمْ فيها معاييرُ الحرية وحقوق الإنسان، فإنه من غير المُستَبْعَد أَنْ تُعيدَ البلاد إلى مُربّعات «الأمن الشامل» التي كم كان يَحْلُو للمطربة صوفية صادق التَغنَّى بها. وإنه لَمِن غير المُستَبْعَد أيضا أَنْ تَنخَفِضَ

السقوفُ و»تتقلَّصَ طموحاتُ المواطن [التونسي] السياسيةُ إلى حدِّها الأدنى، أيْ حق الوجود في مناخ آمِن» كما يقول الباحث وأستاذ تاريخ العالم العربي المعاصر بجامعة باريس عادل اللطيفى في مقال له عن الحالة الجزائرية بعد انتقاضة خريف 1988 نشرَه بُعيْد الانتخابات الرئاسية العام 2009 كان عنوانُه «الجزائر بلد الثورة والردة». ألسنا اليوم نَسمَعُ ونَشهدُ حديثا يتخلّص تدريجيا من صوته الخفيض والحَييِّ، يقول أصحابُه: وما حاجتنا إلى حرية تقودُ الشعبَ إلى مَنْحَر جماعي إذا رفض تقصير السروال وإسبال القمصان .. وتقودُ دولتَه إلى مَحرقَةِ إذا أبت أنْ تَتَنقّبَ أو على الأقلّ تَتَحجّبَ!

وأمّا الثالثُ فهو سيطرةُ الحركات الدينية من أدني عينها إلى أقصاه -وما المسافة بينهما في الحقيقة بكبيرة- وفيَضائها على مشهد الثورة وتأثيرُها المتزايد على سيرورتها وربما على القادم من مآلاتها. وما يجعلُ من هذه السيطرة عاملَ تعقيدِ وتكبيل طالما حَجَزَ الحركَةَ عن التقدّم إلى الأمام، هو من ناحيةِ النُّكوصُ العامُّ عن أيّ



تجديد حقيقى للفكر الديني يُكِنُّ القوى المتبنّية له من الاندراج في العصر والإسهام الإيجابي في استحقاقات الثورة ورهاناتها، وهو من ناحيةِ ثانية رسوخُ البنَى القديمةِ وبقاءُ الحداثة حبيسةَ السطح والقشرة في عَجْز شبه كامل عن الاقتراب من البنَى الذهنية بترسُّباتِها العميقة ومن التركيبة الاجتماعية بهرمياتها وتوزيع الأدوار والسُّلَط داخِلَها. وإنه لَمِن المُّفارقَة الغنيّة بالدلالة، أنْ يكون جزاء جماهير الشعب وقواه التقدمية والعلمانية التي حَرَّرَت الجماعاتِ الدينيةَ وأهْدَت إليها الحرية، هو تَنَادِي تلك الجماعاتِ وتَنَاصرُها المحمومُ على مشروعين متعاضدين: الأول هو تخريبُ الدولة وتفتيتُ بنيتِها بأسرع وقت ممكن كما جَرَى التخطيطُ لذلك، عَبْرَ إشاعة الفوضى والعنف والاغتيالات وتفكيك الأجهزة الرسمية وإرساء الأجهزة المُوازية وإعداد المُتاح من القوّة لترهيب «العدوّ» العلماني بتخزين السلاح ليوم الفلاح. والثاني هو الهُجُومُ الكاسح على كل مُقوّمات المُجتمع وخصوصياته الثرية والمتنوّعة سبيلاً لاستنبات ماذج وأناط غريبة عنه وفَرْضها عليه تحت صرخات التكبير وصيحات «الشعب مسلم ولن يستسلم». وفي رأيى، فإنّ هذه المُفارقَة تُعبّر بكثافة عن مقدار الصعوبات التي تُواجِهُ الثورةَ من هذه الناحية وغيرها من النواحي المتعلّقة بمعطيات محلية وجيو سياسية مُتشعبة، تُواجهُ الثورةَ إذن في طريقها الطويل الشاقِّ لإدخالِنا فعلاً لا قولاً، وعُمقاً لا سَطحاً في عصرنا الأول لحداثتنا الفعلية الأولى.

> عندها ستكون الثورةُ التونسيةُ حقا قد إنتصرت .. وستكون الثورةُ عندها خاصة وحقًا هي الــــورة!





الجريدة المدنية

خطاب الرفض وتحولات المجال العام في تونس

كيف يعبرُ التونسي نحو اخره

ارتباكٌ قد يكونُ دام أكثر من اللزوم في التعاطى السياسي والإعلامي في تونس مع يمكن تسميتهُ بخطاب الرفض، تلك التعبيرات الرمزية المتلاحقة المستمرّة والمتعدّدة التي ترفضُ الحلول التي يقدمها النظام الإجتماعيّ السياسي القائمُ بل وتجدُ مشروعيتها في نقض التعريفات التي يقدمها هذا النظام للقضايا الراهنة وحتى لهذه اللحظة التاريخية في عمر تونس.

إرتباكٌ سيسهِّلُ في غياب نقاش عموميّ متزن وخلاَّق النزوع إلى اختزال أشكال الاحتجاج أو الرفض وسط تناول إعلامي وسياسي يفضّلُ إمّا إنكار الوعي والأسئلة التي تعبّر عنها أنماط الرفض، أو اختطاف مظاهر الاحتجاج وتلوينها وقتلها بالتوظيف «القبائلي» السياسي أو تعطيلَ فرص الفهم عبر أكثر التفسيرات نمطيّةً وتسرّعا ورغائبيّة، فتصبحُ عبارات مثل الفقر والقهر الاجتماعي والتهميش تفسيرات مثابة حواجز أمام أي محاولةِ للفهم وليست مفاتيح لهُ.

ما يبدو لافتًا هنا هو أن النخبةَ التي اعترفت - بأشكال متفاوتةً -بأنها لم تستطع إدراك مسار و دلالات الغضب في تاريخ تونس السياسي، تكادُ تفلتُ على نفسها فرصةَ التعرف على مغزى ودلالات حالات وقيم وتعبيرات تدور حول الرفض اليوم وقد تتحول غدا إلى غضب، وأن وسائل الإعلام التي تذكّر مناسبة وبغير مناسبة ب «مكسب حرية التعبير» والتحرر من سلطة القرار السياسي، لا ترى مهمًا مساءلة هذا الخطاب الرافض والبحث في مصادر وعيه، في وقتٍ تفضّل فيه الكثيرُ من القراءات السيناريوهات المطمئنة، وطمسُ حقيقة ماثلةً وهي إعادة إنتاج علاقات السيطرة وإنتاج مراكز القوى، وبعضها يعتبرُ مِكر أن الرابع عشر من جانفي 2011 هو كلّ الممكن الرمزيّ، وأنه لحظة اكتمالِ ستجبّ ما قبلها من مشروعيات وما بعدها إن اقتضى الأمر.

في مسار زمنى لا يتيحُ إنضاجَ مفاهيمَ ومصطلحات إجرائية، يبدو «خطاب الرفض» كوصف هو الأقرب في مناطق تونسية وأيضا في بيئات إجتماعية متفاوتة تعبيرا عن حالات شتى من رفض متعدد المرجعيات، لكن السياق الأساس لهذا الخطاب كما تقاربهُ هذه الورقةُ هو سياقُ مدنيّةُ الوعي1 ، الذي ينشئُ من رفض الممارسات السياسية والاجتماعية وانتقاد النمطى المكرّس خطابا خاصا به.

لا يجري الحديث هنا فقط عن الخطاب الذي يُلهمهُ الحلم بتغيير سياسيّ وإجتماعي بمعزل عن أي مشروع فتُويّ أو إيدولوجي، بل أيضا وبالخصوص الخطاب الذى يستعيد بطريقته قضايا الحرية والوعى أن هذا الخطاب الذي يخترق مختلف الفئات والشرائح مضى منذ زمن بعيدا عن المركز وأنشأ أسئلته وأجوبته وحجاجه في فضاءات وساحات أخرى تقعُ خارج الجدل المركزي المكرس.

أشكال الاحتجاج المنظورةُ في الشارع هي هنا مجرّد ذبذبةٌ من بين تعبيرات وذبذبات أخرى تظهرُ في نقاشات وممارسات وظواهر بعضها فنّى ومازالت تحتاجُ للاستكشاف، وبعضها غير مهيكل فردى وعفوى يحلِّقُ وحدهُ مكتفيا بسماع صدى صوته، بعضها في أعمال موسيقية هامشية وبعضها في كتابات على الجدران، وأخرى في إذاعات على الويب تصدحُ من أحياء الفقر، وأخرى في نقاشات وشعارات وموادّ على الميديا الإجتماعية تصهر الحدود بين أحياء الرفاه ومدن الأعماق التونسية، كل ذلك محواقف وتحليلات لا ترى حرجا في التأرجح بين السياسي والثقافي والإقتصادي والاجتماعي..

هنا يتوجّبُ التمييز بين حالتين وروايتين عن خطابين للرفض تعيشُ تونس اليوم على وقعهما، الأول خطاب حقيقيّ يتشكلُ في ساحات الهامش بأصوات أصحابه و ممارساتهم (هامش المدينة والفكر والتاريخ

عن البناء الميدياتيكي للرفض

بالذات والمساواة والنوع الاجتماعي والحقوق الجنسية.. و من الواضح

1 يمكن هنا بجلاء التمييز بين أكثر التعبيرات الرمزية حدّة وأشدّها صدامية عن الحق في التعبير والتنمية وتحرير الإرادات، وبين الممارسات الراديكالية ذات المرجعية المتطرفة والجهادية التي تقهرُ هي نفسها كل أشكال الرفض والتي تشكل الإرادات الفردية بالنسبة لها مجرّد وقود لوعي مسلوب ومصادر.

)2 وذلك الخطاب الآخر الميدياتكي الذي تنتجهُ الوسائط فتعيدُ بناءهُ وتركيبه سواءٌ عبر وسائل الإعلام أو الميديا الإجتماعية وتفاعلاتها ليصبح الأمر هنا خطابا على الخطاب.

سيكون واضحا أن استنتاجات الأفراد في الشارع التونسي وبناءهم لمواقفهم من خطاب الرفض الاجتماعي بمختلف تعبيراته ستكون مستخلصةٌ في معظمها لا من الخطاب الحقيقي بل من شبيهه، ولا من الحجج والمعانى الأصيلة بل معان وحجج أخرى كما تم إنتاجها.

مشكلة إعادة البناء الميدياتيكي هنا هو أنها معالجة صحفيّة، وكأي معالجة صحفية هي محكومةٌ وبأشكال متفاوتة أوّلا بتمثّلات المجتمع الصحفي وتصورات منتجي المضامين الصحفية حيث ستتجلى الذاتية والنمطية، ثانيا بالقيم السائدة في البيئات الصحفية حيث يمكن ملاحظةُ تصورات وأحكام هي ناجمة عن قيم مكرّسة فئويا أو إيديولوجيا داخل بيئة العمل الصحفي أو هي تعبير عن مراكز قوى، وثالثا هي معالجةٌ محكومة بقرارات تحريرية تتعلق بالمؤسسة وخطها وموقعها ضمن علاقات السيطرة داخل المجتمع.

ولا نحتاجُ هنا لأكثر من رصد سريع لأشكال النقاش العامّ و زمنه وسياقه وأجندته في الحديث عن خطابات الرفض وذلك في وسائل الإعلام في تونس، حيث تتعثرُ المهنية وتتكرّسُ أكثر الممارسات تفقيرا للنقاش العام: بعزل القضايا عن سياقها، وبالاختزال الإيديولوجي والأخلاقوي. وبالاستسهال والخلط في الوصف وتفسير الظواهر، يضاف إلى ذلك الاختيارات التحريرية المتعلقة بكيفية إدارة النقاشات، إما بتغييب هذا الخطاب تماما عبر تغييب النماذج الفردية المعبرة عنه، أو بدفع النقاش نحو التعميم والتشخيص في قضايا تقتضي عرض الأفكار والقيم، وجرأة التعرض للمختلف وما يبدو نشازا، طبعا هذا فضلا عن تدنى لغة الحوار والانزلاق نحو الشبطنة والإقصاء

ويمكن هنا استحضار النقاشات التي كثيرا ما حفلت بها وسائل إعلام تلفزية وإذاعية تونسية فيما يعرفُ ب»البرامج الحوارية» سواء عن تعبيرات شبابية عن أنماط احتجاج أوغضب، أو حتى لدى تنازلها تعبيرات رمزية بعضها فني موسيقي وبعضها ممارسات مدنية فردية مجالها الشارع والجدران والملابس، فأهملت هذه الوسائل فرصة سبر أغوار الحركات والتعبيرات و أضاعت فرصة استكشاف خطابات أخرى غير مكرّسة وفهم القيم التي تقف خلفها، بل تحولت برامجُ ونقاشات إلى محاكم أخلاقية وإيديولوجية وساحات مواعظ وتكريس للإقصاء، وألقت مجدّدا بالآخر المختلف في ساحات الهامش، وهكذا لا تردّدُ وسائل الإعلام التي يفترض أنها تدافع عن التعددية، في إظهار خطاب الرفض كمجرّد نشاز لايهم أحدا.

لابد هنا من التذكير بالتصورات المعيارية³ التي يقوم عليها تشكل الفضاء العمومي وهي بالأساس الاعتراف المتبادل بين أطراف النقاش والحجاج العقلاني هو أساس لأى تواصل عقلاني بن أفراد المجموعة، وكفى اختبار هذه التصورات في الواقع لاكتشاف طبيعة ما يرادُ له أن يكون نقاشا عاما، وفهم مآلاته.

النخبة وفرص استعادة خطاب الرفض

ومثلما أن إقصاء خطاب الرفض وإنكارهُ وشيطنتهُ هو أبرز المآزق التي تتخبطُ فيها المؤسسات عموما، فإن تغييبهُ من ساحات التداول والنقاش أو الاكتفاء محاولات صهر تعبيراته وتليينها هو أيضا مأزقٌ ويدلّ على عجز ثقافي وسياسيّ، وربما يكون المشروع الأمثلُ هو مجرّدُ فهم هذا الخطاب، وإدراك دلالاته وقيمه، فهم الأفكار التي تدافع عن حقها في الاختلاف في نقاشات خارج الأجندة التي تمليها وسائل

نصر الدين اللواتي

كاتب صحفي ومهتم بنظريات علوم الإعلام والاتصال

الإعلام والقوى المكرّسة، والكفّ عن اعتبارها نقيضا لقيم المواطنة والتعايش، والتوقف عن إدانة متخيّلاته الاجتماعية وتصنيفها كنشاز ورديف للفوضى، فربما تكون هذه المتخيلات فرصةً لتحرير التصورات عن مستقبل المجتمع وحتى عن أسئلة من قبيل أزمة الانتماء وتجذر

« ستتغيرُ أحوال التونسيين عندما يكتشفون وظائف أخرى للشارع عدا استخدامه للمشي والتنقل»، هذا التوقّعُ الذي تحدث عنه الشاعر الراحل محمد الصغير أولاد أحمد وقبل سنوات بعيدة، لم يكن سوى إعادة تثبيت لدور المثقف الحقيقي في فهم الأدوار والظواهر، وإدراك ما يحعل من مجتمع ما مجتمعا حيًا.

ولكن هل بقي للنخبة المشتغلة بالسياسة أفعالا وخطابا، حاجةٌ اليوم لاكتشاف الشارع أو نهمٌ لفهم خطاب الرفض؟ ربما تُظهر لنا الأحداث المتدافعةُ في تونس مطين طاغيين من التعاطى السياسي مع الشارع (الشارع كساحة لإظهار الخطابات والممارسات والوعي)، مُطُّ تتحدد علاقته وفق حالة من التوجس والشك في النوايا، وهو يفضل استدعاء نموذج السيطرة والإخضاع الناعم والعنيف، وآخر مضى إلى محاولة اختطاف هذا الشارع باختطاف وعيه، معتقدا أنه مِسكُ بذلك بلحظات القطيعة الكبرى وأنه قادرٌ على توظيفها. وكلاهما مكتفيان بحظهما من مشروعية الانتساب إلى الحقل السياسي، ومستفيدان من وضع قائم يسيطر فيه النظام الاجتماعي على الأفعال والأدوار.

وهذا ربما يكشف سهولة وقوع المنظرين المتحدثين عن الثورة في تونس في أكثر الأفكار غوايةً وطمأنةً أن الثورةَ والتغير السوسيوثقافي اكتمل بالشكل المؤسسي المنظور وأن هاجس الفعل السياسي ليس الالتفات للرافضين وإنما استعادة الشكل الاجتماعي للاستقرار، حيثُ نظام سيطردُ إلى هامشه كلّ ما هو ليس منهُ، بما فيه خطاب الرفض العصيّ على الفهم.

ولا شك أن فضيلة الفهم تبدأ ذلك بكسر النموذج المهيمن للمركز والهامش والذي لا يؤدي فقط إلى تفقير الوعي بالظواهر الاجتماعية بل يضعف من أي نقاش ويحولهُ لمجرّد تفسيرات في إطار النظام الاجتماعي القائم وشبكة المصالح التي تخدمه، والخطابات التي تعطيه مشروعية ومعظمها تمييزي، ومن المهم هنا الإشارة لمسؤولية فئتين هما من بين الأكثر تحررا في علاقتهما بالنظام الإجتماعي وقواعد اللعبة السياسية التي تكرسه، وهما النقابات والوعى المدني الذي تنشؤه حولها، وتلك الهيئات والمنظمات التي تتحرك في المجتمع المدنى بعيدا عن المسالك المطروقة وهي أقدر على الإقتراب من مساحات الرفض وتعبيراته.

وطالما، كما يقول الباحث عبد الله الغذامي، أن كل بحث عن الحرية يكشفُ أن الانسان لن يكون حرا إذا لم يتقاسم ذلك الوعى مع أحرار وبشكل حرّ، فليس أقدر هنا من الفنّ، مثلما كان دورهُ دامًا، من أجل هزّ المسلمات وكسر النماذج النمطية وتفكيك الخطابات، الفنّ الذي لا يتسامى ويتعالى تحت عناوين جمالية واستعارية عن تلك التضاريس الاجتماعية التي يتحرّك عليها وبها، بل يقرأ تلك التضاريس ويرسمها على خشبة المسرح أو في الخطاب السردي كأفكار وكيانات تحاور أخرى ولعلّ الأدب والمسرح في التجربة الثقافية التونسية، هما الأقدر إثارة تلك الحيرة لدى التونسيين عن آخرهم الذي يسكن في وعيهم، ولكنه يفضل أن يكون منشقا بأسئلته ومشاغله، وربما يجدُ التونسيون في هذه التعبيرات الفنية والإبداعية الخلاقة والحرة والجريئة، جسرا يعبرون به إلى آخرهم حينها فقط يمكن أن يعيش المجتمع التونسي ذلك الرفض كتنويع على مفهوم الشخصية الخلاقة، وليس كحالة فصامية .

² يجب التأكيد هنا على أن نظرية المركز والهامش التي طويلا ما أغرت بتفسير الظواهر الاجتماعية وإعطاء معنى للتناقضات والصدامات ليست هي المعنية، بل تصوّرٌ آخرٌ لنقل أنه يقوم على تعدّدُ مورفولوجيا البنية السوسيوثقافية بشكل يتيحُ الحديث عن أكثر من مركز وأكثر من هامش داخل نفس البنية.

³ يجدر هنا التذكير بإسهامات نظرية عديدة تناولت مفهوم الفضاء العام والنقاش العمومي ونحيل هنا إلى أعمال كل من الفيلسوفة حنا أرندت ومعالجة الباحث

الحراك الثوري في جندوبة فجر اندلاع ثورة الحرية والكرامة

كان النضال الاجتماعي والسياسي في جندوبة منذ التسعينات يتمحور حول منظمتين أساسيتين هما الاتحاد الجهوي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد استعادت الحركة النقابية في الجهة وهجها النضالي في أواسط التسعينات تاريخ صعود قيادة جهوية يهيمن فيها الخط التقدمي المناضل. و فسح المجال واسعا لنشاط مناضلين معروفين بدفاعهم علي التقدم والديمقراطية داخل المنظمة وفي البلاد، و انفتح العمل النقابي علي التنظيمات الشبابية وخاصة الحركة الطلابية التي أصبحت تشارك فتح مقر الاتحاد الجهوي للشغل للرابطة التونسية لحقوق الانسان التي كانت محاصرة من النظام لتعقد مؤتمراتها في ظل حماية مناضلين من بينهم عدد مهم من النقابيين. وفي اطار تمين العلاقة بالشارع كانت تنظم مسيرات تنطلق من دار الاتحاد الجهوي للشغل وبعض مقرات الاتحادات المحلية للتنديد بعدوان علي احدي الاقطار العربية للشغل وبعض مقرات الاتحادات المحلية للتنديد بعدوان علي احدي الاقطار العربية كما حصل بالنسبة للعدوان الاطلسي علي العراق في 1003 والعدوان الصهيوني علي المقاومة اللبنانية ثم الفلسطينية. وقد ساهمت هذه المسيرات والتي كانت ترفع فيها شعارات تطالب بالحق في التظاهر والحق في التنظم في المراكمة والحشد للمطالب الديقراطية رغم ضعف المشاركة في هذه التظاهرات من الناحية العددية.

في الساحة السياسية جهويا، وباستثناء الانشطة الاستعراضية الفلكلورية التي يقوم بها الحزب الحاكم و الخالية من كل مضمون، كان عيز الجهة ركود كبير باستثناء بعض الاجتماعات والانشطة التي ينظمها الحزب الدعقراطي التقدمي والتي كانت تتم في ظل حصار أمني ويحضرها مناضلون ذوي توجهات سياسية مختلفة تكريسا للحق في الاجتماع الذي عثل واحدا من حزمة مطالب دعقراطية ترفعها النخبة في الجهة. وكانت جريدة الموقف متنفسا لمثقفي الجهة حيث كانت تنشر مقالات تتميز بالجرأة لمثقفي الجهة ولا سيما المقالات التي ترفض بقية الصحف نشرها. وقد لعب الصحفي النشيط المولدي الزوايي دورا مهما في الترويج النضائي للموقف ولكن ايضا في إبلاغ أصوات مناضلي الجهة عبر قناة الحوار التي كان مراسلها من جهة جندوبة.

لقد تصاعدت النضالات الاجتماعية و السياسية منذ 2008 بفعل استفحال الازمة الاجتماعية و لمن ايضا بحكم اشتداد الأزمة السياسية و المأزق الذي بلغه نظام الاستبداد النوفمبري. وقد ساهمت نضالات الحوض المنجمي في

تعرية هذه الازمة و مثلت حافزا ساهم في دفع المناضلين في جهة جندوبة للتحرك سواءا من خلال محاولة التظاهر تنديدا بالقمع الدموي لانتفاضة الحوض المنجمي أو من خلال تكوين لجنة دعم جهوية قدمت أشكالا متنوعة من الدعم لمناضلات ومناضلي الحوض المنجمي وأسرهم. و قد مثل الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة الحاضنة الحقيقية لهذه التحركات النضالية حيث وفر لها الفضاء والامكانيات والغطاء السياسي في ظل حصار بوليسي مطبق خاصة وإن احدي مقرات الداخلية كانت قد بنيت خصيصا قبالة دار الاتحاد

وقبيل استشهاد المرحوم محمد البوعزيزي في سيدي بوزيد شهد المناخ الاجتماعي في الجهة توترا حادا على خلفية طرح الحكومة مشروع اصلاح نظام التقاعد حيث شهد مقر الاتحاد الجهوي للشغل في أكتوبر 2010 اجتماعا حاشدا حضره نقابيو وعمال الجهة كتعبير علي رفض مشروع الحكومة. وقد خرج العمال في مسيرة باتجاه مقر الولاية سرعان ما حاصتها أعداد هامة من قوات البوليس. ومع انطلاق الحراك الثوري في سيدي بوزيد تفاعل مناضلو الجهة وعُقدت عديد الاجتماعات والتجمعات بمقر الاتحاد الجهوي للشغل. وفي كل مرة كان التجمع العمالي يشفع بمحاولة الخروج في مسيرة رغم الحصار الامنى على مقر الاتحاد وعلي الأنهج المؤدية له علي غرار ما حصل في 29 ديسمبر 2010. وقد أدي تكرر محاولات التجمع في دار الاتحاد الجهوي للشغل التي لم تفلح معها محاولات تهديد واستهداف النقابيين الي تزايد التفاف قطاعات شعبية واسعة حول الاتحاد وخاصة من أبناء الأحياء الشعبية الفقيرة والتي هبت لفك الحصار علي الاتحاد يوم 30 ديسمبر 2010 ونجحت في ذلك. وفي بداية جانفي 2011 أصبحت قوات البوليس أعجز من أن تقمع المظاهرات الحاشدة التي تخرج من مقر الاتحاد الجهوي و التي أطرها نقابيون فكانت مظاهرات سلمية خالية من كل عنف رفعت خلالها الجماهير الشعارات المركزية للثورة المتمحورة حول الحق في الشغل والحرية والكرامة الوطنية. كما عبرت الجماهير بوضوح على رفض بن على باعتباره رمزا للديكتاتورية ونادت برحيل نظامه باعتباره رمزا للفساد. بالمقابل عبرت الجماهير عن تمسكها بالدولة وأجهزتها الدائمة وكانت الأصوات المشككة في النظام الجمهوري وفي النمط المجتمعي غائبة تماما ولم تبدأ



توفيق الذهبي. مكون بقسم التكوين النقابى و التثقيف العمالى

في الظهور ولو بصفة محتشمة إلا بعد هروب المخلوع. وفي 07 جانفي 2011 ومناسبة الوقفة الاحتجاجية التي دعى إليها قطاع التعليم الثانوي انتظمت مسيرات قادها نقابيون وانظم اليها التلاميذ في كل معتمديات الجهة. و توج الحراك الثوري بالإضراب العام الجهوي يوم 13 جانفي 2011 والذي تلته مسيرة انطلقت من أمام الاتحاد الجهوي للشغل وشارك فيها الآلاف ورغم غياب الأمن نجح النقابيون في تأطيرها ولم تسفر عن أي أحداث عنف أو تكسير.

لقد شكل الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة وفروعه المحلية مظلة وطنية حقيقية جمعت كل من ساهم في الثورة من مواطنين و نشطاء من تيارات سياسية مختلفة. فبعد هروب المخلوع مباشرة وفي حركة عفوية توافد المواطنون من أحياء مختلفة علي دور الاتحاد للانضمام إلي لجان حماية الثورة والاسهام من أحياء مختلفة علي دور الاتحاد للانضمام إلي لجان حماية الثورة والاسهام في حماية الأحياء والقري وكل الممتلكات الخاصة والعامة. وتطورت الحركة الاحزاب والمنظمات التي شاركت في الثورة وعارضت حكومات الالتفاف علي الأحرزاب والمنظمات التي شاركت في الثورة وعارضت حكومات الالتفاف علي المؤرة التي تشكلت بعد 14 جانفي. وكانت النقاشات التي تتم في اطار هذه ورقات عمل مهمة حول قضايا تنموية محددة... كما كانت المجالس المحلية لحماية الثورة تتولي إقامة تظاهرات سياسية و ثقافية في أرياف الجهة. وقد تواصل هذا العمل إلي موعد تنظيم الانتخابات التأسيسية في أكتوبر 2011. علما وأنه لا علاقة للمجموعات العنيفة المسمات بلجان حماية الثورة بمجالس حماية الثورة بمجالس حماية الثورة فقد برزت بنشاطها المتسم بالعنف بعد انتخابات أكتوبر 2011 وخاصة خلال فترة حكم الترويكا.

جانفي: ذاكرة احتجاج وأزمنة غضب

بقلم محمد هادي عمري

الذَّاكرة، وأيَّة ذاكرة هي مواعيدُ نسيانِ مستحيلة، وذاكرتنا الجماعية تحمل على ظهرها وزر جانفي القديم في جدّته والجديد في قدامته، جانفي الذي تستحضره المخيّلة النقابية وتبنيه الذاكرة الشعبية ليس دورةً للتأريخ فذلك ما نعثر عليه في أقبية المهتمّين بالتوثيق، وإنَّا جانفي الذي نجترح هو ذاك الذي يفتح أبواب أيامه الأولى دامًّا للألم والأمل، للانكسارات والانتصارات، هو ذاك الذي ترتفع فيه أصوات المهمّشين والغاضبين والمترحّلين من العمّال والطلبة والتلاميذ، هو الشهر الذي تكشف فيه مسارات احتجاجه ورفضه عن عجز السّلطة عن مراقبة العَرضي والفُجائي الذي تأتيه الجموع الثائرة. جانفي هذا يمضي بأحداثه التاريخية ويعود مختلفًا نحو المُقبل والمُقبلُ الذي نقصد ليس المستقبل وإنَّا هو الذي يُقبل حين نذهب إليه لحظة تجذَّر أفعالنا في الحاضر. وحتّى لا ندفع بابًا مفتوحًا نقول: جانفي كأنّه صورة عدم اكتمال المشهد رغم ما للمخيّلة من قوّة إبداعية وما للذاكرة من اقتدار على بناء الصورة وتشكيل المشهد. جانفي، إذًا، مختبر نضالي كبير، معه نقتفي جينيالوجيا رحّلٌ أقصاهم التّاريخ ولم يبق لهم غير ذاكرةِ عبرها تتشكّل صيرورة صراعات دامية ومعارك طاحنة، وبواسطة هذه الذَّاكرة يَظهرون من جديدٍ في مسرح التَّاريخ على نحوِ مختلفٍ حيث تتحوّل أجسادهم العارية والجائعة إلى فواعل تحت أشكال غير منتظرة لخطوط انفلات مُمكنة في الحقل الاجتماعي أين تتشكّل عناصر المقاومة العمَّالية والطلابية والتلمذية في مشروع يرسمه الأملُ في زمنية المقبل وفي الابدية العارية لإقتدار الاجساد المنتفضة و المتكثرة والمتفرّدة والفريدة لتكتب شكل الحياة في شوارع المدن والأحياء الشعبية. وهذا الزخم الدّلالي الذي يقوله جانفي يرسم أزمنةً مخصوصةً ولانهائيةً في أذهان التونسيين على صيغة احتجاج وغضبِ لا يكفَّان على إعادة رسم الخرائط، ولا يتوقَّفان على تجديد طبوغرافية المشهد السياسي.

نظرًا لضيق مساحة الكتابة وإتساع ساحات جانفي وتراكب طبقاتها في سحيق ذاكرتنا على امتداد أكثر من قرن، اخترنا العودة إلى سنوات 1978 و 1984 وهذا الاختيار تبرّره عوامل ذاتية تتعلق بشهادات الأحياء من النقابيين، عمالاً وطلبةً، من الذين مرّوا من أروقة الموت في الزُنازين أو جُنّدوا قسرًا في المنافي،

فهي شهادات تقول ما لا يقوله تاريخ السّلطة والسّلطان. أما الجانب الموضوعي فيتعلّق رأسًا بالملابسات الاجتماعية والسياسية التي أنتجت تلك الانتفاضات. 26 جانفي 1978 أو خميسُ المعركة الحقيقية لاستقلالية الاتّحاد العام التونسي للشغل عن السّلطة. في الأشهر السابقة لهذا التاريخ تصاعدت وتيرة الاحتجاجات والإضرابات العمّالية بشكل ملفت للانتباه وعمّت المسيرات جميع جهات البلاد نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى محاولة النّظام السيطرة على المنظّمة الشغيلة عبر التحكّم في قرارات هياكلها، والمتتبع لواقع الصّراع الشعبي وقتذاك لا يمكنه إلاّ أن يسجّل تزايد هجوم النّظام البورقيبي المتهاوي على كافَّة مظاهر الحرّيات السياسية والنقابية، حيث خرّب هذا النّظام الاستبدادي الفضاء، زمانًا ومكانًا، كما صحّر الكيان، فكرًا وأفعالاً، من خلال أشكال قمعية منظّمة وحربائية تُغيّر لونها ومَلمسها وفق ما تقتضيه مصلحة النّظام ويتراوح فعلها بين العنف في مادّيتة القصوى أحيانًا ونعومته أحيانًا أخرى قصد كبح اقتدار النقابيين وتجريدهم من قوّتهم وقدرتهم وتعطيل امكانات فعلهم، لكِّن الاتّحاد العام التونسي للشغل كان وقتها مدفوعًا بإرادة طيِّ أشرعةً علاقته بالسّلطة، وتجسّدت تلك الإرادة باستقالة أمينه العام الحبيب عاشور من اللجنة المركزية والديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري وذلك لأول مرّة منذ مؤمّر صفاقس في 15/11/1955. ثم بانعقاد الهيئة الإدارية في 22/01/1978 والتى أعلنت الاضراب العام وفوضت للمكتب التنفيذي أمر تحديد تاريخه وتراتيبه والذي قرّرَ الإضراب يوم الخميس 26/01/1978. وتستعيد الذاكرة نزول الجيش لأوّل مرّة في تاريخه إلى الشوارع مسنودًا بقوّات النّظام العام والبوليس السياسي ومليشيات الصّياح التي حاصرت مقرّات الاتّحاد، ولم يجد النّظام ملاذًا أمام التحام الجماهير الشعبية بالنقابيين غير الرصاص وإعلان حالة الطوارئ وفرض حضر التجوّل وعسكرة المدن وإيقاف مئات القيادات النقابية والطلابية وإحالتهم على مستودعات التعذيب ومحاكم أمن الدولة وتُشير التقارير إلى استشهاد أكثر من 400 وألف جريح .

جانفي 1984 أو انتفاضة الخبز، التاريخ لا يعيد نفسه وإغّا الأحداث تتشابه والأسباب تتكرر. في شهر تطبيق الخيارات السياسية المعادية للشعب شهدت البلاد موجة عارمة من الاحتجاجات انطلقت في نهاية ديسمبر 1983 من دوز،

وبلغت أوجها في الأيام الأولى من جانفي جديدٍ لا زال يحمل جراح خميسه الأسود ولا تزال أخاديد الدّماء محفورةً في ذاكرته، جانفي 1984 دفع قوافلا من الشهداء في أغلب المدن،

وذاكرتي التي أغلق الزمان نوافذها تستحضر كل الرصاصات الغادرة التي اخترقت جسد شهيد الحركة التلمذية بمعهد حي الحبيب بصفاقس محمد الكوني، ذاكرتي التي هدّتها كثرة الصور تأبي أن تنسى صورة من إغتال رفيق الصبا ومقاعد الدراسة، اللّعنة لم نكن ندرك تعطش البوليس للدماء لما جلس القرفصاء وتهيأ للرمى...

الذاكرة الجماعية تذكر استشهاد الفاضل ساسي 03 جانفي ونزول الدبّابات وإغلاق المدارس والمعاهد يوم 04 جانفي وتحويلها إلى ثكنات عسكرية، ومن عايش تلك الأيام يُدرك كيف تمّت مقايضة الحياة بمجرّد البقاء عبر سلطة مُميتة تُخفي عن النّاس أزمتها وحقيقة تلازم مركزها التنفيذي مع محيطها القضائي، بل يغهم كيف تُلفق قضايا الحق العام للنقابيين والنشطاء السياسيين داخل هذه الدائرة. لقد عاشت تونس في منصف الثمانينات في مناخ أزمة معمّمة تختلف عن كل سابقاتها من حيث العمق والاتساع، بل لعلّها الأزمة الأعنف في تاريخ تونس المعاصر، والمفارقة أن السّلطة لم تستكن أمام هذه الأزمة وإنّها أعادت بناء مشروع الهيمنة والاستغلال على أساس بشائر كاذبة في 7 نوفمبر 1987 ستكشف عن زيفها دورة الصّراع التي انطلقت في جانفي الرديف 2008 لتأخذ شكلها العاسم في 17 ديسمبر 2010 بسيدي بوزيد.

نحن حين نستعيد محطات جانفي فإن الأمر لا يتعلّق بتكرارها، بل بالانطلاق منها للبحث عن حلول مادية للواقع المعقّد والمركّب اليوم، جانفي يقودنا إلى البحث عن طُرق انفلات من السّلطة، وليس المهمّ أن نعرف إلى أين تقود هذه الطرق، المهمّ أن نُشير إلى مسارب لا تكون فيها الثورة انفجارًا عارضًا، أو غاية تُحدد بعديًا في خطيّة التاريخ، فالثورة ليست حدثا مفاجئا ولكنها فعل مقاومة لا يستكين، والمسار الثوري صيرورة لبناء وعينا السياسي بما هو اللّحن الجماعي الذي يفتح الأبواب الكبرى وإن كانت القلّة المبدعة هي التي تفتحها... فهل سنستفيد اليوم من هذه الأبواب المشرّعة التي يفتحها جانفي؟

جانفي والثورة والشباب

في أرض الخضراء تونس يربط الناس أسطوريا، كيفما نُسجت الأساطير القرطاجية واليونانية والبابلية القديمة، بين الثورات وشهر جانفي حتى أطلقوا عليه شهر الثورات. انها الأسطورة التي ينسجها التونسيون كلما قست عليهم الحياة والسلطة واستبدت بهم النظم.

لكن بقيت هذه الحكاية دون ذلك البطل الأسطوري ذو القوة الخارقة والخرافية الذي يأتي الأفعال الكبار ويقدم التضحيات الجسام، لم تفصح لنا أسطورة شهر الثورات عن بطلها ولم تخبر شيئا عنه.

في كل تاريخ جانفي والثورة لم يُرد لهذا البطل الأسطوري أن يظهر أو يُعلن عن نفسه ممن «عِلكون» الفضاء العمومي ومن لهم «لوحة التحكم» في هذا الفضاء.

مثلت ثورة 14 جانفي 2011 مرحلة فارقة في أسطورة ثنائية جانفي والثورات بظهور ذلك البطل الثورى الأسطوري بكل ما يحمله من معاني القوة الخارقة والتضحية ويقترف التغيير من أجل عالم مثالي عادل وحرّ.

جانفي بداية والثورة كذلك بداية، إلا أن ما يميّز ثورة 14 جانفي البداية المتميزة من خلال بداية ظهور الشباب ككيان مستقل وفاعل يبحث عن تغيير عميق من خلال أدوات الحراك من جهة والمطالب المرفوعة من ناحية أخرى.

تمكن الشباب من تحطيم قواعد وقيود التحكم في الفضاء العمومي وإدارة الاحتجاج من خلال تجديد وتشبيب مناهج وطرق الاحتجاج وهو ما ساهم في احداث تغيير في النظام وطرق اشتغاله الا أن هذا التغيير لم يكن بالقدر المطلوب ولم يلامس عمق المنظومة وهو ما يظهر من خلال الإقصاء المستمر للشباب في دوائر الحكم واتخاذ القرار مما ينذر بتعميق النزاع الجيلي والمخاطر المجتمعية التي يمكن أن تنجر عنه.

تشبيب أدوات العمل في مواجهة منظومة كلاسكية متكلسة

إن من أهم ما يميّز ثورة جانفي 2011،عما سبق من حركات الاحتجاج، ما سبقها من تثوير وتغيير لأدوات العمل كسرت «لوحة التحكم» في الفضاء العمومي التي يمتلكها الوارثون للفعل المدني والسياسي والإعلامي في تونس.

فان اختلف المحللون والمراقبون في تحديد مدى مساهمة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في نجاح الثورة التونسية فانهم يتفقون جميعا على أثرها في زعزعة المنظومة القديمة والاطاحة برأسها من ناحية وفي المحافظة على ديمومة الحراك الاجتماعي من ناحية أخرى. كان نظام بن علي الطفل المطيع لنظام العولمة كليًا في مستوى الخطاب وجزئيا في البعد التقني لهذه المنظومة خاصة توسيع شريحة المنتفعين بالحواسيب وخدمات الانترنت مع الإبقاء على رقابة شديدة وواسعة على النفاذ للانترنت. ان تزايد عدد التونسيين النشيطين على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الشباب منهم ساهم في احداث تغيير في مسارات الحراك الاجتماعي مقارنة بالتجارب السابقة حيث ساهم في خلق فضاء مواز للتعبير والتنظم وهو ما كسر الحواجز التي خلقتها المنظومة السياسة من جهة التحكم والسيطرة على المعلومة ومنع ومحاصرة التحركات الميدانية.

ساهمت منظومة التواصل الاجتماعي كفضاء جديد بمحددات جديدة قائمة على المشاركة والتقاسم والسرعة في مواجهة منظومة كلاسيكية ومتكلسة قائمة على التفرد والذاتية والبيروقراطية في تحقق القطيعة الثورية وانهيار منظومة حاولت تدارك النسق المتسارع للحراك الاجتماعي بقوانينه الجديدة دون أن تدرك انها لن تساير هذا النسق الجديد.

إن أهم مؤشر على فوارق الزمن والأدوات هي خطاب الرئيس

الفار بن علي من حيث المكان والزمان، ففي حين يخطب في الناس على قناة تونس 7 في مكتبه الفخم كان الحراك في مواقع التواصل الاجتماعي في أوجه من خلال خطاب مغاير ثوري ورافض لخاطب السلطة فكان هو الحاكم لوسائل الاتصال التقليدية وكان الشباب حاكما لمجاله الافتراضي. أما من حيث الزمان فيتفق الملاحظون على أن بن علي قد أخطأ أيضا قياس سرعة الزمان في زمن الانترنت والشباب، وحين كان يقلي خاطبه الثالث ليلة 14 جانفي كان الشباب قد حسم أمره وقرر أن لا مكان له في تونس 2011 فقد كان يمكن أن يكون ذلك الخطاب في نهايات شهر ديسمبر أو بدايات شهر جانفي خطابا نافعا ومهدئا أو مخدرا الا أن قياسات الزمن لمنظومة بيروقراطية متكلسة أضاع عليها فرصة تدارك نفسها وكان فرصة للشباب أن يظفر بإسقاط

لكن، بالرغم من سقوط رأس النظام وزعزعة المنظومة القديمة الا أن التغيير العميق والشامل في إدارة الفضاء العام لازالت لم تكتمل والشرخ الحاصل في النسيج المجتمعي يزداد عمقا واتساعا مع استمرار الحراك الاجتماعي.

الحراك المستمر والتغيير غير المكتمل

رأس النظام بسرعة الانترنت.

خلافا لكل حلقات جانفي والثورة التي كانت محدودة الأثر قصيرة العمر فإن جانفي 2011 لم يتوقف في 2011.



صابر لوحيشى

إن ما يميّز هذه الثورة، بالإضافة للأدوات التي ساهمت في كسر القيود والقواعد التي تحكم إدارة الفضاء العمومي، طبيعة المطالب المرفوعة والتغيير المنشود.

في كل حكاية جانفي والثورة كانت المطالب، لدى جلّ الفاعلين السياسيين والمجتمعيين النشيطين، إصلاحية تعديلية داخل المنظومة وهو ما كان عليه الامر أيضا خاصة في بداية ثورة 2011 الا أن تسارع نسق الاحتجاجات شكلا ومضمونا ساهم في «رفع التحديات» وفرض مطلبا جديدا تُرجم من خلال خطاب جديد بشعارات تحمل في طياتها القطيعة الثورية مثل «الشعب يريد اسقاط النظام» والقضاء على «عصابة السراق».

لم تتوقف هذه المطالب وهذه الشعارات بسقوط رأس النظام وزعزعة منظومة الدكتاتورية، بل استمرت حتى بعد ستة سنوات من الثورة وتستمر باستمرار تزاوج منظومة ما قبل 14 جانفي ومنظومة ما بعد 14 جانفي.



من خلال الحوار المفتوح مع الشباب والقرب منهم يتضح أن شعار «اسقاط النظام» لا يستهدف فقط المنظومة القديمة بل يشمل أيضا المنظومة الجديدة المتمثلة في الأحزاب والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين التقليدين الباحثين عن «تعايش» مع المنظومة القديمة من خلال جراحة إصلاحية للنظام تعطى مكانا لهم جميعا للتحرك والعمل داخل منظومة تقليدية.

فبالرغم من أن هذه «النخبة» التقليدية لا تمثل كيانا منسجما ومتناغما فيما بينها من حيث التوجهات الأيديولوجية والمرجعيات الفكرية الا أنها تشكل مشهدا منسجما ومكررا لخلافات ونزاعات قديمة بمضامين قديمة وبشخوص قديمة تعيد أمجاد النزاع الأيديولوجي الذي عاشته في سنوات الثمانينات بين التيارات اليمينية الإسلامية والليبيرالية واليسارية بمختلف تشكيلاتها وعلاقتهم الصدامية غالبا والتحالفات الموضوعية والمرحلية فيما بينهم ومع التيار الدستوري والتجمعي.

يجد الشباب التونسي نفسه، في غالب الامر، غريبا امام هذه النزاعات ولا يجد صدى صوته في تلك النزعات القديمة التي لم تتطور مع تطور السياق ولا تستجيب للانتظارات والحاجيات المجتمعية فقد كانت لها مطلبية أخرى غير تونسية، مطلبية مستوردة من الشرق والغرب والشمال والجنوب دون أن تكون لها منابع من الذات والواقع والناس والسياق فنادى البعض بليبرالية الثورة الفرنسية وآخرون بشيوعية الثورة البلشوفية وغيرهم بإسلامية الثورة الإيرانية وتكلس الوهابية السعودية دون أن نسمع انغام الثورة التونسية واصوات الشباب التي ارتفعت فيها مطالبة بالكرامة والحرية والعدالة، دون أن نرى ذلك العالم المثالي العادل والحرّ بعيون تونسية فلم نعد نسمع مع سقوط رأس النظام في 14 جانفي أصوات الثورة التونسية ولا نرى ألوانها الخالية من كل دغمائية أيديولوجية محددة بل تشكيلية من القيم والإنسانية والمبادئ الكونية التي تتسع لكل تلك الأفكار والمرجعيات والايديولوجيات دون أن تحتويها أيا منها.

هذه النخب التقليدية لم يكن لها من الفطنة والعقلانية السياسية ما يكفي لاستيعاب هذه الديناميكيات الجديدة والتحولات العميقة في بنية المجتمع التونسي وهو ما يظهر خاصة من خلال محاولاتها في تلوين الشباب بألوان الأيديولوجيات القديمة وتطويعه لخدمة أجنداتها المعلنة والخفية، وهو ما نجحوا فيه نسبيا على المستوى العددي أي نسب الشباب الذي تم استقطابه وزمنيا أي المدة التي تمكنوا فيها من المحافظة على الشباب صلب هذه المؤسسات.

هذا التصور للشباب وطريقة التعامل معه فوت على المؤسسات والنخب التقليدية فرصة تجديد ذاتها من خلال القرب من الشباب وادماجه فعليا وكليا في الحياة العامة باعتباره كيانا مستقلا ومجددا وفاعلا.

هذا الواقع الممزق في مستوى الممارسات والمضامين بين شباب يحمل رؤية جديدة وطرق عصرية في العمل والتحرك ونخب تقليدية «مسنة» فكرا وممارسة أدى الي مزيد تعميق الهوة واحتداد النزاع بين الشباب والنخب التقليدية فبالرغم من وجود هذه القيادة الشبابية الجماعية الميدانية الا أن المؤسسات والهياكل الرسمية بقيت محكومة ومسيرة من طرف «نخب» تقليدية «غير شابة» مترهلة فكريا ومتكلسة عمليا تتشكل أساسا، حكما ومعارضة، حزبيا ومدنيا، من القيادات التقليدية للتجمع الدستوري والتشكيلات المعارضة له. ان ظهور هذا البطل الأسطوري الشبابي، بفضل تشبيب وسائل العمل وتثويرالمطالب،نجح في اسقاط دكتاتور يتحكم في واحدة من أقوى المنظومات الديكتاتورية المعاصرة في فترة لا تتجاوز الشهر بين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 1014 وما نتج تبعا لذلك من حالة تداعي في زوايا العالم الأربع خاصة في الشرق الأوسط وشامل افريقيا.

انه عصر السرعة ومقابل هذه السرعة تطلب النخب التقليدية «الصبر» من شباب «ليس له ما يخسر» من شباب يطلب بإلحاح وإصرار نصيبه من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ولكن أيضا نصيبه من السلطة.

ان النخب التقليدية مطالبة اليوم بإعادة التفكير في مضامين خطابتها وطرق نشاطها للتلاؤم مع المتغيرات المجتمعية والتناغم مع نسق الحراك الاجتماعي والحركية الشبابية والاستجابة لانتظارات الشباب كصاحب حق وطالب سلطة. ان النخب التقليدية مطالبة اليوم بالإنصات الي نشيد الثورة، نشيد الشباب، نشيد الوطن:

«اذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر».

ليبيا:

بين ألام الماضي وواجب الحفاظ على الذاكرة

بدأ الحراك الاجتماعي في ليبيا وحللت هناك في أكتوبر 2011، للمساهمة، ضمن برنامج جرى تنسيقه مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، في تدريب مجموعة من الشبان والمحامين حول آليات الأمم المتحدة للحماية ونظام عمل مجلس حقوق الإنسان.

أثناء وجودي ببنغازي، مررت يوماً في شارع لفتني فيه وجود ثلاثة أبنية بيضاء، يتراوح علوها بين 7 و 9 طبقات، وصادف أنني مررت بالجانب الذي لا شبابيك فيه ولا شرفات. بداية حسبتها مستودعات أغذية وباستغراب سألت السائق، وبعد تردد كانت الإجابة أنها مساكن لعسكريين. تعجبت

بيني وبين نفسي وسألت: هل يقطن العسكر أماكن لا متنفس فيها؟ كنًا نسلك الطريق ذاته كل يوم، وفي كل مرور أجمع قطعة من الحكاية. وقبل مغادرة بنغازي باتجاه طرابلس قررت أن أزور ذلك المكان الذي كانت أسراره تناديني. وصلنا إلى ما يشبه المدخل، الذي كان أسوداً محرّقاً. داهمته سيارة مفخخة أثناء الثورة لتفتح مصراعيه على حكايات ألم وذاكرة أمل.

لا شبابيك ولا شرفات للأبنية الثلاثة البيضاء لأنها مطلة على كتيبة الفضيل. مركز تحقيق واعتقال كبير. مقر مبني بحنكة كبيرة وهندسة أفقية فلا يظهر إلى الشارع أي علامات من وراء الأسوار - التي تعلوها غرف تبيّن لي لاحقاً أنها أبراج مراقبة - سوى خزان مياه دائري قرميدي اللون وله سلالم طويلة، ومأذنة جامع يعلوها اللون الأخضر.

ما تراه من الخارج يوحي بأن ما يقبع وراء السور المحاذي للطريق الرئيسي هو حي سكني، ولكن بتجاوز السور الأول وإلقاء نظرة دائرية سريعة يظهر الأمر مختلف تماماً. السور الخارجي يخفي ثلاثة أسوار أخرى، يفصل بين الواحد والأخر طريق يتسع لمرور سيارتين، أو آلية عسكرية واحدة. أمتار قليلة من المدخل الذي اقتحمته السيارة المفخخة توصلك إلى ساحة دائرية تحمل منصة إسمنتية، وإلى يسارها مجموعة أبنية أفقية احتوت على مكاتب وغرف إقامة للقيمين على المكان والعاملين فيه. وراء تلك الأبنية يرتفع خزان المياه الذي كان برج مراقبة عملاق ليس للكتيبة وحسب بل للأحياء المجاورة أيضاً. إلى اليمين من تلك المنصة ترى جامعاً وبالسير في الوسط يحملك طريق فيه أربعة تلال رملية متجاورة تعلوها أعمدة دخان تبيّن لي لاحقاً أنها فتحات للهواء، وفي كل تلة شباك أو إثنين يرتفعان فوق مستوى الأرض ولكل منها سياج حديدي على ثلاثة أتواق

باستدارة بسيطة إلى عين الجامع تهتد أمام نظرك مساحة فيها ما يشبه الخنادق، هي طرقات كبيرة منزلقة تنتهي ببوابات عريضة مدهونة باللون الأخضر العسكري تخفي وراءها مخازن عملاقة. تحتوي كتيبة الفضيل على ثلاثة أقبية سوداء مليئة بالأعمدة ولا أقسام أخرى فيها. إلى اليسار قليلاً من الجامع طريق يحملك إلى نفس تلك التلال التي تبيّن لي لاحقاً أن في أسفلها زنزانات. كل تلة لها باب فولاذي صلب بأقفال غليظة. نزولاً من الباب الفولاذي طريق مصلوبة للأسفل توصلك إلى غرفتين كبيرتين منفصلتين عن بعضهما، بجدار عريض جداً. تنتهي الزنزانة بطريق يرتفع صعودا باتجاه مستوى الأرض ليصطدم بحائط تغطيه رمال التلة من الخارج.

أثناء الثورة في ليبيا، وبعد النجاح في اقتحام الكتيبة، استقدم الأهالي جرافات لإزالة الرمال من محيط ذلك الحائط، وأحدثوا فيه فتحة كبيرة، مرّ منها الضوء ومرّ منها سجناء تلك الزنزانات إلى الحرية. الزنزاناة الأخرى لها نفس الباب الفولاذي والأقفال ولكن لها سلالم، وكل الزنزانات تحت الأرض على الأقل بمستوى 7 أمتار. عاينت قبور الحريات ورأيت على تلك الجدر السوداء خيالات إنسانية معذبة. اكتشفت يومها أن للألم رائحة وأن للقبور صراخاً يعشش صداه في أقبية الظلم. تلك هي ذاكرة الأماكن التي يتوجب عدم اجتثاثها ليس تكريساً للمعاناة ولكن لتبقى للإنسانية شواهدها على ما حل بها من خراب.

استكملت مسار اكتشاف ما حمل ذلك المكان الأليم في ثناياه. بعد التلال تحملك طرقات متوازية إلى غرفة تزود بالكهرباء، وبناء صغير للاتصالات،



بقلم: رولا بدران

عضو فريق الحوكمة لتحالف دولة الاتحاد في إفريقيا

ومواقف لآليات عسكرية أو ورشات لتصليحها تعلوها أسقف من الزنك. لا شجر ولا عشب في الكتيبة، فقط أرض صفراء رملية موحشة مليئة بالغبار.

شاءت الظروف أن أزور ليبيا مرة ثانية عام 2014 ضمن مهامي في المعهد العربي لحقوق الإنسان وحرصت في الأثناء أن أعيد زيارة ذلك المكان الذي كان هاجساً يغذي مخيلتي وكانت أسراره تناديني. جدران الأسوار مليئة بالشعارات وعبارات النصر والتحرر والاجتثاث من الاستبداد والقهر. المنصة الاسمنتية فيها سوق غير قار لتجارة الطيور وأكداس من النفايات هنا وهناك. الأبواب الفولاذية أزيلت ولكن صناديقها التي تحتوي على الأقفال ما زالت على حالها. الأقبية العريضة تملأها الكلاب والقاذورات، حفرة الحرية في جدار تلك الزنزانة اللئيمة ما زالت تبث الضور إلى داخلها وتحمل أسرارها مع شعاع الشمس ونفحات الهواء.

آه كم من أرواح تألمت في تلك البقعة من الأرض! سألت نفسي هل مات أحدهم هنا؟ هل دفنوه هنا؟ هل تحتوي الكتيبة على مقبرة؟ قطعت حبل أسئلتي عربة عسكرية فيه أربعة رجال. تحدثنا قليلاً وقصوا علي بعضاً من حكايات ذلك المكان. فيما بعد سألت بعض سكان المدينة عن مصير المكان،تعددت الروايات التي لم تتعرض لضرورة المحافظة على هذا المعلم كشاهد على عصر أليم.

كيف تُخّط بدايات أزمنة ما بعد الثورة، وكيف تُخطّ نهايات الاستبداد وما هو مسار حفظ البدايات والنهايات للأجيال القادمة؟

بعد الثورات والحراك الاجتماعي أصبحت ذاكرة آلامنا في خطر بعد أن كانت في المحظور. تلك الذاكرة هي مسؤولية اجتماعية وإرث مشترك لإنسانيتنا للوقوف على ما أصابها من انتكاسات وهو ما يصطلح بتسميته "واجب الذاكرة" (devoir de mémoire) الذي يساهم في مصالحة الإنسان مع ماضيه. ومن الطبيعي أن يتلاطم المجتمع بأطيافه المختلفة ما لم تعالج هذه الآلام وطالما هناك اختلاف على أبسط مقومات العيش المشترك.

مرّت العديد من البلدان الإفريقية بآلام متعددة، الإبادة الجماعية في رواندا، والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا وتجارة البشر ونقلهم عبيدا من جزيرة غوري في السنغال عبر الأطلسي إلى القارة الأمريكية، وفي كل بلد من هذه البلاد شُيدت المعالم لحفظ الذاكرة ولبناء الأجيال القادمة التي تعرف ما حدث بالأمس لتقف سداً منيعاً أمام إمكانية تكرره في المستقبل. شهدت ليبيا الكثير من الآلام، الأمر الذي يتوجب الانتباه إليه ضمن مسار البحث عن توافق بين مختلف المكونات السياسية والثقافية للمجتمع.. ويستحق الجزء الأكثر تعقيدا من ذاكرتنا الحالية أن يتم النظر إليه بتمعن ونشره كذاكرة ثقافية انطلاقاً من الفرد المتألم والجماعة كذلك. هذه إحدى السبل لملء حاضرنا بنجاعة وجعله نقطة التقاء ما بين الماضي الذي لم نختره، والذي يجب أن يتجذر لبناء المستقبل.

فضاء «مسار»

من أجل مسارات ثقافية مواطنية

من أهم الصعوبات التي يواجهها متساكنو الأحياء الشعبية في مواكبتهم للفعاليات الثقافية، مشقة التنقل وكلفة هذه التظاهرات التي ممثل بالنسبة إلى عديد العائلات عائقا ماديا. من هنا بدأت فكرة إنشاء فضاء ثقافي محلي يستجيب إلى تعطش المتساكنين إلى الثقافة.

في أحد أزقّة منطقة «باب العسل»، وبالقرب من كليَّة الفنون الجميلة، يقع «فضاء مسار» الثقافي وهو فضاء مخصص للفنون عثل مسارا جديدا نحو ثقافة قريبة من الشعب. منذ انشائه، يقدم هذا الفضاء مجموعة من الأنشطة وهي مثابة وصلة وجسر بين الأحياء الشعبية والفنانين من مختلف التخصصات والمدارس الفنية. وفي ظل امتداد الصراع الدائر بين الفن والثقافة، وفي إطاردمقرطة الثقافة، يقدم هذا الفضاء بديلا للشباب والأطفال ويسعى عن طريق برمجة متنوعة إلى إدماجهم في الحياة المدنية وتأطيرهم. كما يقوم هذا الفضاء بتنظيم عدد من

المهرجانات والمسرحيات والمشاريع ك «حومتنا فنانة» أو «محطات» أو غيرها التي يكون فيها شباب الحي من أهم الأطراف الفاعلة. و من هذا المنطلق فإن هذا الشباب يقوم و منذ تأسيس هذا الفضاء بالمقاومة من أجل هذا الحلم. ويجدر الذكر أنه تم رسمياً إغلاق فضاء

«مسار» الثقافي في تونس يوم السبت 4 أفريل 2015 اثر حكم قضائي بالإخلاء من المكان نتيجة لدعوى قضائية كان قد رفعها مالك الفضاء بسبب انتهاء مدة الآجار. إلا أنه، و بفضل تكاتف جهود المجتمع المدني و النخبة الثقافية و عمليات المناصرة و الحشد على مواقع التواصل الإجتماعي تم إفتتاح الفضاء من جديد ليواصل عمله في غرس الثقافة البديلة في المجتمع ستتجلى نتائجها في المستقبل.

بعد مرور 5 سنوات عن إنطلاق هذا المشروع ، يظل هذا المشروع على غرار العديد من الفضاءات الثقافية الخاصة يواجه عديد التحديات لعل أهمها مصادر التمويل و ضمان إستمرارية هذه المشاريع.

لمزيد المعلومات حول برمجة «فضاء مسار» الرجاء الرجوع إلى صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/EspaceMassART/ نور الكعبى



/http://jamaity.org

الفنون في كلّ مكان

تجارب رائدة في عموميّة الثقافة ولإبداع

تعتبر الأدوات الفنية والإبداعيّة الأكثر تأثيرا في مجال التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، ومن أجل التأسيس للثقافة المدنيّة. وقد عملت ناشطات ونشطاء في كل جهات الجمهوريّة على تأسيس جمعيات ثقافيّة اهتمّت خاصّة بالأطفال والشباب، ففتحت فضاءات لتعلم المسرح والموسيقى والرسم والسينما والتعبير من خلالها عن أنفسهم وقصصهم وحياتهم وآمالهم.

ستعمل «الجريدة المدنيّة» على تقديم جملة من التجارب الناجحة من المبادرات الرائدة في هذا المجال إيمانا من فريق تحريرها بأهمية الفنون في تنمية الناشئة وتكوين شخصية الفرد وتهذيبها والتوعية

كما أنّ المبادرين يؤمنون بسياسات ثقافيّة بديلة تجعل الفنون متاحة للجميع ومنتجا ممكن من الجميع، وأنّها لا مركزيّة بالضرورة يمكن أن تسود كل ربوع البلاد بفضاءاتها وأنشطتها وأعمالها وجمهورها.

وإنّ هذه التجارب لا تقتصر على الجهات الداخليّة في ضرورتها وأهميتها ولكنها تشمل أيضا أحياء مدن كبيرة منها العاصمة التي يبقى الكثير من مواطنيها في معزل عن السياسات الثقافيّة التي تنتهجها الدولة.

«لنقار» الابتكار الاجتماعي

يواجه باعثو المشاريع التونسيون العديد من التحديات أهمها عدم وجود فضاءت للعمل، غياب ونقص التأطير لضمان سبل النجاح. كذلك نلاحظ مُركز الفرص في تونس الكبرى وغياب فرص التشبيك بين جميع أصحاب المصلحة خاصة في الجهات. من هنا جاءت فكرة بعث فضاء تشاركي يحتوي الطاقات الشبابية و يكون فضاء للإبداع في

«لنقار» هو فضاء ومساحة للإبداع المجتمعيّ يحتوي على برامج وخدمات تدفع نحو التغيير الايجابي" اجتماعيًا والتأثير في المحيط المحلى أنشأه المركز التونسي للمبادرة الاجتماعية في الولايات التالية: سيدي بوزيد والمهدية

بعض الجهات.

والقصرين مساعدة افراد محليين منتمين أو غير منتمين لجمعيات ومنظمات.

من أهم البرامج والخدمات التي توفرها هذه

- استغلال الفضاء للعمل وللاجتماعات والفعاليات والتظاهرات

- التشبيك وربط العلاقات مع الإرشاد عملا مبدآ دمقرطة الحصول على المعلومة والتكافؤ في الفرص - التمتّع بعنوان المقر بالنسبة لباعثى المشاريع وكذلك للجمعيات التى تحتاج عنوانا معنويا

- التمتّع بمساحة للأرشفة وحفظ الوثائق - مرافقة ومتابعة باعثى المشاريع والجمعيات - توفير موارد بشرية ذات كفاءة لهذه الفئة

المستهدفة التي ليس لها القدرة المادية الكافية لسداد وظائف بدوام كامل في المحاسبة والادارة المالية والتواصل وغيرها. الاثر المنشود من هذا المشروع هو خلق التغيير الاجتماعيّ وتهيئة مناخ ملائم لانجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية لها قدرة عالية على التأثير المواطني الايجابي في المجتمع. ولتحقيق ذلك، يسعى المركز التونسي للمبادرة الاجتماعية بصفة دائمة لخلق مجتمع واع عبر تمكين وتنمية قدرات الفاعلين والفاعلات الاجتماعيين داخله،عن طريق مقاربة تشاركيّة مواطنية قوامها المبادئ والقيم المواطنيّة والانسانيّة.

نور الكعبى - جمعيتي

«سيرتا» الإبداع

سيكافينيريا، سيرتا، الكاف، سراورتان كلها أسماء لمدينة الفنون،ومن عليائها يطل فضاء سيرتا الثقافي كأول فضاء ثقافي خاص بالمدينة محاط بالقصبة وكل معالم الكاف وتاريخها. لا تسأل كثيرا كي تصل للمكان فقط أخبر أهل المدينة عن بناية

«كتاما» وأصعد نحو طابقها الثالث،ألوان زاهية،موسيقى شجية مختارة بعنابة،للمكان رهبة بهجة ووقار بدفك للتواصل مع كل الجالسين ومشاركاتهم حديثهم،ديكور أنيق وطاولات متلاصقة كي تشعر أنك في فضاءك.

للمكان أيضا قاعة جانبية «قاعة للقراءة» «قاعة للعمل» أو «قاعة للإجتماعات» قاعة صامتة تزدان رفوفها بمقتنيات أدبية نادرة مسرحيات رويات أبحاث وفرها القائمون على القاعة كي تقرأ،قاعة صامتة لكل من يريد العمل « كو وركيق سبايس « ثقافي لتبادل الأفكار والآراء بين مرتادي سيرتا.



سيرتا إختار صاحبه فتحه لكل الشباب في الكاف ومن خارجها للكل المبادرات الثقافية إستثمار ثقافي في منطقة عرفت بالثقافة،أثثته تظاهرات من فنون متعدة شعر موسيقى فوتوغرافيا صلام غرافيتي تشكيل تتمازج فيه عفوية رواد المقهي بإبداعات فناني سيرتا. إن كنت مارا بجبال الكاف إذهب لسيرتا إلتقط صورة للقصبة الشامخة وأخرى للجبال العالية،فلن تجد مكانا يلهمك وأكثر.

الحركات الثقافية بعد خمس سنوات:

بوادر التمرّد وسياسة الاحتواء...

*تنوعت الحركات الثقافية واختلفت تعبيراتها، حركات وُلدت من رحم مجموعات شبابيّة تطوّعت وتجنّدت لخدمة الحياة الثقافيّة بوسائل ذاتيّة متحرّرة من العوائق البيروقراطيّة ومسألة التراخيص، لتنسجم جميعها في مطلب تثوير السائد والبائد

أكد علم الاجتماع السياسي أن ما حدث في تونس هو ثورة للشباب في «السنة الدولية للشباب» ولكن، وبعد أن كانت الوقود المحرك لإسقاط النظام السابق والتسريع بهروب رؤوسه يوم 14 جانفي 2010، وبعد أن «انتظمت» الفئات الشبابية في مجالس حماية الثورة لتأمين استمرارية الحياة والذود عن الممتلكات العامة والخاصة، وبعد أن كانوا قوة انتخابية هامة يوم 23 أكتوبر 2011، ظل الشباب التونسي ينتظر ثمار «المسار الثوري» بعد أن «انتصب» المجلس الوطني التأسيسي لكتابة الدستور الجديد، وبعد أن تم تشكيل أكثر من حكومة مؤقتة لتصريف أعمال الدولة... وبعد انتخابات السيد

انتظر الشباب التونسي وصبر على تعثر الحكومة وتلكؤ المجلس الوطني التأسيسي وتشتت القوى الديمقراطية وانغماس منظمات المجتمع المدني ولامبالاة المستثمرين... وبعد أن استفحلت «أزمة الثقة» بين الشباب الثوري والائتلاف الحاكم المنقض على الحكم... بعد خمس سنوات يجد الجزء الأكبر من الشباب التونسي نفسه في مواجهة مصيره من جديد بأشكال نضالية جديدة... ولا تني هذه الفئة من مواصلة رفع شعارها المركزي «لا استطيع أن احلم مع جدى»...

فيروس التقسيم

الفئة الشبابية لم تخلو، على غرار الطبقة السياسية، من الانقسام والتشتت، فبعد أن كانت القوى الشبابية متحدة طيلة المخاض الثوري تحت شعار «Degage» لإسقاط الحكومة، أصيبت هذه القوة بفيروس التقسيم، فخرجت علينا فئة لا بأس بها من الشباب بعتبر أن ما حصل في تونس «صحوة إسلامية» لا بد أن يتم تتويجها بإرساء دولة الخلافة، وتابعنا «جحافل» الشباب التونسي يتجه نحو «الجهاد» في سوريا خاصة وفئة منهم مكثت في تونس لتجاهد «العلمانيين الكفار» بعد أن انحصرت مهمة السياسيين في البحث عن «الهوية التونسية» وتنادت الأصوات من تحت قبة المجلس تطلب اعتماد الشريعة بدلا عن دستور يضمن حق كل مواطنة ومواطن تونسي في الشغل والحياة الكريمة والحرية (شعارات الثورة الحقيقية) ولتصير «صكوك الغفران» و»مفاتيح الجنة» بديلا عن عقود الانتداب وإدماج الشباب المعطل عن العمل... لتظل الفئة الأوسع من الشباب التونسي تعاني البطالة والتهميش والتغييب عن المشاركة في اخذ القرار...

في استطلاع ميداني للرأي أنجزه المرصد الوطني للشباب بالشراكة مع منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية شمل 2438 شابة وشاب تراوحت أعمارهم بين 18 و35 سنة، أظهر أن 65.1 بالمائة من المستجوبين يعتبرون أن أهداف الثورة لا تتحقق في أي ميدان، مقابل 1.2 فقط ممن يعتبرون أن أهداف الثورة تحققت... وهذا الاستطلاع الميداني يعصف حتما بكل الشطحات الإيديولوجية والخطابات السياسوية التي باتت منذ يوم 15 جانفي 2010 الخبز اليومي لمحترفي السياسة...

وبلغة الأرقام أيضا كشفت عدة إحصائيات أن أكثر من 6000 من شباب تونس «يجاهدون» في سوريا وأن 40 ألف شاب «هاجروا سرا» بعد الثورة إلى وجهات مختلفة، كما أن 53 % من حالات الانتحار ضحاياها من الشباب...

أحداث كثيرة تتالت في السنوات الخمس الماضية من «الرش» في سليانة إلى اغتيال الشهيدين الوطنيين شكري بالعيد ومحمد البراهمي، وما بينهما لعلع رصاص الإرهابيين على صدور العسكريين ولم يسلم منه حتى الخرفان ورعاتهم... أحداث أججت الشعور بالقهر و»الحقرة» والاستهانة بالشعب التونسي وخاصة بالشباب الذي تعاظم شعوره بأن ثورته قد سُرقت منه وغدر بهم السياسيون...

أحداث وطنية تشابهت إلى حد كبير مع المسار المتعثر في مصر ومحاولات الالتفاف على الثورة المصرية من طرف «الإخوان المسلمين» مما دفع بجموع الشباب المصري إلى التنظم في حركة مدنية سلمية أطلقوا عليها اسم «تمرد» وفاق عدد الموقعين على وثيقتها التأسيسية قرابة 20 مليون شخص نجحت في عزل الرئيس السابق محمد مرسي رغم تدخل الجيش بعد مهلة زمنية...

هذه الحركة كان لها انعكاس ايجابي لدى فئة من الشباب التونسي التي حاولت «محاكاة» المصريين في حراكهم الثوري علّهم يعيدون أهداف ثورتهم إلى طريقها الأسلم، وحركة تمرد التونسية، مثلما يعرفها مؤسسوها، هي «حركة مدنية شعبية وسلمية ومستقلة عن كل الأحزاب السياسية وهي مستوحاة من تمرد المصرية، والهدف منها تصحيح وتطهير الثورة التي سرقتها الأحزاب المتواطئة وأحزاب الائتلاف الحاكم وسحب الثقة من المجلس التأسيسي والسلط المنتقة عنه».

وفي نفس الفترة تم إطلاق حملة ثانية تحت اسم «خنقتونا»، وهي حملة تتبناها مجموعة من الشباب بمختلف انتماءاتهم السياسية إلى جانب عدد من المنظمات والجمعيات على غرار اتحاد أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل والاتحاد العام لطلبة تونس إضافة إلى فنانين ومسرحيين ومثقفين إلى جانب مجموعتي «عصيان» و»زواولة»... وحركة «خنقتونا» تهدف إلى تجميع كل القوى الثورية والشبابية للعمل على تصحيح المسار الثوري، ولا تختلف في جوهرها عن مطالب حركة تمرد التونسية، خاصة مطلب سحب الثقة من المجلس التأسيسي والسلط المنبثقة عنه آنذاك...



أحلام اليقظة

الرد السياسي لحركة تمرد التونسية جاء سريعا، فبعد يومين فقط من عقد الشباب لندوتهم الصحفية كان لراشد الغنوشي زعيم حركة النهضة تصريح مباشر حيث قال «ان ما يحدث في مصر لا يمكن أن يتكرر في تونس بمفعول اختلاف الزمان والمكان، وان الاعتقاد في حركة تمرد تونسية وهم، وجزء من أحلام اليقظة» وهذا تصريح كاف لمعرفة مدى استهتار الائتلاف الحاكم بأحلام الشباب التونسي ونيته في احتوائها وتطويقها بدلا من فهمها والإسراع بوضع «خطة ثورية حقيقية» تنسجم مع طموح الشباب وتحقق له مطالبه... ومثلما اعتبر «الإخوان المسلمون» في مصر حركة تمرد «لعب شوية عيال»،



بقلم: ناجي الخشناوي

اعتبر رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر أن حركة تمرد التونسية لا تعدو أن تكون «أعمالا صبيانية» و»ظواهر إعلامية» وهو يشعر «بالاستياء» من الدعوات الرامية إلى ضرب «الشرعية»... لقد تنوعت الحركات الثقافية واختلفت تعبيراتها طيلة السنوات الخمس الأخبرة، حركات وُلدت من رحم مجموعات شبابيّة تطوّعت وتجنّدت لخدمة الحياة الثقافيّة بوسائل ذاتيّة محدودة ومتواضعة متحرّرة من العوائق البيروقراطيّة ومسألة التراخيص والارتباط بالتمويل العموميّ، لتنسجم جميعها في مطلب تثوير السائد والبائد، فإلى جانب حركة تمرد وخنقتونا وزواولة، وحركة شباب تونس وأهل الكهف وحركة نص والكتابة الأخرى... مازالت بصمة مجموعة «فني رغما عنى» قامَّة الذات باستبسالها في ترسيخ مفهوم فن الشارع ومسرح العموم، وبالمثل مازالت الطاقات الشبابية الموظفة في أغاني الراب والسلام تستقطب الشباب وتحرض على مواصلة المسار الثوري المغدور، مثلها مثل بعض مواقع التواصل الاجتماعي التي خبت نوعا ما مقارنة بتوهجها في فترة ما قبل سقوط النظام النوفمبري، إلى جانب طبعا الحركة السينمائية الشابة التي أسست منذ الثمانينيات جذور التمرد وأجنحة الحرية.

تهديد الأمن العام

والجدير بالذكر أن المجموعات الشبابية والحركات الثقافية هتكت الجدران والأسيجة لتجعل من التعبيرات الثقافية مشاعة في الشوارع الحية بين الناس، ورغم ذلك لاقت وتلاقي الصد والرفض من السلطة والنظام بأجهزتها المختلفة، من مصادرة الأعمال الفنية إلى التهجم على المسارح والفضاءات الثقافية إلى تشويه الفنانين والمبدعين، وغيرها من أشكال القمع والتقزيم بتعلة تهديد الأمن العام...

هذه المواقف وغيرها تطرح أكثر من سؤال حقيقي حول مدى استيعاب النخب الحاكمة لطبيعة وجودها في السلطة من جهة وأيضا لمدى تشابهه مع أساليب النظام السابق في قمعها للشباب المنتفض والتضييق عليه وعلى أحلامه حد الاختناق الذي بلغ الانفجار يوم 14 جانفي... رغم علم الجميع بأن الفورة الشبابية لم تكن وليدة ما حدث في مصر فقط بل للمعطيات التي ذكرناها ولغيرها من المؤشرات السلبية.

جموح الشباب وقبضة السياسين... بين السقف المرتفع لمطالب بعض الأحزاب السياسية من جهة، والسقف المنخفض لأحزاب وتشكيلات سياسية أخرى، وبين الاستخفاف المهين من طرف للطبقة الحاكمة بأحلام الشباب التونسي، أو الجزء الأكبر منه على الأقل، يبدو أن حركة التمرد التونسية، بمختلف تمظهراتها من تمرد إلى خنقتونا وفدينا وحقرونا وعصيان وزواولة، يبدو أن مصيرها يتوقف على مدى انسجام القوى الشبابية فيما بينها من جهة وعلى مدى قدرتهم على التعبئة والتنظم والتنظيم المحكم لإنجاح تحركاتهم الميدانية، ويتوقف أيضا على مدى انخراط المواطن التونسي في الدفاع عن مطالب ثورته الحقيقية (شغل - حرية - كرامة وطنية)، كما يتوقف على مدى جدية النخب السياسية والمدنية في التفكير في تقارب جدي وواضح حول «الشباب المتمرد» بعيدا عن محاولات استثمارها وتوظيفها فيما بعد وقودا للانتخابات.

الفضاء الثقافي مانديلا:

ضوء يسطع فى سماء الرقاب

تأسست الجمعية التونسية للحراك الثقافي في 15 فيفري 2011، من قبل ثلة من الشباب الذين آمنوا بقدرتهم على التغيير وصنع مستقبل أفضل لأطفال وشباب منطقة الرقاب من ولاية سيدي بوزيد.

من هذا المنطلق،تسعى الجمعية التونسية للحراك الثقافي إلى تشخيص واقع الرقاب المتعطش للثقافة والمنادي من أجل الفن والإبداع لتهدف بذلك إلى كبح الجمود الثقافي، تثقيف المواطنين وتعزيز الحياة الاجتماعية.

وقد أنجزت الجمعية جملة من الأنشطة، من أهمها دراسة ميدانية كشفت من خلالها انتهاكات حقوق المرأة العاملة في مجال الفلاحة، ونظمت هذا العام الدورة الثالثة للشاشة المتحركة تحت شعار «شاشة سلام «. و نظمت معرض صور فوتوغرافية في سوق أسبوعية تحت شعار: «لازمنا ناقفوا لبوهدمة»، إضافة إلى عديد التظاهرات والفعاليات الأخر.

يصمد «الفضاء الثقافي مانديلا»شامخاً كصرح للثقافة والفن ومنارةًللعلم. وقيل عنه أنه معلمً ثقافي وفكري وإبداعي وتدريبي ومدرسة للدربة على المواطنة والحياة، ولا يزال منذ ما يزيد عن السنة منارة الإبداع والإتقان ومن أجل توعية الشباب وتنمية فكر الأطفال.

طوال أيام الأسبوع منذ الصباح الباكر وحتى وقت متأخر لا تنقطع الحركة في الفضاء الثقافي مانديلا: الألعاب الفكرية والشطرنج يكاد لا يفارق احدى طاولات الفضاء. أطفال في عمر الزهور يقبلون على نادي الرسم بشغف وحماسة، وأخرين على نادي الموسيقى يتحسسون الأغاني ويلامسون نادي الموسيقية تحت إشراف ذوي الاختصاص مما خولهم للمشاركة في عروض محلية وجهوية قد تركوا فيها بصمتهم.

ولن ننسى تلك المكتبة الفريدة التي تقدم الرفيق لكل وحيد والصديق لكل طفل أو شاب طموح. انها تقدم الكتب الأدبية والتاريخية والفلسفية والقانونية والفنية التي تنير عقل القارئ وتوسع معارفه.

في الأخير، لا يسعنا إلا أن نقول بأن «فضاء مانديلا»بالرقاب هو عالم صغير في قرية متواضعة وسط هذ الواقع القاسي، لكنه قام بالكثير ولازال يسعى إلى الأفضل، لذلك فإننا نشجع مثل هذه المبادرات الطيبة ونثني عليها لأنها رغم قلة مواردها وتمويلاتها فإنها تساهم في بناء تونس أرقى وأسمى.

عبد المجيد الجبالي



«جمعيتي أُووُردز» يعود اليكم من جديد

شهد المجتمع المدني التونسي منذ 2011، في إطار الانتقال الديمقراطي نقلة نوعية جعلت منه جهة فاعلة لا يمكن تغيبها. إلا أن الإعلام لا يبدي أهمية كافية للمبادرات الجمعياتية التي ساهمت ولا زالت في محاولة حل الإشكاليات والتحديات التي يواجهها المجتمع التونسي.

إنطلاقاً من هذا الواقع وإيمانا من فريق جمعيتي بضرورة تثمين مبادرات الجمعيات التونسية وإبراز الدور الذي لعبته في تطوير المجتمع التونسي قامت جمعيتي بإطلاق مبادرة "جمعيتي أُووُردز».

تهدف "جمعيتي» إلى المساهمة في خلق إطار عام لتطوير الجمعيات التونسية عن طريق منصة جمعيتي التي تجمع وتنشر فيها كل المعلومات المتعلقة بالجمعيات والشركاء التقنيين والماليين بتونس. وترنو هذه المبادرة إلى تتويج عمل المجتمع المدني وتشجيعه للمضى قدما نحو التغيير.

كما تمثل هذه المبادرة فرصة ثمينة للقاءات بين الجمعيات والجهات المانحة من سفارات ومنظمات وكل الداعمين التقنيين في تونس، مما سينمي العمل المشترك بين كل الأطراف و تتبلور في مسابقة."جمعيتي أووردز»مسابقة مفتوحة للجمعيات التونسية التي يمكنها المشاركة على الموقع AWARDS.JAMAITY.ORG

تتحصل الجمعيات الفائزة على مبلغ 5000 دينار مهداة من شركاء "جمعيتي أُووُردز» بالإضافة للمرافقة الإعلامية من جمعيتي لأنشطة الجمعيات المتوجة لمدة سنة مع باقة من البرمجيات المهداة من مايكروسوفت تونس للمتوجين إلى النهائي.

يتم تتويج الجمعيات حسب الفئات التالية:

- جائزة الإدماج الاقتصادي وخلق فرص العمل ممولة من طرف Mercy Corps
- جائزة الحكم المحلي ممولة من طرف GroupeVolontairecivile
 - جائزة البيئة ممولة من طرف Oxfam
 - جائزة الثقافة ممولة من طرف British Council
- جائزة الحشد المحلي ممولة من طرف Search For Common جائزة الحشد المحلي ممولة من طرف

ويتم اختيار الجمعيات الفائزة عن طريق فتح طلب ترشح تقدم فيه الجمعيات مشاريعها ، ثم تختتم المسابقة بحفل تتوج فيه الجمعيات الفائزة، كما ستكون فرصة استثنائية للقاء الفاعلين والناشطين في المجتمع المدني بكل أطيافه وهي إحدى ركائز عمل "جمعيتى".

المواعيد المهمة:

19 ديسمبر 2016 : تاريخ انطلاق المسابقة عبر إرسال استمارات المشاركة، كمرحلة أولى انتهت يوم 1 جانفي 2016

2 جانفي 2017 : تاريخ بداية عملية الاختيار عن طريق تقييم المشاريع من قبل جمعيتي

7 جانفي 2017 : الإعلان عن الجمعيات المرشحة للنهائي، بعد فرز الملفات

9 جانفي 2017 : الانطلاق في الدراسات الإستقصاءية -20 21 جانفي 2017 : لقاءات لجنة التحكيم 2 فيفرى 2017: الحفل النهائي وإسناد الجوائز

بجدر الذكر أن مسابقة "جمعيتي أُووُردز» في نسختها الأولى 2015 قامت بتتويج 5 جمعيات حسب الفئات التالية: جائزة الابتكار: غايا: المزرعة العلاجية للمعاقين جائزة الاستدامة: مركز الدراسات بقرطاج جائزة التأثير المحلي: جمعية إدماج متساكني الغابات جائزة الائتلاف والتشبيك: الجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا والإيدز والجمعية التونسية للوقاية من تعاطي المخدرات

جائزة الحشد المحلي والمناصرة: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين

لمزيد المعلومات: موقع الويب: AWARDS.JAMAITY.ORG الهاتف : 71844130

البريد إلكتروني: contact@jamaity.org



الحوار الحقيقي للشباب

المبادرة التي تؤسّس للمستقبل

أطلقت مجموعات شبابية (جمعية راج تونس، فني رغماً عني و منظمة أنا يقظ) مبادرة الحوار الحقيقي، رداً على المؤقر الوطني للشباب تحت إشراف رئاسة الجمهورية وبدعوة شخصية من الرئيس، وتندرج هذه المبادرة هذه لمواجهة ما أدركته رئاسة الجمهورية لاحتياجات الشباب وضرورة إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها الشباب في تونس وذلك إيمانا من هذه المجموعات الشبابية بكون الشباب بكل أطيافه صاحب القرار وقاطرة التغيير السلمي ضد الطبقة الحاكمة التي يعتبرون أنها لا تمثلهم ولا تعبّر عنهم.

ويعتبر أصحاب المبادرة أنه هذه الاستشارة جاءت في غفلة من الجميع، حيث قامت مؤسسة الرئاسة ووزارة الرياضة وشؤون الشباب بجلسات «شبابية» في إطار تحضيرها لما أطلقت عليه المؤتمر «الوطني» للشباب تحت «سامي إشراف» السيد الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية. وكان هذا المسار غير تشاركي، وهمي ولا يعكس تطلعات الشباب.

وقد تم إعلان مبادرة الحوار الحقيقي للشباب في سياق تونسي به حاجة ملحة لدعم ديناميكية شبابية جديدة تؤسس لبدائل خلاقة وتحتضن الأفكار والتصورات التي تعتمل في الأوساط الشبابية، ويكون الهدف منها مَركزة الجهود المشتتة عبر خلق آليات تنسيق ناجعة. وقد انطلقت أشغال اللجان المكلفة منذ أواخر شهر نوفمبر 2016 بتنظيم و تيسير الحوارات في الجهات أولا، لتمر بعد ذلك، في أواخر شهر ديسمبر، إلى إعداد وتنظيم المؤتمر الحقيقي الأولي.

أما بالنسبة للحوارات التي نظمت في إطار الحوار الحقيقي للشباب فقد انبتت أولا على تكوين ميسرين في عدة جهات، وكان التكوين مباشرا وغير مباشر عبر المواقع الإلكتروني للمبادرة، و كان باب الانضمام مفتوحا لكل الشباب من كل الجهات، و تطوعيا بالأساس. وتجدر الإشارة أن إقبال الشباب على الانضمام إلى المبادرة وتنظيم الحوارات و إرسال التقارير بكل حرفية كان كبيرا، ففي أقل من شهر اتصل بالمنظمين أكثر من 10,000 شاب من كل الجهات وأعربوا عن



اهتمامهم.

وقد تم تنظيم المؤمّر يوم 30 ديسمبر 2016 وحضره أكثر من 300 شاب، و قد تضمن البرنامج عدة فقرات حيث تم تقديم كفاءات شابة تونسية مبدعة في مجالاتها، و انتظمت منابر حوار وورشات عمل في مجالات: الهجرة وتهرم الدولة والتطرف والبدائل والتربية والتعليم والاقتصاد والتشغيل والمجمتع والسياسات الشبابية.

وكان اختيار هذه المواضيع ليس اعتباطيا أو مسقطا بصفة مسبقة، بل كان المعيار هو تقارير الحوارات المنظمة ومنبر الحوار الإلكتروني على موقع المبادرة وأخذت أكثر المواضيع التي تحدث فيها الشباب في الاعتبار.

ولا يعتبر المؤتمر ختاما للمسار، بل هو بداية، إذ سيتواصل العمل على تنظيم حوارات في كافة ربوع الوطن واستخلاص أهم المشاكل

والحلول، والعمل على بلورة وثيقة إستراتيجية وطنية شاملة تكون عِثابة مرجع للسياسات الشبابية في تونس.

واعتمد المبادرون الموارد الذاتية لجمعياتهم وقدرت التكلفة الجملية بـ 14,500 دينار تونسي. وفي تنظيم هذه المبادرة؛ انضمت عدة جمعيات أخرى شريكة إلى الجمعيات التي أطلقت المبادرة نذكر منها : جمعية حنظلة للإنسانية ، جمعية صوتي سوسة ، جمعية دعم ... وسيتم الإعلان في الأسابيع القادمة على نتائج الحوارات والمؤتمر الحقيقي للشباب ومخرجاتهما الأولية، وستتم دعوة كافة المنظمات والأفراد إلى الانضمام إلى هذه المبادرة لمواصلة العمل الفعلي والحقيقي والتشاري وخلق آليات تنسيق ناجعة تعكس تطلعات الشباب.

علي

لنكن فاعلين / فاعلات،

برنامج تشاركي من أجل التغيير

ة كن برنامج لنكن فاعلين / فاعلات من دعم قدرات الجمعيات التونسية داخل هذه الشبكة وساهم في حسن سيرها وتنظيم أنشطتها، وطور سبل استدامتها لتمكينها من العمل بفعالية، كما قام بتعزيز الثقة بينها وهياكل الدولة على المستوين المحلي والوطني.

وقد ساعد البرنامج من جهة أخرى على تطوير سبل للحوار بين هياكل من المجتمع المدني مع القطاعين العام والخاص من خلال مبدأ المعاملة بالمثل ونشر طريقة عمل تشاركية متعددة الفاعلين قادرة على العطاء في عديد المجالات الأخرى. هذه هي الرؤية المشتركة كما لخصها أعضاء برنامج لنكن فاعلين، فاعلات.

برنامج لنكن فأعلين \ فأعلات هو برنامج لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني التونسي والفرنسي ويهدف إلى تقليص الفوارق المرتبطة بالحقوق وهو برنامج تشاركي يضم 47 هيكلاً متكونا من جمعيات ونقابات وتعاونيات وجماعات محلية وحكومات من ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

PCPA Soyons Actifs/Actives

PCPA لنكن فاعلين/ فاعلات



لحراك متعدد الفاعلين.
يهدف هذا البرنامج بالإضافة إلى تقليص الفوارق المرتبطة بالحقوق إلى:

- تعزيز المهارات الفردية والجماعية للمجتمع المدني في تنفيذ مشاريع متعلقة بالتعليم و التشغيل.

ويستند هذا البرنامج إلى خبرة المرحلة التجريبية لبرنامج لنكن

فاعلين / فاعلات في 2012 و 2014 التي ساهمت في فهم التطورات

السياسية في تونس، مما سهل إجراء تشخيص للمجتمع المدني التونسي

واحتياجاته على المدى القصير والطويل. كما يستمد قوته من حشده

لمختلف أشكال التعاونيات بين تونس وفرنسا (جمعيات ونقابات

وتعاونيات وجماعات محلية وحكومات)، وذلك لبناء تدريجي

- المساهمة في الديمقراطية التشاركية من خلال تطوير الحوار المتعدد الفاعلين على المستوى المحلي.

- تعزيز القدرات الجماعية للمجتمع المدني من أجل الحوار مع السلطات العمومية والخاصة للمساهمة في السياسات العامة في ما يتعلق بالتعليم والإدماج الاجتماعي والمهني.

و قد اشتغل البرنامج التشاركي متعدد الفاعلين لنكن فاعلين/ فاعلات منذ سنة 2011، على العديد من الآليات منها على سبيل الذكر لا الحصر القطبين الموضيعيين (التعليم / الإدماج الاجتماعي والمهني - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) وفضاءات تشاركية وبرامج تكوينية

لفائدة المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

ويتميز البرنامج بطريقة حوكمته. إذ يسير من خلال جلسة عامة تقام مرة كل سنة وتكون انتخابية كل سنتين لاختيار لجنة التسيير والتي تحرص على سير البرنامج وتتكون الجلسة العامة من جمعيات وسلطات محلية وهيئات عامة ونقابات.

كما يوفر البرنامج لأعضائه فرص إعداد المشاريع عن طريق دعم مالي في إطار القطبين الموضيعيين من المشاريع التي بعثت من هذا البرنامج نذك:

- سفراء للمواطنة وحقوق الإنسان
- من أجل تعليم متعدد الثقافات بين ضفتى البحر المتوسط
 - نحو مدرسة ريفية ديناميكية
 - الخريطة المواطنية

كما يجدر الذكر بأن الجمعيات التي تريد الانضمام إلى البرنامج يجب أن تشارك أعضاء الشبكة قيم ومبادئ البرنامج التي يمكن الإطلاع عليها بالميثاق المنشور بالموقع الرسمي كما تشتغل على تقليص الفوارق المرتبطة بالحقوق. ثم تقدم الجمعية طلب انخراط يتم المصادقة عليه في الجلسة العامة.

actives-actifs.org :الموقع الرسمي لبرنامج لنكن فاعلين فاعلات

نور کعبی - جمعیتی

الصحة في تونس

تقرير الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة

يعتبر ألحق في الصحة أساسيا، وقد ضمنته التشريعات الدولية وصادقت تونس على عدد من الاتفاقيات. وأقرّ الدستور التونسي الجديدفي فصله 38 أحقية كل إنسان في الصحة بما في ذلك الوقاية والرعاية والعلاج الذي سيكون مجانيا لذوي الدخل المحدود وفاقدي السند.

ورغم الضمانة التشريعية لم يتغير الحال، ولم تتحسن أوضاع المستشفيات وجودة الخدمات الصحية في كامل تراب الجمهورية وخاصةً في المناطق الداخلية.

لذلك سعت الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة من خلال تقريرها الأخير الصادر في أكتوبر2016، إلى تحديد أهم العقبات التي تحرم المواطنين من الانتفاع بحقهم على أكمل.

1 عدم المساواة في المحددات الاجتماعية للصحة

إن أكثر الناس عرضة إلى التدهور الصحي هم «أولئك الذين يعانون من الفقر والبطالة، ويفتقدون إلى السكن اللائق والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي». وقد اثبتت الإحصائيات بأن عديد التونسيين خاصة في غرب البلاد وجنوبها مازالوا يفتقدون إلى هذه الحاجيات الاجتماعية وأن اغلبهم من النساء.

كما أن التوسع العمراني السريع الذي شهدته البلاد أدى إلى وجود ظواهر ذات جوانب سلبية مثل التلوث البيئي وتنوع النظام الغذائي وارتفاع عوامل التعرض للأمراض المزمنة.

من هنا يجب إعطاء الأولوية للوقاية قبل العلاج وذلك باعتماد برامج وطنية فعالة يتشارك فيها عديد الفاعلين في»قطاعات التعليم والاقتصاد والزراعة والبيئة والتجهيز»... وهذا لتعزيز القطاع الصحي وضمان سلامة المواطنين من الأمراض بما فيها المزمنة والأوبئة وضمان عدم وجود انعكاسات سلبية على تنمية البلاد والميزانية العمومية.

2 عدم المساواة وعدم التوازن في توزيع الخدمات الصحية

يعتبر التوزع الجغرافي للمؤسسات الصحية بالبلاد التونسية مقبولا إلى حد ما. لكن يبقى العائق الكبير هو عدم المساواة في الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات المعنية. حيث أنا عديد المواطنين يشتكون من عدم وجود مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوا احدها فإنّ الخدمات ضعيفة، فما يعادل نصف المراكز الصحية الأساسية «لا تقدم إلا حصّة واحدة في الأسبوع للعيادات الطبيّة وأغلب المستشفيات المحليّة لا توفّر المعدّات والتجهيزات الطبيّة الملائمة والمستشفيات الجهويّة تشكو من نقص فادح في الطبيّة المختصّين».

هذا اضافة لما تتعرض له المؤسسات الصحية والاستشفائية من تجاوزات بسبب الممارسة المتعلقة بالطب الخاص في غياب الضوابط الادارية والرقابية. أما القطاع الطبي والصحي الخاص فيبقي مركّزا أساسا في المدن الكبرى وفي المناطق السّاحليّة للبلاد الذي عرف فيها نموّا سريعا ومتواصلا.



و تمثل الخارطة الصحية الضامن للمساواة الصحية والحافظ لجودتها والموجه لمستقبل هذا القطاع الذي يمثل قلب الدولة وعمادها لذا يجب إعطاء اولوية لاعتماد اسلوب الخارطة الصحية الوطنية العادلة والشاملة لكل القطاعات والقيام بالإجراءات الضرورية لضمان جودة الخدمات.

3 صعوبة الحصول على الأدوية الأساسية

يتميز قطاع الأدوية بالتبذير ونقص الأدوية، فرغم أن %39 من ميزانية قطاع الصحة تصرف في توفير الأدوية حسب إحصائيات 2013، فإننا نلاحظ بأن هياكل القطاع الصحي تعاني من نقص فادح في الأدوية ونفاذ مخزونها على جميع المستويات.

ويعود السبب حسب ما جاء في التقرير إلى:

غياب سياسة الاستخدام الرّشيد للأدوية والذي يرتكز أساسا على القائمة الوطنيّة للأدوية الأساسيّة تحدّدها السّلط الصحيّة ويتبنّاها جميع الاطبّاء بالقطاع العمومي و القطاع الخاصّ. نقص التّمويل الكافي والذي يمثّل السّبب الرّئيسيّ وليس الوحيد لنفاذ مخزون الأدوية في المؤسّسات الصحيّة العموميّة. إلى جانب

ولتجاوز هذه العقبات وضمان الحقّ للجميع في الحصول على الأدوية، من الضّروريّ بناء سياسة وطنيّة لتعزيز الاستخدام الرّشيد للأدوية ترتكز على القائمة الوطنيّة للأدوية الأساسيّة وكذلك ضمان التّمويل الكافي لاقتناء الأدوية ومكافحة الفساد.

4 ضعف جودة الخدمات الصحية

الفساد وسوء التصرّف في هذا القطاع.

لإن نصّ الفصل 38 من الدّستور على «إنّ الدّولة توفّر الوسائل اللاّزمة لضمان سلامة وجودة الخدمات الصحيّة»، فإن سلامة

وجودة الخدمات مازالت متواضعة وذلك لوجود عديد النقائص. فالمواطن اليوم يشتكي من الخدمات إذا ما تعلق الأمر بالاستقبال واحترام الذات والخصوصيات وتوفير المعلومات اللازمة والمعطيات الملائمة للحصول على النجاعة الكافية التي يرنوا إليها زائر المشفى. وعلاوة على ذلك فإنّ الدّراسات المختلفة المنجزة حول المرضى المقيمين بالمستشفيات أظهرت نسبة مرتفعة من الإصابة بالتعفّنات الاستشفائية ممّا يعكس الضّعف الصّارخ للآليّات الموضوعة لضمان سلامة المرضى. كما أن فضيحة اللوالب القلبية منتهية الصلاحية والتي تداولتها وسائل الإعلام في الصائفة الاخيرة، قد أظهرت غياب وعدم نجاعة الأليات الرقابية المتعلقة بسلامة المرضى في القطاعين العام والخاص.

ومن هذا المنطلق، تقترح الجمعية التونسية للدفاع عن ألحق في الصحة أنه «يتعيّن على منظّمات المجتمع المدني أن تلعب دورا هامًا في هذا المجال من خلال إنشاء لجان مستعملي الخدمة تهتمّ بجوانب السّلامة وجودة الخدمات الصحيّة والتدخّل عند ملاحظة الاختلالات».

كما أورد التقرير الصعوبات المالية التي تعتري المواطن والقطاع الصحي على حد سواء عند العرض والطلب والفساد الذي يسود هذا الأخير بأشكاله المتنوعة.

ويمكن التعرف عليها مفصلة في التقرير المتوفر عبر الأنترنت أو على صفحات التواصل الاجتماعي ومنها صفحة Jamaity. لمزيد من المعلومات، يمكن مراسلة الجمعية التونسية للدفاع عن ألحق في الصحة: droitalasante.tun@gmail.com المصدر: تقرير الجمعية التونسية للدفاع عن ألحق في الصحة حول ألحق في الصحة في تونس.

عبد المجيد الجبالي - جمعيتي

الأجندة المدنية

ليلة الأفكار بتونس

ينعقد لقاء ليلة الأفكار بتونس: «لنفكر» في نسختها الأولى بتونس يوم 26 جانفي 2017، بحضور العديد من الشخصيات الفرنسية والتونسية لتشهد مناقشات تسير من قبل الصحفيين، وعروضا فنية مع عروض أخرى

في ليلة الأفكار الأولى ، يقترح المعهد الفرنسي بتونس ونظيريه في سوسة و صفاقس بأن يتم تجميع المواطنين التونسيين حول الشخصيات الوطنية التونسية والفرنسية (مفكرين وكتاب وفلاسفة وفنانين والفاعلين في المجتمع المدني...) للبحث في موضوع: من أجل العيش معاً والتواصل بشكل فعال.

الدعوة موجهة للتونسيين والفرنسيين المقيمين بتونس لكي يتبادلوا أطراف الحوار حول مواضيع عديدة على غرار الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والتمدن وفن الشارع والبيئة والابتكار... وذلك بمقر المعهد الفرنسي بتونس من الساعة 18:00 حتى 00:00 .

ُ الأب الغنى الأب الفقير''

ينظم نادي الكتاب بالركن الأمريكي التابع لأمديست حلقة نقاش ستتم خلالها مناقشة كتاب روبرت كيوساكي «الأب الغني الأب الفقير» وذلك يوم الخميس 26 جانفي 2017 بداية من الساعة 16.00 .

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس

تنظم Canal Presse يوم الجمعة 27 جانفي 2017 النسخة الأولى من معرض التمويلات الصغرى، الملتقى العاصمة يومى 27 و28 جانفي 2017 على ساعة الثامنة ليلاً.

أحداث الهاكاثون ستقع في عديد المدن والجامعات التونسية، يوم 28 جانفي، من أجل تونس أفضل وذلك من خلال قوة التكنولوجيا الجديدة التي ستنتشر خلال العشرة أشهر القادمة .

الجهوي للتمويل الصغير والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس. ينعقد هذا الحدث بقصر المؤتمرات بتونس

مسابقات الإصلاح الاجتماعي

تم فتح موسم الهاكاثون ضمن إطار عمل اجتماعي إصلاحي Hack4Good - Hackathon For The Social Good والذي يجمع التكنولوجيا والتنمية المستدامة م ضمن 6 أحداث هاكاثون أو أكثر. تهدف هذه الأحداث إلى إيجاد حلول جذرية لبعض المشاكل التي نواجهها.

يمكنكم الإطلاع علي اخبار المجتمع المدني التونسي عبر موقع جمعيتي ورزنامتها http://jamaity.org



نوافذ

مؤتمر ساخن في شهر الانتفاضات

بقلم: ضياء تقتق

اكتسب شهر جانفي مكانته في وجدان التونسيات والتونسيين خاصة المؤمنين بقضايا الحرية والانعتاق منذ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946. حيث ارتبط هذا الشهر في ما بعد باندلاع المقاومة المسلحة في سبيل تحرر تونس، ثمّ شهد أحداث



الخميس الأسود حيث حصدت أرواح النقابيين وعانوا ويلات الاعتقال والتعذيب، مرورا بأحداث الخبز وانتفاضة الحوض المنجمي وصولا الى تاريخ هروب الدكتاتور.

جانفي العظيم على حد تعبير البعض عنوان للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية. هذه المبادئ لا يمكن لها التحقق إلا في ظل مناخ سياسي ملائم مكرّس للديمقراطية والانفتاح والتعددية السياسية في سبيل الانتصار للإنسان التونسي وعدم التسابق نحو ارضاء المؤسسات المالية والدول المتحكمة في مصائر

شهر جانفي لدى التونسي يأتي اختتاما لسنة استهلاكية للتونسيين. فبعد مصاريف المهرجانات الصيفية والخلاعة الشاطئية والعودة المدرسية والأعياد الكثيرة والمتنوعة التي يحتفل بها يأتي مطلع السنة مثقلا بالديون والصعوبات الاجتماعية وتصبح ميزانية التونسي متماهية مع ميزانية الدولة المنخرمة.

في ظل هذا النفسية المتأزمة التي تلهب جانفي البارد، ينعقد مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل والذي أقل ما يقال عنه أنه متوهج كعادته يعيش على وقع أحاديثه وقصصه التي تدير إليها الرقاب سواء لأصحاب العرس من نقابيات ونقابيين أو من الماسكين بالسلطة وكذلك الأمر في المعارضة.

«الولاء لتونس والوفاء للشهداء والإخلاص للعمال» هو الشعار المركزي للمؤتمر الذي يظل عنوانا لأرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية يتحدد من خلالها أداء المكتب واللجان المنتخبين بتقليد ديمقراطي ضارب في القدم.

بقطع النظر عن القائمات المتنافسة في بطحاء محمد ، ينتظر عمال كل قطاع بدرجة أولى مآل المفاوضات التي تخصهم وينتظر باقي العمال فض الاشكالات على مستوى مطالبهم المزمنة. والأهم من ذلك انتظار التونسيات والتونسيين لمخرجات المؤتمر لمنظمة كانت ومازالت صمام الأمان في هذه الربوع.

ختاما في شهر جانفي نودع حسين العباسي الذي ارتقى إلى مرتبة زعماء التأسيس. . وداعا لمولدي الجندوبي بعد أن أتم مهمته وأوصل الأمانة. نقول ايضا وداعا لابن الشعب على الدوام بلقاسم العياري ونستعير جملته الشهيرة: عاش الاتحاد العام التونسي للشغل وربي يحفظ تونس.



رسالة

رسالة الحركات الاجتماعية للمؤتمر العادي الثالث والعشرون للاتحاد العام التونسي للشغل

«لقد انقضى ذلك العصر الذي لا يحس التونسي آلام غيره ولا يهمه من أمر الدنيا إلا ما يعود على شخصه بالغنيمة مهما كان مأتاها»

(الشهيد الرمز: فرحات حشاد)

الأخوات والاخوة نواب المؤتمر العادي الثالث والعشرون للاتحاد العام التونسي للشغل

ينعقد مؤةركم العادي الثالث والعشرون للاتحاد العام التونسي للشغل في ظرف تقرّون فيه بفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبسعي رسمي لتحميل الكادحين والفئات الهشة تبعات الازمة وبهجمة شرسة تطال الحراك الاجتماعي ونشطاؤه وكل المطالبن بالحقوق في الجهات فمازالت الملاحقات الأمنية والمحاكمات تطال الفاعلين الاجتماعيين وتدار حملات إعلامية لوصم المحتجين ومطالبهم في الشغل والتنمية.

الأخوات والاخوة نواب المؤتمر

لقد كان للاتحاد العام التونسي للشغل والنقابيين في الجهات قيادة وقاطرة ثورة الحرية والكرامة ومازلتم خير سند للقضايا الاجتماعية العادلة حيث احتضنتنا مقراتكم في كل المحطات النضالية وكنتم الى جانبنا كلما اشتدت الهجمة على الحراك الاجتماعي.

اننا اليوم وامام ما يتهددنا من تجريم وتحريم وملاحقات ومحاكمات نعقد املا كبيرا في منظمتنا العتيدة للاتحاد العام التونسي للشغل وفي كل مناضلاتها ومناضليها من اجل مزيد مساندتنا والوقوف الى جانبنا في نضالنا السلمي من اجل حقوقنا الدستورية في الشغل والتنمية العادلة.

الأخوات والاخوة نواب المؤتمر

اذا نتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق و تجسيدا لدوركم الوطني في العمل على القضاء على البطالة والتهميش الذي يطال شبابنا و غياب التنمية ومقومات الحياة الكرية في جهاتنا فإننا على يقين ان رسالتكم ستكون واضحة لكل من يهدد الحراك الاجتماعي ونشطاؤه بالملاحقات الامنية و القضائية وبالوصم والتجريم والتحريم بأن الاتحاد العام التونسي للشغل سيكون حضنا وسندا لنا في مواجهة كل هذه المحاولات ورافعة اجتماعية و مدنية وحقوقية لنضالنا المشروع.

عاشت للاتحاد العام التونسي للشغل مكسبا وطنيا وحاميا لتونس وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية.



الموقف

إن أتاكم نوفمبريٌ بنبإ فكذبوه..___

بقلم سمير أحمد

تعمل لوبات كثيرة على «تيئيس» التونسيات والتونسين من إمكانية بناء بلد تضمن فيه الحرية

والتونسيين من إمكانيّة بناء بلد تضمن فيه الحريّة والعدالة الاجتماعيّة ويُكرّس فيه القانون، ساعية إلى السيطرة على الإدارة والإعلام ومراكز النفوذ. إنّها تسعى إلى إعادة إنتاج النظام القديم حتى وإن

إبها تسعى إلى إعادة إنتاج النظام القديم حتى وإل اختلفت العناوين الحزبيّة ورابطات العنق، وتعدّل الخطاب الرسمي معجم ثوري، ألم يكن هذا صنيع بن علي منذ خطابه الأوّل موهما بأنّه المخلّص والمستجيب لمطالب الحريّة وحق التنظّم والعدالة وأن «لا مجال لرئاسة مدى الحياة»!!

وعلى قوى التغيير الاجتماعي أن تصنع آليات جديدة مَكّنها من حماية مكتسبات الثورة وإرساء أسس الجمهوريّة الجديدة. ويجب أن تبقى جذوة الأمل متوقّدة في نفوس وضمائر الناس فهذه هي الضمانة الأساسيّة، ودونها سيحقّق المتربصون أهدافهم وينهبون كلّ شيء أمام أعين مشدوهة وألسنة معقودة وأيادي مدتكة.

إنّ نضال الطبقة العاملة والعاطلين على العمل هو الذي حافظ على إمكانيات التغيير، ويجب تحصينه من الإرباك وبثّ الفتن والخلافات، وتمكين قواه الحيّة من أسباب الاستمراريّة والثبات والوعي والتماسك في الفكر والممارسة.

ولنحذر من الإيهام بأنّ مقولات انتهت وشعارات بادت، لأنّ أكثرها من أصل المبادئ والقيم التي تصنع الشعوب الحرّة والدول القويّة والمجتمعات المتماسكة. واليوم يؤسس النقابيون لسياسات المنظمة للسنوات الخمس القادمة، ولكنّ قراراتهم وبرامجهم تعنى كلّ الناس في هذا البلد، فوحده الاتحاد العام التونسي للشغل يحافظ على التوازن في انتظار أن تجد الأحزاب توازنا وتضع برامج وتقنع الجمهور وتتحمّل مسؤولياتها.

إنّ من يؤمن بالتاريخ لن يرتبك ولن يَخذُل. وستبقى منظمة حشاد ضامنة تأسيس الجمهورية المدنية الديمقراطية الاجتماعيّة ولو بعد حين.

يُنسب للثورة ما كان من فعل الدكتاتوريّة، وكأنّ كلّ المآسي التي يعيش التونسيون حصيلة السنوات الستّ الأخيرة وقبلها كان النعيم. إنّنا نحصد نتائج سياسات التفقير والتجويع والتهميش والتجهيل التي انتهجها النظام النوفمبري، لكنّ المتمعشين القدامى والجدد يصرّون بالقول: هذه نتائج ثورتكم، وهذه حصيلة ثورة «البرويطة». وكأنّ بن علي كان المُطعم من جوع والماًمّن من فقر، وكأنه كان مستنيرا ومنيرا للأمّة التونسيّة، عادلا بين «المواطنين» ومنصفا الضعيف ونصرا له.

لقد كشفت «الملحمة الديسمبرية» تهافت السياسة النوفمبرية المافيوزية التي تعفّنت خلالها الإدارة وتزايد التفاوت بين الفئات والجهات وتراجع خلالها مستوى التعليم وانخفض مستوى الوعي وتصحّرت الفضاءات الثقافيّة، وهُمّش الشباب والمؤسسات الأكادمية وتدجّنت مؤسسات الإعلام وضاقت الحريات وانعدمت المراقبة المواطنيّة وهيمن حزب على الأرض والسماء والهواء وملاعب الكرة ودور العبادة وحفلات الختان وواجهات المحلات والأغاني الوطنيّة والفنّ الشعبى والمقابر.

حتى الادّعاء بظهور الإرهاب مع سقوط النظام كذب. لقد كانوا بيننا، خلقهم التهميش والاحتقان والفراغ الثقافي والإخفاق المدرسي. ولعلّ استشراء الظاهرة كان بفعل «ترويكيّ» مؤكّد وموثّق، لكنّ أرضيته بدأت تُعدّ

بفعل سياسات نظام بن علي الدكتاتوريّة.

كما يُعزى عدم الاستقرار السياسي إلى حرمان النظام لشعبه من فرص التدرّب والتجريب والمحاولة والاقتراع الحرّ والخطاب المتنوّع والممارسة الميدانيّة وعموميّة النقد والاحتجاج والمُطالبة والسؤال.

شعب لم يجرّب، وكاد يسلّم بعدم إمكانية التغيير مع «صانع التغيير». وحرمُ من أسباب التربية على المبادئ المدنيّة، ولولا إرثه المدني التاريخي لأصابت البلاد فوضى عارمة بعد سقوط الدكتاتور.

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل والمناضلون المدنيون ضمانة لعدم الانجرار للعنف بما للمنظمة من قدرة على القيادة وعمق شعبي، وما لهياكلها من حضور في مختلف الجهات وقدرة على التأطير والتوجيه.